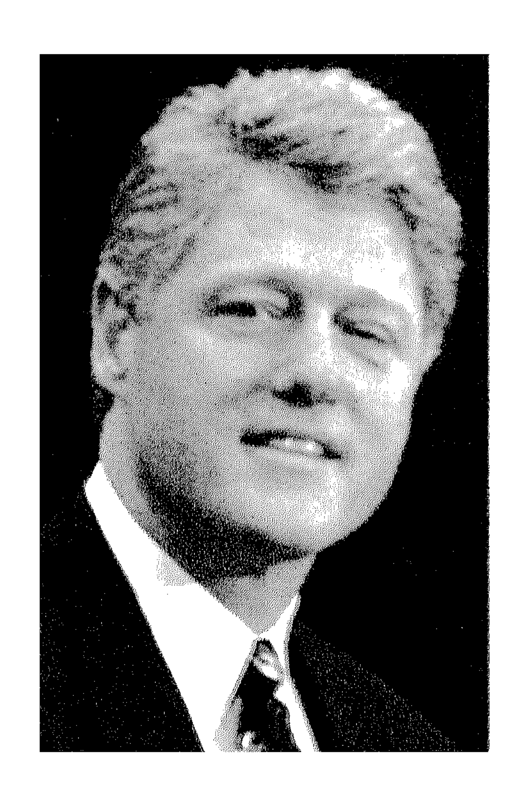
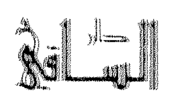
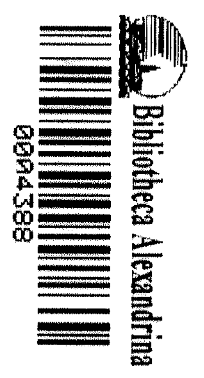
مروان بشارة

بيل كلنتون

الحملة، الإدارة، والسياسة الخارجية










بيل كلنتون
الحملة ، الإدارة ، والسياسة الخارجية



مروان بشارة

بيل كلنتون

الحملة ، الإدارة ، والسياسة الخارجية



دار الساقي

الطبعة الأولى ١٩٩٣

ISBN 1 85516 629 1

DAR AL SAQI
United Kingdom: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Lebanon: P.O.BOX: 113 / 5342, Beirut.

دار الساقي ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان

إلى ريّان



استحقاقات الديون

كان لا بد من وجود تحدٍ وضرورة لإنتاج هذا الكتاب. أما التحدي وما ترتب عليه من عذاب في النقاش والحوار والصدام فكان من اختصاص جوزيف سماحة الذي لولاه لما صدر هذا الكتاب وكان مصيره مثل محاولات أخرى على هذا الصعيد. أما الضرورة فجاءت نتيجة عدم صدور أي مادة وافية باللغة العربية عن هذا الموضوع المهم الذي يؤثر في مستقبل منطقتنا سوى بعض الترجمات لـ «أخصائيين في الشرق الأوسط».

أما على صعيد تجميع المواد اللازمة وبالسرعة المطلوبة، فكان لمساعدة مارغاريت لوروا وموظفي مكتبة بنيامين فرانكلين في باريس أهمية كبيرة نظراً لغزارة المادة المنشورة وتعدد المصادر. كذلك؛ لا بد من شكر سيدة بيدر وإيمان فروخ وأرليت خوري وشان دوبياغو، إضافة إلى سيلفي إيزامبير وغيتي بيلي من مركز التوثيق في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، والصديقين حازم صاغية وعلي نون.

في واشنطن كان الحوار مع أمريكيين وعرب، بالرغم من الاختلاف في الرؤيا بيننا، مفيداً جداً. وهنا لا بد من ذكر عميد السلك

الدبلوماسي العربي (بالنيابة) وسفير اليمن السيد محسن العيني، ومدير الرابطة الوطنية العربية الأمريكية خليل جهشان، والباحث محمد حلاج إضافة إلى آخرين كثيرين لا يسعنا ذكرهم جميعاً إلى كل هؤلاء الشكر.

مقدمة

انتخب بيل كلنتون رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية بناء على مجموعة من المعطيات السياسية والاقتصادية والفكرية المحلية والدولية. وثمة نظريتان متناقضتان تفسران هذه المعطيات، بلور الأولى بول كندي في كتابه «صعود وانحطاط القوى العظمى» الصادر في عام ١٩٨٩ وصاغ الثانية فرنسيس فوكوياما في مقالته عام ١٩٨٩ ثم في كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» في بداية التسعينات.

ومن المقدر أن تكون سياسة كلنتون الخارجية مزيجاً من استثمار «ربح» معركة التاريخ، والتعويض عن «خسارة» أمريكا لمعركة التنافس الاقتصادي مع القوى الأخرى واليابان بشكل خاص. لا بد إذن من استعمال الربح الذي أشار إليه فوكوياما للخروج من الانحطاط الذي يحذر منه كندي.

نقطة الجمع بين النظريتين هي اعتبار الديمقراطيات الغربية مركز العالم ومحوره فيكون كل ما عداها إما خارج التاريخ أو موضوعاً للتنافس الاقتصادي، وهكذا يمكن لسياسة واشنطن أن تعتمد القوة ضد الخارجين على التاريخ أو أن تجعلهم ميداناً للتنافس الغربي ـ

الغربي. ويجب الاعتراف أن الفرق بين الحالين شبه معدوم.

إن المضمون الدولي لسياسة الإدارة الجديدة هو الذي سيوضح الفرق بين استراتيجية المدى القصير لاصلاح الاقتصاد الأمريكي واستراتيجية المدى الطويل للإصلاح الاقتصادي إياه. يمكن للولايات المتحدة أن تخرج من الركود الاقتصادي وتتقدم نحو حدٍ من الانتعاش عن طريق سياسةٍ تقوم على تدخل الدولة والتعاون بين القطاعين العام والخاص، إلا أن التجديد الاقتصادي الذي تحتاجه أمريكا لتعزيز قدرتها التنافسية حيال الدول الصناعية الأخرى يحتاج إلى خطة مديدة وكونية. ولا يجوز الاكتفاء هنا بتغيير جدول الأولويات الاقتصادية الأمريكية.

أما شرط تجديد الاقتصاد الأمريكي المدوّل فهو تأمين قيادة واشنطن للعالم واستقطاب الدول الأخرى تحت الراية الأمريكية وفرض الرأي في القضايا التجارية والاستثمارية، الأمر الذي يتطلب قطعاً قوة عسكرية سياسية واقتصادية معاً.

إن أمريكا القوية محلياً هي وحدها التي يمكن أن تكون قوية في العالم. كان هذا الشعار الرئيسي لحملة بيل كلنتون الانتخابية، لكن، وتأسيساً على ذلك، فإن أي ضعف يصيب الموقع الأمريكي في الخارج يتحول مباشرة إلى اضعاف للاقتصاد الأمريكي في الداخل. ويجب أن نشير هنا، إلى أن الولايات المتحدة إنما حافظت على قوتها في المجالات التي تعرضت إلى أكبر قدر ممكن من التدويل.

فسلع مثل كوكاكولا والقمح والروك والجينز، ومؤسسات مثل وكالات الإعلام وهوليود ووسائل مثل الوزن الدبلوماسي والدور في

المنظمات الدولية والأربع مئة وخمسين ألف جندي خارج الحدود، هذه كلها عوامل يمكن أن تلعب لصالح الاقتصاد الأمريكي، ولربما كان أكثر التصريحات تعبيراً عن ذلك ما قاله كلنتون عند تسلّم ولايته من أنه ما من عطب في أمريكا إلا ويمكن اصلاحه بما هو معافى في أمريكا. لقد ارتفعت الصادرات الأمريكية بين سنوات ١٩٨٥ و١٩٩٢ من ١٦٥ مليار دولار إلى ٣٧٠ ملياراً، وهذه العملية التي تبدو في تصاعد متواصل هي أهم ما يساعد الاقتصاد الأمريكي حالياً. كذلك فإن استيراد الولايات المتحدة الكثير من المواد الأولية، ونتاج الصناعات الخفيفة من الدول التي تستورد البضائع الأمريكية المتطورة يعني عملياً نمو نوع خاص من العلاقة التجارية الاقتصادية بين الولايات المتحدة والعالم تزداد ترابطاً، وتصب في منحاها العام في المصلحة الاقتصادية الأمريكية. وعلى سبيل المثال بقيت أسعار البترول على حالها تقريباً منذ عقدين، بينما ارتفعت أسعار المنتوجات الصناعية المتطورة إلى حد كبير، الأمر الذي عنى توفيراً في الواردات وربحاً في الصادرات، وضرورة في إيجاد أسواق جديدة.

وهناك ثلاثة عوامل ستتحكم بتحديد السياسة الخارجية الأمريكية في السنوات المقبلة:

أولاً: البرنامج السياسي الاقتصادي الذي طرحه بيل كلنتون المرشح والذي سيحاول تطبيقه بيل كلنتون الرئيس.

ثانياً: نوعية التعيينات في الوزارات المسؤولة عن السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد، والعلاقة بين هذه الوزارات، ونوعية اللجان المشتركة العاملة من خلال مجلس الأمن القومي.

ثالثاً: القاعدة العسكرية السياسية الاقتصادية التي تطورت في الاثنتي عشرة سنة الماضية والتي تذهب من تحضيرات البنتاغون اللوجستية وتطوير الأسلحة وبلورة استراتيجية ما بعد الحرب الباردة، لتمر بانحلال القاعدة الثقافية، وتصل إلى تفاقم الديون الداخلية والخارجية والعجز في الميزانية وتراجع القدرة التنافسية وانخفاض الاستثمار في الصناعة إلى أقل نسبة بين الدول الصناعية المتقدمة.

تشهد أمريكا اليوم سابقتين: تنتخب للمرة الأولى بعد الحرب الباردة رئيساً لها وتختار لذلك رجلاً مولوداً بعد الحرب العالمية الثانية. ويفترض بهذا الرئيس الشاب أن يدير مؤسسة عسكرية وسياسية واقتصادية تطورت على مدار خمسين عاماً، أي منذ ما قبل ولادته، وتصلب عودها. لن يكون سهلاً عليه تغييرها فكيف إذا أضفنا إليها كل تعقيدات الوضع العالمي الجديد وتداخل اقتصاديات العالم ببعضها البعض والشبكة الهائلة التعقيد من اعتماد اقتصاديات العالم على بعضها البعض.

يدخل الرئيس الجديد إلى البيت الأبيض في وقت تصل الأسواق المالية العالمية إلى ذروة تشابكها. ويكفي دليلاً على ذلك أن أسعار الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك، وفي اليوم الواحد، تكاد توازي الميزانية العامة الفرنسية لسنة كاملة. من جهة أخرى يبلغ الاستثمار الياباني في سندات الخزينة الأمريكية عشرات المليارات من الدولارات فضلاً عن أن الحكومة الأمريكية غارقة حتى الأذنين في ديونها للبنوك اليابانية.

يمكن القول، من دون الدخول في التفاصيل، ان هذه الإشارة

السريعة إلى حجم التداخل الاقتصادي تصح في المجالين السياسي والعسكري وتعطي حصيلتها فكرة حول المهام المركبة والمعقدة التي تواجه أي رئيس أمريكي والرئيس الجديد بصورة خاصة.

ثمة سؤالان ملحان. الأول، كيف استطاع بيل كلنتون حاكم ولاية لا يزيد عدد سكانها عن عدد سكان بروكلين في ضواحي نيويورك أن يهزم الرئيس جورج بوش، أما الثاني والأهم فهو يتناول الكيفية التي سيحكم بها رجل بات في قمة السلطة وهو يملك خبرات مؤكدة إنما محدودة.

يطرح هذين السؤالين كثيرون ممن أيقظهم انتخاب الرئيس الجديد. قد يكون بيل كلنتون شخصاً مجهولاً في الأوساط الدولية. وهو كذلك. أما في الأوساط الحزبية والمؤسساتية في الولايات المتحدة فإنه من أكثر قادة الحزب الديمقراطي شهرة ونفوذاً، لا بل أن مسيرته السياسية في ولاية أركنسو، أو في لجان الحزب الديمقراطي موثقة إلى حدٍ يمكننا معه القول اننا نعرف عن كلنتون ـ الشخص والسياسي ـ أكثر مما نعرفه اليوم عن بوش. يقال ذلك بعد نصف قرن من «الخدمة العامة» لبوش أمضى سنواتها الأخيرة نائباً للرئيس ثم رئيساً.

لقد حكم بوش الولايات المتحدة ظلاً لريغان ولكن من دون هذا الأخير ورجاله ومواقفه وبرنامجه وأيديولوجيته، وإذا كانت الرئاسة الأمريكية تمتحن أولاً وقبل كل شيء في التأثير الذي يتركه الرئيس على التشريع وجهاز الحكم فإن الرئيس بوش لا يمكنه أن يدعي الكثير في هذا المجال. لن يرتبط اسمه لاحقاً بـ «عقيدة» أو «مبدأ» أو اطروحة اقتصادية جديدة.

* * *

إن أي اقتراب من فهم الأداء السياسي الخارجي للولايات المتحدة يستدعي دراسة دقيقة لسيرة الرئيس الجديد الشخصية والسياسية والانتخابية. لا بد، إذن، من التطرق إلى فوز بيل كلنتون في الانتخابات الرئاسية ليس بصفته «قصة نجاح» فحسب، بل كشرح لميكانيكية السياسة والانتخابات في الولايات المتحدة وكتقييم لدور كلنتون وبراعته في تسخير أواليات الديمقراطية لصالحه. لقد لعبت خبرته الحزبية والسياسية دوراً كبيراً في استقطاب قيادة الحزب الديمقراطي والحصول على تأييد قطاعات أخرى مهمة في المؤسسة الاقتصادية الأمريكية. من هنا، سنحاول في هذا الكتاب التعرف على العناصر التي تفاعلت في السنين الأخيرة لتنتج رئيساً جديداً أصغر سناً من المعدل العام للساسة الموجودين في واشنطن، وأقل منهم خبرة في القضايا الفدرالية والشؤون الخارجية. وتكتسب المحاولة أهميتها من أن كلنتون طمأن الناخب الأمريكي في خلال حملته إلى أنه امتلك الخبرة الكافية في اثناء ادارته لولاية أركنسو، ودلّل على ذلك بإنجازاته هناك. لكن خصومه استغلوا هذه النقطة بالضبط ضده قائلين ان الولاية اياها ليست فقيرة اقتصادياً فحسب، بل فقيرة ديموغرافياً أيضاً إذ لا يتعدى سكانها ٢,٤ مليون مواطن في حين أن عدد موظفي الحكومة الفدرالية الذين يفترض بالرئيس الإشراف عليهم لا يقل عن ٣,١ مليون موظف. إن سجل كلنتون في الولاية ليس جواز المرور الأفضل إلى الموقع الأول في الدولة الأمريكية.

متى تعرفنا إلى شخصية كلنتون التي تبلورت في السنوات الأخيرة يصبح مهماً، لمعرفة مقدراته والمفاهيم التي سيحكم من خلالها، تقييم التيار السياسي الإيديولوجي الذي حمله من ليتل روك إلى واشنطن. إنه

التيار الذي صعد عليه كلنتون للتأثير في الحياة السياسية الأمريكية وتوطيد موقعه في المؤسسات الحزبية والرسمية.

وهذه العلاقات التي نسجها كلنتون هي التي تفسر، كما سنرى لاحقاً، الدعم المالي والمؤسساتي الذي حصل عليه عندما قرر خوض معركة الرئاسة، وسيبدو واضحاً عند التعرض إلى هذه النقطة حجم الدعم الذي تلقاه من القطاع الخاص والمصالح الفئوية ممثلة باللوبيات ومن ضمنها، إن لم يكن على رأسها، اللوبي اليهودي.

لم ينعكس هذا الدعم أموالاً لسد تكاليف الحملة الانتخابية فحسب، بل تعداه ليؤثر بصورة واضحة في تركيبة فريق العمل الذي أدار الحملة الرئاسية.

سنتوقف، كذلك، عند المحطات التي مر بها كلنتون فأكسبته زاداً دفع إلى الأمام شهرته ومقدرته السياسية. وسيتبين أنه تكيّف واستفاد من كل هذه المحطات وأصبح أكثر «كفاءة» لقيادة الولايات المتحدة. لقد تعلم من فشله في تجديد انتخابه لحكم الولاية الجنوبية أن يكون أكثر «واقعية» و«براغماتية» و«دبلوماسية». إنها المحطة الشخصية. واستفاد من دوره السياسي في الجنوب والغرب من أجل الدفع في اتجاه تغيير مواقف الحزب الديمقراطي واعادة جذب من تركوه مقترعين لريغان سنة ١٩٨٠. إنها المحطة الحزبية التي توّجها بالمحطة الوطنية الفدرالية عبر الدور المهم والفعال الذي لعبه في رابطتي الحكام والحكام الديمقراطيين، وذلك قبل أن يبدأ الشوط الأخير الذي قاده إلى البيت الأبيض.

ماهية الرئاسة في نهاية القرن العشرين وكيف سيبلور كلنتون

سياسته الخارجية، وخاصة في الشرق الأوسط هما الموضوعان الأخيران اللذان سنتطرق إليهما. وبالطبع لا بد من بعض الاستنتاجات، ومحاولة رسم الخطوط العريضة لطبيعة الادارة الجديدة وسياستها وهذا ما سنفعله في الخاتمة.

الفصل الأول

رحلة كلنتون الى البيت الأبيض

بـدأت رحلة بيـل كلنتـــون إلى البيت الأبيض في أول ثـلاثـــاء من تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٨٠ . ففي ذلك اليوم هزم رونالد ريغان جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية، واكتسح الجمهـوريون الـولايات الغربية والجنوبية، ولفظت اركنسو كلنتـون رافضة التجـديد لـه حاكـماً لها. صحيح أنـه مسؤول، شخصياً، عن خســارته. ولكن مـا لا يجب نسيانه هو «الثورة الريغانيـة» التي اجتاحت الـولايات المتحـدة، وأدت إلى حصول الحزب الجمهـوري على أغلبيـة عدديّـة في مجلس الشيوخ، وأغلبية سياسية في مجلس النواب جـاءت من انضمام بعض ديمقـراطيي الجنوب والغرب إلى أطروحات الرئيس الجديد.

لم يُحبَط كلنتـون. عـلى العكس. أخـــذ يعمـل في مـــدن الـولايـــة ومؤسساتها لمدة سنتين محاولاً التعرف عـلى أخطائـه والأسباب التي أدت إلى رفض الناخبين له. اكتشف أن في امكانه تغيير عـاملين على الأقـل لصـالحه. الأول هـو الكف عن «استيراد» الأفكـار من خارج الـولايـة والإتيان بالمساعدين لغرسهم فيها بالقوة، والثـاني، وضع حـد للسلوك المتعجرف الذي أبعده عن هموم المـواطنين وقلل اهتـمامه بحسـاسياتهم وردود فعلهم.

اعتبر كلنتون أن الإنسان العادي لا يستطيع توزيع اهتمامه على أكثر من موضوع أو اثنين. هكذا، وإذا كان العمل ضرورياً على أصعدة عدة، فإن التركيز الاعلامي واجب على أقل عدد ممكن منها.

أمضى سنتين يقود حملته لاستعادة منصبه وهو يعتذر عن تعاليه السابق ويركز على موضوع الثقافة والتعليم. ووصل به الأمر أن طلب من زوجته هيلاري، الليبرالية، أن تحترم التقاليد المحلية المحافظة وتراعي حساسية الناخبين، فتتخلى عن اسمها الأصلي، رودمان، لتعتنق اسمها العائلي، كلنتون. قاده هذا النهج الجديد إلى النجاح في انتخابات الولاية، عام ١٩٨٢، التي استمر حاكماً لها حتى عام ١٩٩٢ عندما أصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.

أمضى كلنتون هذا العقد يواجه التحديات الشخصية من دون أن يغفل، هو وغيره من القادة الديمقراطيين في الجنوب، عن التعامل مع التحدي السياسي الأعمق والأخطر الذي يشكله «التحالف اليميني الجديد» الذي يفيض عن اطار الحزب الجمهوري ليشمل ديمقراطيين كثيرين.

لم تكن الخسارة المزدوجة لأركنسو في عام ١٩٨٠ بسيطة. صحيح أن ريغان فاز فيها على كارتر بنسبة تقل عن واحد في المئة، وفرانك وايت على بيل كلنتون بنسبة تقل عن ثلاثة في المئة، إلا أن ذلك حصل في ولاية مكتسبة للديمقراطيين منذ عام ١٩٣٠ إلا في حالات قليلة. إنها ولاية أعطت السناتور الديمقراطي ديل بامبرز ٨٥ في المئة من أصواتها عام ١٩٧٤ وجددت له في العام ١٩٨٠ بـ ٥٩ في المئة وهي أقل نسبة يحصل عليها سناتور ديمقراطي في تاريخ الولاية.

عام ١٩٨٠ هو عام مهم جداً في اركنسو لأنه مشهد تحولها، وهي أكثر الولايات ديمقراطية، إلى الجمهوريين.

وعندما ثأر كلنتون في عام ١٩٨٢ لهزيمته في عام ١٩٨٠ لم يفعل ذلك بسبب التطوير الذي أدخله على أدائه فحسب، بل لأن الأقلية السوداء منحته ٧٨ ألف صوت، أي ٩٥ في المئة من ناخبيها، احتجاجاً على فرانك وايت الذي لم يمتنع عن توظيف اثنين من العنصريين المعروفين في مكتبه. لذلك يمكن القول ان أصوات السود ساعدت في فتح ثغرة في الطوق الجمهوري الذي أطبق على الولايات الجنوبية من غير أن تنجح في تصديعه فعلياً.

يؤكد الفوز الهش لبيل كلنتون صحة ما سوف يرد في تقرير لاحق للكونغرس الأمريكي (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦) حول ازدياد صعوبة التنافس في انتخابات الولاية. ويشير التقرير المذكور إلى أن المرشح بات مضطراً إلى رفد الدعم الحزبي الذي يتلقاه بانشاء شبكة واسعة من العلاقات الخاصة. لقد ارتفعت مصاريف الحملات وبات ضرورياً توظيف عدد متزايد من المتفرغين والمستشارين مما يحتم اللجوء إلى مؤسسات الولاية وشركاتها الكبرى طلباً للدعم المالي.

سعى كلنتون، فور اعادة انتخابه، إلى التقرب من المواطن العادي ومن المؤسسة الصناعية والمالية. وأدرك، بسرعة، صعوبة الزيادة الدورية للضرائب على الشركات الكبرى، طالما أنها تستطيع مغادرة الولاية ساعة تشاء. لذلك مارس، بعد نجاحه، الدروس التي تعلمها من فشله. تأقلم بسرعة. لم يعد ذلك الشاب البريء المندفع الذي يناهض الحرب في فيتنام وينخرط في حملة جورج ماكغفرن الانتخابية.

أصبح رجلاً محنكاً يفضل أن يكون حاكماً متعاوناً مع القطاع الخاص على أن يكون معارضاً مبدئياً. تطورت هذه «الميزة» عند كلنتون في السنوات اللاحقة. لقد أدى تمرسه في حكم الولاية وصعوده نحو المراتب القيادية في الحزب الديمقراطي إلى بلورة شخصية تختلف عما كانت عليه في الستينات والسبعينات. تراجع كلنتون الحماسي صاحب الأهداف السامية في حين تقدم كلنتون «الدبلوماسي» الذي يحب ارضاء الجميع، ليس من باب الاخاء والتفاهم إنما كسباً للجهات التي تملك الأصوات والمال وكل ما يؤمّن للحاكم أن يستمر في منصبه وينطلق منه إلى دور وطني أشمل.

اشتهر كلنتون بأنه أحد أكثر الحكام احتراماً لمجلس الولاية التشريعي. فهو يدأب على حضور الاجتماعات ولا يكل عن معارضة الاعضاء الحزبيين والمستقلين. وعند كل اصطدام بالمعارضة يدعو قياديها قائلاً: كيف يمكن تعديل مشروع القرار هذا بالصورة التي تجعله يحصل على تأييدكم؟ وبالفعل فإنه كان يبذل جهداً كبيراً حتى يحصل، إن لم يكن على الاجماع، فعلى تأييد أكبر عدد ممكن. لم يُعرف عنه أنه جازف بفرض أفكاره واقتراحاته كما هي، بل كان مستعداً، على الدوام، لتكييفها من أجل الحصول على الدعم الذي يحولها إلى سياسة رسمية. وعى كلنتون جيداً أن البرامج التي يريد تطبيقها، في مجال التعليم خاصة، تحتاج إلى ميزانيات اضافية، أي إلى رفع الضرائب، وهذا، بدوره، مشروط بموافقة مجلس الولاية الخاضع لضغوط الشركات. كذلك لم يذهب حتى النهاية في معظم محاولاته لرفع الضرائب إلا ما يتعلق منها بتلك المفروضة على الكازينوهات والكحول وما إليها والمعروفة بـ«ضريبة الخطيئة». كان بديهياً لكلنتون

أن الحصول على الأغلبية يكفي للفوز مرة ولكن الاستمرار والتقدم مرهونان بدعم الشركات الكبرى في الولاية.

ليس صدفة، والحال هذه، أن يكون أقرب الناس إليه، يومذاك، توم مكلارتي رئيس شركة غاز اركنسو، وهي واحدة من أكبر ٥٠٠ شركة أمريكية، هو الرجل الذي قطف ثمرة خدماته بحصوله، في عام ١٩٩٢، على منصب مدير موظفي البيت الأبيض. وتأسيساً على النجاح في بناء هذه القاعدة الصلبة بدأ كلنتون يطوّر دوره في الحزب الديمقراطي. اكتسب آلاف المناصرين. اشترك في عدد كبير من اللجان والمجالس الحزبية سواء التنظيمية أو الايديولوجية. حسم أن الحزب هو الممر الاجباري لأي حاكم ولاية صغيرة يريد أن يكون رئيساً. ويمكن القول، من دون مجازفة، ان كلنتون بدأ يخطط، منذ ذلك الوقت، لاستغلال قاعدته في الولاية ودوره الحزبي، ليصل إلى قيادة الحزب، كحد أدنى، أو إلى رئاسة الدولة كحد أقصى.

محطتا الحزب والجنوب

لم يكن بيل كلنتون يستطيع الاكتفاء بتحسين ادائه الشخصي وترتيب أحوال ولاية اركنسو. فالتغيير يجب أن يشمل الجنوب الأمريكي كله. فهذا الجنوب محسوب على الديمقراطيين ومع ذلك فإن ريغان هزم كارتر في عشر ولايات من أصل إحدى عشرة كما أن ستة حكام ديمقراطيين فقط نجحوا في مقاومة «الثورة المحافظة».

وتأكد أن الجنوب يهتز عام ١٩٨٤ مع الخسارة الكبيرة التي مني بها فيه المرشح الديمقراطي للرئاسة وولتر مونديل. ولعل البرنامج الليبرالي جداً لهذا الأخير لعب دوراً في دفع الديمقراطيين الذين اقترعوا لريغان

في عام ١٩٨٠ إلى الاقتراع له ثانية بما يوحي أنهم انحازوا، نهائياً، إلى الحزب الجمهوري.

التقطت قيادة الحزب الديمقراطي رسالة الناخبين الجنوبيين والغربيين وشرعت في دفع الحزب نحو الوسط. وبما أن عشرة حكام استعادوا ولاياتهم في عام ١٩٨٤ (عدا تنيسي التي بقيت جمهورية) فقد أصبح بالامكان تشكيل قاعدة تدعم التحول اليميني للحزب وتراهن على الانتصار الهش الذي حققه ريغان في الاباما واركنسو والميسيسيبي وشمال كارولينا وجنوب كارولينا وتنسي (٤٠ ألف صوت فقط زيادة على مونديل)، للقول ان خسارة معركة لا تعني خسارة الحرب وان استعادة التوازن لصالح الديمقراطيين ممكنة.

فشلت خطة الديمقراطيين لاستعادة الجنوب في عام ١٩٨٤ لأسباب عدة بينها صعود جيسي جاكسون وانسحاب غاري هارت.

لقد اضطر الثاني إلى الانسحاب بسبب فضيحة علاقته الغرامية مما أخاف الطبقة الوسطى البيضاء التي كانت مستعدة للاقتراع له ولبرنامجه المعتدل، ودُفع بها إلى التصويت ثانية لريغان.

أما جيسي جاكسون الذي عبأ السود ودفع بأعداد كبيرة منهم إلى تسجيل أنفسهم على اللوائح الانتخابية فقد اثار ردود فعل متناقضة. تأكد، مثلاً، أن أصوات السود ليست حاسمة. ففي ولاية تكساس، خسر مونديل أمام ريغان بـ ١,٤٨٤١٥٢ صوتاً في حين كان كارتر هزم بأقل من ذلك: ٦٢٩٥٥٨ صوتاً. وفي فلوريدا فاز ريغان على مونديل بفارق ١,٢٨١,٥٣٤ صوتاً في حين أنه كان فاز على كارتر بـ ٦٢٧,٤٧٦ صوتاً. أما في اركنسو، ولاية كلنتون، فإن الفارق بين

ريغان وكارتر كان ٥,١٢٣ صوتاً لصالح الأول فأصبح، مع مونديل، ١٩٨,١٢٨ صوتاً.

وإذا كانت أصوات السود غير حاسمة فإنها تثير، فوق ذلك، ردود فعل سلبية عند الجنوبيين البيض، حيث لا تزال العنصرية قوية، وكذلك في أوساط الطبقة الوسطى الشمالية. لقد رفض هؤلاء «سياسة الكوتا»(Affirmative Action) التي تمنح السود والأقليات حصصاً معينة في الوظائف والتعليم وغيرها، كما رفضوا البرامج الاجتماعية لمساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل حيث نسبة السود عالية. وقد جاء مونديل ليقول للناخبين البيض الميسورين نسبياً انه سيزيد الضرائب عليهم لسد النفقات المشار إليها، في حين كان ريغان يلوّح للناخبين، وللجنوبيين خاصة، أنه سيستمر في سياسة «النمو» التي يتبعها من غير تكليفهم أعباء اضافية..

حصل الديمقراطيون في انتخابات عام ١٩٨٤ على ٢٧ في المئة من الأصوات في حين كانوا حصلوا على ٣٧ في المئة في انتخابات عام ١٩٨٠. ويعني ذلك أنهم يدفعون غالياً ثمن السياسة الليبرالية التي ضربت مواقعهم الانتخابية في الجنوب والغرب وأضرت بها على الصعيد الفدرالي.

استفزت هذه التطورات عناصر في الحزب المهزوم. وقام عدد من القادة الديمقراطيين في الجنوب والغرب، مدعومين بمجموعة مصالح اقتصادية، بتأسيس جسم جديد داخل الحزب (١٩٨٥) اطلق عليه اسم «مجلس القيادة الديمقراطي» Democratic Leadership Council (DLC) هدفه ابعاد هذا الحزب، نوعاً ما، عن العاطلين عن العمل والفقراء والأقليات وحتى اتحادات العمال.

إذا كانت ليبرالية وولتر مونديل قادت إلى الهزيمة فإن «النيو-ليبراليين»، ومنهم الحاكم بيل كلنتون، والسناتور سام نان والسناتور تشارلز روبي، عقدوا العزم على تحويل «المجلس» الجديد إلى «لوبي» يضغط من داخل الحزب لقيادته نحو مواقف وسطية.

عشية انتخابات الرئاسة في عام ١٩٨٨ كان «مجلس القيادة الديمقراطي» قد بدأ يمارس نفوذاً من دون أن يكون تحول إلى جسم حقيقي وفعّال يستطيع التنظيم للعب دور حاسم. كانت المعركة دائرة بين مايكل دوكاكيس وجيسي جاكسون للحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي. القس الأسود أقوى من أي وقت مضى داخل الحزب. أما دوكاكيس، الليبرالي، فهو يتجنب السجال مع اليمين الجمهوري المحافظ ويعلن أن انتخابات عام ١٩٨٨ تدور حول «الكفاءة» وليس حول «الايديولوجيا». انتصر دوكاكيس في المواجهة الحزبية واختار لويد بنستين ليكون نائباً له بدل جيسي جاكسون. والقصد من هذا الاختيار ضرب عصفورين بحجر واحد. لويد بنستين هو سناتور تكساس المحافظ، والإتيان به يرمي إلى الانتصار على جورج بوش في تكساس (لم يصل أي ديمقراطي غير كلنتون إلى البيت الأبيض في القرن العشرين ما لم يكن فاز في تكساس)، ومخاطبة الصوت الجنوبي الأبيض والمحافظ، وذلك فضلاً عن القطاع الخاص الذي يراقب، بإعجاب، مواقف بنستين في مجلس الشيوخ.

جمعت هذه التسوية «يمينيي» الحزب الديمقراطي ووحّدتهم. فهم ليسوا من القوة بحيث يفرضون على دوكاكيس أكثر من اختيار بنستين وهو اختيار يلائم استراتيجيته الخاصة. ولكن، مع ذلك، لعبت السمعة الليبرالية ضد المرشح الديمقراطي يوم الانتخابات وقادته إلى

خسارة فادحة، ليس أمام ريغان، بل أمام نائبه جورج بوش الرجل الذي لا لون سياسياً له ولا طعم ولا رائحة.

أحدثت الخسارة الجديدة هزة كبرى داخل الحزب الديمقراطي. فلقد تبين للقيادة أن المطلوب يتجاوز مجرد تغيير في التكتيك أو الخطة الانتخابية. لا اختيار السناتور المحافظ من تكساس يكفي، ولا اللجوء إلى المزايدة الوطنية (دوكاكيس على ظهر دبابة)، ولا أصوات السود. ووظيفة هذه الصدمة استعادة من أطلق عليهم لقب «ديمقراطيي ريغان» وكسب المستقلين والمترددين وذلك كشرط لا بد منه لاستعادة البيت الأبيض..

و«صادف» أن قيادة الحزب مالت إلى هذا الاستنتاج في حين كانت النواة التي بناها ديمقراطيو الجنوب والغرب قد نمت بحيث بات يصعب تجاهلها ويستحسن التوظيف فيها. ولعل هذه هي الفترة التي شرع فيها «مجلس القيادة الديمقراطي» (DLC) يلعب الدور المحوري في قرارات الحزب..

واكب هذه المرحلة صعود السناتور ليس أسبين، عضو «مجلس القيادة الديمقراطي»، إلى رئاسة لجنة القوات المسلحة في الكونغرس. وكانت هذه مناسبة ليظهر هذا التيار أنه يملك رأياً جديداً يقوله في السياسة العسكرية للبلاد. لقد دعم أسبين برنامج أم. أكس (MX) الصاروخي النووي والزيادة السنوية، بمقدار خمسة في المئة، في ميزانية الدفاع. وكان رأيه أن الاعتراض المنهجي للديمقراطيين على سياسة الدفاع الجمهورية غير مجد، وانهم مطالبون بتقديم برنامج دفاعي خاص يظهرون فيه حديثهم ويكفّون عن التشكيك في ضرورة تدعيم

قوة الردع الأمريكية. وقد ذكر جيمس وولسي عام ١٩٨٤ (وهو، حالياً، مدير وكالة الاستخبارات المركزية) ان ستة أعضاء ديمقراطيين في الكونغرس، منهم ليس اسبين، وآل غور، سمحوا للولايات المتحدة، عن طريق قلب التوازن في الكونغرس لصالح ريغان، بتطوير الأسلحة النووية وخوض المنافسة الفعلية مع الاتحاد السوفياتي.

لم يكن بيل كلنتون، في أواسط الثمانينات، معروفاً على المستوى الوطني. لقد خطا خطوة في هذا الاتجاه عام ١٩٨٩ عندما جرى اختياره رئيساً لمجلس حكام الولايات. ثم خطا الخطوة الثانية في عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ عندما أصبح رئيس «مجلس القيادة الديمقراطي» ورشح نفسه للمنصب الأول في البلاد. ولمع نجمه أكثر عندما اختاره حكام الولايات الديمقراطيون كأفضل حاكم أمريكي وذلك في وقت تتزايد المسؤوليات المحلية وتلعب مؤسسات الولايات دوراً أكبر في معالجة الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية.

لا شك في أن التجربة في اركنسو صقلت شخصية كلنتون وزادته معرفة بقضايا الاقتصاد وشؤون الميزانيات ومشاكل المدن والبطالة والبنى التحتية والبيئة، اضافة إلى اهتمامه الخاص بتطوير برامج التعليم والثقافة.

ويجب التذكير هنا أن سياسة ريغان ـ بوش القائمة على تقليص دور الحكومة الفدرالية زادت من المسؤوليات الملقاة على الولايات ومن صلاحياتها في سن القوانين. وهكذا فإن مؤسسة مثل «مجلس حكام الولايات» اكتسبت أهمية اضافية وخبرة ثمينة ودوراً أكبر في التعاطي مع الأزمات المطروحة على صعيد وطني، مما زاد في لفت أنظار

المواطنين إلى المؤتمرات التي تعقدها. وقد أثبت كلنتون بصفته رئيس «مجلس القيادة الديمقراطي» ورئيس «مجلس حكام الولايات» كفاءته في المؤتمر الذي عقده الحكام الديمقراطيون في كليفلاند. لقد حاول بعض هؤلاء تحويل المؤتمر إلى منبر للهجوم المباشر على ليبراليي الحزب فتدخل كلنتون، مستخدماً موقعه كرئيس، لفرض آرائه ولجم الجنوح اليميني الجنوبي الذي ظهر واضحاً. وزاد على ذلك أنه أحضر مستشارين نيو ـ ليبراليين من خارج الاطار الضيق لقيادة المجلس وطالبهم بصياغة مواقف وتوجهات تتوافق مع تطلعاته الوسطية. والملاحظ أن هؤلاء شاركوه، لاحقاً، قيادة وتنظيم حملته الرئاسية.

شكلت هذه الاستراتيجية منعطفاً حاسماً في حملة كلنتون التي قادته إلى البيت الأبيض، لأنها وفرت له قاعدة صلبة يمكنه الاستناد إليها. لقد أحدث حاكم أركنسو ربطاً عضوياً بين آلة الحزب المحافظة في الجنوب والغرب (من رموزها سام نان، ليس اسبين، باري ويغمور، مايكل شتاينهارت، بروس ريد، ديفيد أوسبورن، ويل مارشال، فينسنت كين)، وبين المثقفين النيو ـ ليبراليين القادمين من «مجموعات التفكير»، كان من الرموز روبرت رايش، مايكل ماندلبوم، ديريك شيرير، مايكل كوهين، ليستر كوهين، آلان بتريكوف، ليستر ثورو، توم ويرث. . . وأضاف كلنتون إلى هذا الربط العلاقات الخاصة التي نسجها مع جناح من المؤسسة الاقتصاديةوممثليها (منهم من هو في المجموعة الأولى) وبينهم روجار التهان. . . وايرا ماغازينر وروبرت روبين. وعلى رغم ذلك لم يكشف كلنتون، وهو الداخل في معركة كسب ترشيح الحزب الديمقراطي، الأوراق التي يملكها لأنه فضل أن يلعب دور «فلتة الشوط». ومن هذه الأوراق، اضافة إلى ما ورد آنفاً،

المجموعة التي ارتبط بها في فترة رئاسته بـ «مجلس حكام الولايات»، ومنها جيمس بلانكارد الحاكم السابق لولاية ميتشيغين، ومارك غيران المدير التنفيذي لرابطة الحكام الديمقراطيين، وريتشارد رايلي الحاكم السابق لولاية جنوب كارولينا، وروي رومر حاكم ولاية كولورادو، ووليم دينتر الحاكم السابق لميسيسيبي.

إلى ذلك استحضر كلنتون ليبراليي الحزب الذين عمل معهم في حملة جورج ماكغفرن من أمثال بريان اتدود رئيس المعهد الديمقراطي الوطني، صامويل برغر (أصبح نائب مستشار كلنتون لشؤون الأمن القومي بعد الانتخابات)، جان هولام، انتوني ليك، المدرس في جامعة ماونت هوليوك (Mount Holyoke) (المستشار الحالي لشؤون الأمن القومي)، ايلي سيغل، رئيس شركة بيتس اندبيسز (Bits and Pieces) في بوسطن والذي سبق له العمل كمدير لحملة وولتر مونديل.

الاقتصاد

شعر كثيرون من قادة الحزب الديمقراطي بعد خسارة الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٨٠ ثم عام ١٩٨٤ أن الفرصة لم تُغتنم لإعادة ثقة القطاع الخاص والناخبين بهم، وأن عليهم العمل متحدين وإلا واجهوا خطر الهزيمة في ولاياتهم منفردين. أدركوا أن عليهم ايجاد معادلات جديدة تعيد الثقة بقدرة الولايات المتحدة على التنافس وتأخذ في عين الاعتبار تراجع الارجحية الاقتصادية الأمريكية في العالم.

لقد سبق للمؤسسة الاقتصادية ـ العسكرية الأمريكية أن مالت،

منذ أواسط السبعينات، إلى تقليص الميزانيات الاجتماعية، ورفع الميزانية العسكرية، وذلك على أمل استعادة موقع الأرجحية الاقتصادية حيال أوروبا واليابان، والعسكرية ـ السياسية حيال الاتحاد السوفياتي. لقد التقط الحزب الجمهوري، في ذلك الوقت، هذه الأفكار الجديدة، ومهّدت «معاهد التفكير» اليمينية لوصول رونالد ريغان إلى الرئاسة من أجل تطبيق هذا التوجه. وبالفعل ارتفعت، في عهده، ميزانية الدفاع وتقلصت الميزانيات الاجتماعية والثقافية. وشهد الاقتصاد الأمريكي نمواً مذهلاً على الورق لم يمنع متابعة الصناعة، استثماراً وانتاجاً، هبوطها قياساً بصناعات الدول المتقدمة الأخرى. كان لا بد لآثار هذه السياسة أن تظهر آجلاً أم عاجلاً لولا أن انهيار الاتحاد السوفياتي ثم حرب الخليج خلقا حالة انتصارية تأخر معها دخول هذه النتائج في الوعي العام.

برز «مجلس القيادة الديمقراطي» رداً على هذه السياسة أولاً وعلى الفشل المتتالي للحزب في تحدي رونالد ريغان. ويتحدث راندال روثنبرغ في كتابه «النيو ـ ليبراليين ـ السياسة الأمريكية الجديدة» عن صعود هذا الجيل الجديد الممثل بغاري هارت وبيل برادلي وجيمس هارت وروبرت رايش وليستر ثورو... وكيف أنهم في طريقهم إلى تسلّم السلطة.

شرع هؤلاء يحذرون من الخطر الذي يتهدد مستقبل الاقتصاد الأمريكي، ويلوحون بالهيمنة الآسيوية المتمحورة حول اليابان، والأوروبية المتمحورة حول المانيا. وأخذوا يكتبون، بمبالغة شديدة أحياناً، عن «الخطر» الاقتصادي الذي يواجه الولايات المتحدة. وهكذا شهدنا في العام ١٩٨٨، مثلاً، أن ٧٣ في المئة من الأمريكيين

يعتبرون أن اليابان أشد خطراً على الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي. أصبحت التقنية اليابانية مصدر قلق أكثر من الصواريخ السوفياتية وحل الاهتمام بفارق الأداء الاقتصادي محل الاهتمام بفارق ترسانات الأسلحة. فبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧ وفر اليابانيون ٢٠,٣ في المئة من دخلهم القومي مقابل ٤,٢ في المئة للأمريكيين. وفي عام ١٩٨٩ أصبح الناتج القومي الياباني يساوي ستين في المئة من الأمريكي، وقد استثمر اليابانيون ٢٤ في المئة منه، أي حوالي ٧٥٠ بليون دولار، في حين استثمرت الولايات المتحدة ١٠ في المئة من ناتجها أي حوالي ٥٠٠ بليون دولار. وبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧ ارتفع انتاج العامل الأمريكي ٠,٨ في المئة سنوياً مقابل ٢,٨ لنظيره الياباني. وأصبحت طوكيو تأكل من حصة واشنطن في الأسواق بما في ذلك أسواق المواد العالية التصنيع والدقيقة التكنولوجية.

وفي حين وصلت الاستثمارات اليابانية في الخارج إلى ٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ وصل الدين الأمريكي الخارجي إلى حوالي ألف مليار. وأصبحت على سبيل المثال، أربعة من أصل أكبر عشرة مصارف في كاليفورنيا في أيدي اليابانيين. . . .

تؤكد معطيات كثيرة على هذا «الخطر الياباني»، وهي إذ تختلف في تقدير حجمه فإنها لا تشك في أن الأمريكيين عاشوه بصفته «داهماً» و«كبيراً» خاصة بعد أن أضيف إليه التقدم الملحوظ للدول الأخرى في جنوب شرق آسيا التي أصبحت تشكل ١٥ في المئة من الانتاج العالمي ومن المتوقع أن تصل إلى ٢٥ في المئة مع بداية القرن.

في هذا الوقت المشوب بالمخاوف صدر مقال فرنسيس فوكوياما

الشهير «نهاية التاريخ» الذي يتحدث عن الانتصار الحاسم والنهائي للنموذج الديمقراطي الليبرالي على التحديات التي واجهته. وفي غمرة النقاش الذي اثاره المقال لوحظ أن فصلية «نيو برسبكتيف» New Perspective الميّالة إلى التفكير الليبرالي الجديد، شرعت تتحدث عن انتصار آخر حققته «الليبرالية الديمقراطية الآسيوية ذات الأصل الكونفوشي المشترك» على مثيلاتها الانغلو ـ ساكسونية. تضع الأولى، عكس الثانية، المجتمع قبل الفرد وتؤكد على الطاعة والنظام واحترام المنصب في عمل المؤسسات مقابل الفردية والغزوات التجارية والاستهلاك لدى الشركات الأمريكية.

لم تعد القضية «نهاية التاريخ» بل هوية «الليبرالية الاقتصادية» التي ستربح المواجهة الاقتصادية الجارية. وبهذا المعنى ليس الاسلام هو العقبة أمام نهاية التاريخ بل التنافس الناجم عن الفروقات الحضارية والاجتماعية الكبيرة بين الديمقراطيات الليبرالية نفسها. لقد شعر النيو ـ ليبراليون الأمريكيون أمثال ليستر ثورو وروبرت رايش بالقلق من هذه المعطيات الجديدة ومن الثقة التي يبديها اليابانيون الآخذون برأي أحد فلاسفتهم المعاصرين تاكيشي أوميهاري حول البديل الغربي «التعب بالفردية والعادات الاقتصادية والاستهلاكية المنحطة»، مما يعني أن التاريخ لم ينته بل يبدأ من جديد وأن الدورة المقبلة هي دورة. . . آسيوية!

وقد تعزز قلق النيو ـ ليبراليين من أن آثار الضجة التي حصلت حول كتاب المؤرخ بول كندي «صعود وانحطاط القوى العظمى» لم تكن هدأت بعد، ومن أن هذا الأخير يدعو الولايات المتحدة «إلى أن توازن بين الوسائل والأهداف» وأن «تسترد سمعتها عبر مباشرة اصلاح

مدنها وثقافتها وبناها التحتية وتلبية حاجاتها الاجتماعية وعدم تشجيع المواطنين على البحث عن تقدير الذات فوق أرض المعركة».

تحول قلق الليبراليين، الذين واكبوا التوسع الاقتصادي في الخمسينات والستينات، إلى محاولة لصياغة تفكير جديد. بدأ التركيز، مثلاً، على اعطاء الأولوية للاستثمار بدل اعادة التوزيع. وتحرك قادة ديمقراطيون مثل تيم ويرث عضو الكونغرس عن ولاية كولورادو، وريتشارد غيبهارت، زعيم الأكثرية الحالية في الكونغرس (من ولاية ميسوري). قدم هؤلاء تقريراً إلى الحزب بعنوان: (Rebuilding the Road to Economic Opportunity) «اعادة بناء الطريق للفرص الاقتصادية» يؤكد على ضرورة الابتعاد عن سياسة اعادة التوزيع والتركيز على اقتصاد النمو. رفضت قيادة الحزب القديمة هذا التقرير وساندتها في ذلك صحف ليبرالية مثل «واشنطن بوست» وجرى اتهامه بأنه يتجاهل أهم مبادىء الحزب الديمقراطية حول دور الدولة في تقديم المساعدات الصحية والتعليمية وتدخلها في مجالات التقاعد وعون الفقراء وتأمين العمل.

لم تحل هذه الاعتراضات دون أن تعتمد غالبية الحزب هذا البرنامج على أمل اعادة كسب الطبقة الوسطى والديمقراطيين الذين انحازوا إلى ريغان. غير أن هذا البرنامج بقي، في انتخابات عام ١٩٨٤، من دون قائد يرفع رايته.

فغاري هارت، كما ذكرنا، لم يستطع ذلك بسبب خروجه من السباق الرئاسي بعد الفضيحة التي كسرت حملته، مما ترك وولتر مونديل المدعوم من القيادة التقليدية، والبعيد، نوعاً ما، عن الأفكار

الجديدة الآخذة في البزوغ، وحده. وتكرر الأمر في عام ١٩٨٨ إذ لم يلتقط المرشح غيبهارت تراجع نزعة الحماية، وضاع آل غور، الصغير السن، بين المرشحين الآخرين، فلم يبق الا دوكاكيس. والنتيجة معروفة في الحالتين.

وهكذا أخفقت محاولات الذين حاولوا، أما الذين لم يحاولوا بعد، أمثال بيل برادلي وتيموثي ويرث، فاعتقدوا أن لا مجال في عام ١٩٩٢ لمواجهة جورج بوش المكلّل بغار الانتصارين في الحرب الباردة وحرب الخليج.

لم يلحظ كثيرون أن النواة الحزبية التي تأسست في منتصف الثمانينات، «مجلس القيادة الديمقراطي»، كانت أصبحت في عام ١٩٩١ أحد أهم محركات الحزب، وكانت نجحت، إلى حد ما، في قيادته نحو الوسط بعيداً عن الأقليات والسود واتحادات العمال. وكان هذا المجلس قد أسس معهداً في واشنطن يديره ويل مارشال ليقدم على توفير تغطية نظرية للتحول في اتجاه الوسط. ويمكن القول ان التقرير الذي وضعه هذا المعهد بعنوان Mandate for Change («وكالة من أجل التغيير») يعتبر مسودة البرنامج الانتخابي الذي طوّره بيل كلنتون في حملته، سواء في طرح قضايا الوضع الداخلي أو رصد التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في الخارج.

يدعم هذا التيار سياسة «النمو» لا «العدالة». أي أنه يطالب بتدخل الدولة لرفع انتاجية الصناعة، وإعطاء ذلك الأولوية على تأمين العدالة للعمال وذوي الدخل المحدود. ويمثل هذا التوجه تغييراً في فلسفة الحزب الديمقراطي يهدف إلى اعادة كسب الطبقة الوسطى التي

ترفض دفع المزيد من الضرائب من أجل مساعدة المحتاجين. وإذا كان المرشح بول تسونغاس قد طالب بخفض الضرائب على الشركات تشجيعاً للنمو الاقتصادي، فإن برنامج بيل كلنتون المستوحى من التقرير المشار إليه ذهب أبعد من ذلك. لقد دعا، أيضاً، إلى رفع المستوى الثقافي والتقني للطبقة العاملة الأمريكية انطلاقاً من نظرية روبرت رايش القائلة ان الصناعات ورؤوس الأموال متحركة ومتنقلة في حين أن الطبقة العاملة المهيأة للانتاج ثابتة. ولم يتردد كلنتون، في سبيل طمأنة الطبقة الوسطى، من أن يخطب في ديترويت مطالباً الفقراء والعاطلين عن العمل بتحمل مسؤولية مستقبلهم وعدم الاتكال على الدولة في كل شيء. وأكد كلنتون أن على المساعدات الاجتماعية أن تكون مؤقتة وليس طريقة حياة.

تصعب المقارنة بين «الثورة المحافظة» التي حملت رونالد ريغان إلى السلطة في عام ١٩٨٠ وبين «الانقلاب النيو- ليبرالي» الذي شهده الحزب الديمقراطي في الثمانينات وعبّر عنه كلنتون في بداية التسعينات، لا بل يمكن القول ان آثار «الثورة المحافظة» بادية على أطروحات «الانقلاب النيو- ليبرالي». مع ذلك يجب التأكيد، مرة أخرى، على أن كلنتون «لم يكن صاعقة في سماء صافية». لقد مهد له كتّاب كثيرون وكتب كثيرة.

لقد تحول كتاب ليستر ثورو «لعبة المجموع صفر» (Zero Sum Game) إلى توراة التفكير الجديد، ووضع السناتور المرشح بول تسونغاس كتابه «الطريق من هنا» (The Road from Here) منتقداً فيه الديمقراطيين الذين «استمتعوا طويلاً بتوزيع البيضات الذهبية...

وقد آن الأوان لهم ليقلقوا على صحة الإوزة»، وطوّر الدكاترة روبرت رايش وروجر فوغان وديفيد بيرش التقرير المقدم إلى الكونغرس تحت عنوان «النمو والعدالة» مركزين على الشق الأول فقط. وحصل ذلك كله في سياق السجال مع ادارتي ريغان وبوش والأزمة الاقتصادية المتفاقمة بسبب سياسة رفع القيود عن الأسعار واعفاء الشركات الكبرى من الضرائب وتخفيض ميزانيات التعليم الخ . . . .

لقد بلور النيو ـ ليبراليون اقتراحات ترفض ترك الشركات تحل مشاكلها وحدها، وتطور انتاجها مستفيدة من الاعفاءات الضريبية، معتبرين أن ذلك غير مفيد على المستوى الوطني العام، وأن ما يجري توفيره من ضرائب يتحول إلى ربح ولا يعاد استثماره.

اكتشف النيو ـ ليبراليون، مثلاً، أن الواردات الأمريكية من المنتوجات الصناعية ترتفع بنسبة أعلى من ارتفاع الصادرات، وأن ارتفاع الاستيراد في بعض القطاعات، مثل السيارات، يحصل بسرعة مذهلة. وقد فسروا ذلك بأنه يدل، أولاً، على زيادة تدويل الاقتصاد الأمريكي، وثانياً، على تراجع القدرة التنافسية حيال اليابان وأوروبا. واستنتجوا أن الحل هو «الاستثمار في شعبنا» وفي «بُنانا التحتية»، وأن الطبقة العاملة المدرّبة والمتطوّرة أفضل استثمار وطني. استنتجوا، كذلك، أن التدويل المتزايد للاقتصاد يُدخل تنويعاً كبيراً على امكانية طلب نوع معين من البضائع وأن الفائز هو من يحسن التوظيف في «العرض»، أي في زيادة الانتاج وتحسينه. ويقول بيل برادلي، أحد رموز النيو ـ ليبراليين، أن «الحل للأزمة الاقتصادية والعجز التجاري يكمن في زيادة الانتاج، وعلى الآخرين في الدول الصناعية العناية

بالدول النامية». ومن المنطقي أن يصاحب هـذا النوع اعـلان النية في الضغط على الدول المنافسة لفتح أسواقهـا في وجه البضـائع الأمـريكية وغيرها من بضائع العالمين الثاني والثالث.

منحة رودس

يجب التوقف سريعاً، لدى استعراض المحطات السياسية والحلقات الفكـرية التي واكبت بيـل كلنتون في رحلتـه إلى البيت الأبيض، عنـد أكثرها غرابة: «رابـطة خريجي رودس». انها الـرابطة المسـماة على اسم المنحـة المعطاة للطلاب الأمـريكيين من أجـل الدراسـة في بريـطانيـا. وصاحب المنحة الأصلي هو سيسيل رودس الذي حقق أرباحاً من تجارة الماس بعد دعم الولايات المتحدة حرب البوير الانكليزية في افريقيا رداً على دعم بريطانيا سيطرة الولايـات المتحدة عـلى كوبـا والفيليبين سنـة ١٨٩٩ . والمـلاحظ أن قسـماً كبيـراً من مسـاعــدي كلنتـون في حملتــه الانتخابية سبق له الدراسـة في جامعـة اكسفورد الـبريطانيـة عن طريق «منحـــة رودس». من هؤلاء، مثـلاً، روبـــرت رايش ودارليـل غليس (المستشـار الثقافي) ودوغـلاس ايكلي الـذي قاد الحملة في نيـوجـرسي، وستروب تالبوت (الصحافي والمستشار في السياسة الخارجية)، وريشارد ستيرن (المستشار القانوني) وايرا ماغازينر. لقـد تخرج هؤلاء جميعـاً عام ١٩٦٨ ولكن هناك كثيرين غيرهم ممن تخرجوا في سنة أخـرى من أمثال جيمس وولسي (مدير وكالة الاستخبارات) ومايكـل مندلبـوم (مستشار سياسي) ومايكل كنزلي (صحافي في «واشنطن بوست» و«نيو ريببليك») وولتر اساكسون. حتى جورج ستيفانو بولوس الناطق الرسمي المتخرج بمساعدة منحة رودس عام ١٩٨٤ في عداد هؤلاء.

الانتخابات

مع نهاية عام ١٩٩١ كان بيل كلنتون قد حصل على تأييد ليبراليي ماكغفرن ومحافظي «مجلس القيادة الديمقراطي» ونيو - ليبراليين الشمال ورجال أعمال الغرب و«رابطة الحكام الديمقراطيين» واتحادات العمال والنساء ومنظمات السود، بما في ذلك ائتلاف «قوس قزح» بقيادة جيسي جاكسون، وأهم شركات المحاماة، أو «لوبيات» القطاع الخاص، و«رابطة رودس»، واتحاد المعلمين، وجزء كبير من أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ، وأهم ايديولوجيي الحرب الباردة والمحافظين الجدد والجالية اليهودية ومؤيدي اسرائيل.

وعلى خلاف منافسيه في الحزب الديمقراطي، بول تسونغاس وبوب كيري وجيري براون، بدأ كلنتون حملته لكسب تأييد حزبه بقدر كبير من التنظيم والتحضير والدعم المؤسساتي الحزبي والخاص. وكان يعي جيداً أن علاقاته السابقة ستساعده كثيراً في كسب ترشيح الحزب. ومن هذا المنطلق لم يكن كلنتون في خانة جون كندي أو جيمي كارتر وهما آخر رئيسين ديمقراطيين ربحا الانتخابات. لقد أقدم كل من هذين على مجازفة شخصية كبيرة لكسب الحزب إلى صفه، أما كلنتون فلم يبدد الجهد والميزانيات في الحملة التمهيدية بل أبقى عليها لمواجهة جورج بوش. لقد سبق لكارتر أن استدان مليوني دولار من مصرفين في اتلانتا لقيادة حملته الانتخابية بقوة في جميع الولايات، محاولاً اقناع حزبه بأنه يستطيع منافسة جيرالد فورد. ومن جهته ركز كندي في بداية حملته على ولايات حساسة للبرهنة على جدية مشروعه وعلى أنه مرشح التغيير لا ممثل المصالح الضيقة. فقام، مثلاً، بحملة قوية في ولاية

فرجينيا حيث تصل نسبة البروتستانت إلى ٩٤ في المئة، واستطاع، وهو الكاثوليكي، أن ينتزعها من هيوبرت هامفري مبرهناً أنه محبوب على نطاق واسع. كذلك نقل التحدي بنجاح الى ولاية ويسكانسن جارة ولاية هامفري، مينيسوتا.

ويقدر ما هو معروف عن ادارة الحملة يمكن القول ان كلنتون ادرك طبيعة اللعبة الانتخابية وموقعه على الخارطة الحزبية. وهكذا فإن تركيزه على ولايات الينوي (٢٢ صوتاً) وميتشيغين (١٨ صوتاً) وأوهايو (٢١ صوتاً) وويسكانسن (١١ صوتاً) وكاليفورنيا (٥٤ صوتاً)، سواء في المعركة التمهيدية أم عند التنافس مع بوش، يدل على وجود خطة منظمة وشعارات واضحة للوصول إلى البيت الأبيض.

ومن الضروري، في هذا المجال، التأكيد المكرر على أهمية خبرة كلنتون في المجالين الحزبي والانتخابي، ومعرفته الدقيقة بالأولويات المطروحة للبحث والتغيير على المستويات الاقتصادية العامة، والصناعية منها تحديداً، وأوضاع المدن. والواضح من ذلك كله أنه استوعب دروس الحملات السابقة وبشكل خاص، انتخابات عام ١٩٨٨. ففي هذه الانتخابات انتصر بوش في كثير من الولايات بفارق ثلاثة في المئة أو أقل، وكان لا بد لكلنتون أن يستعيدها. ومن هذه الولايات الصناعية ميتشيغين ونيوجرسي وأوهايو وكونيكتيكات الينوي. وكاليفورنيا التي تضررت اقتصادياً في السنوات الأربع التي سبقت. وهذه هي الولايات التي شهدت، في الفترة نفسها، تطور الطبقة الوسطى البيضاء في اتجاه يميني، ثم انها الولايات التي تتركز فيها الطبقة العاملة الصناعية المأزومة.

خاطبت برامج كلنتون الاقتصادية المركزة على الاستثمار في الصناعة والقطاع الخاص ناخب المناطق الغربية، وكان الكلام السلبي ضد واشنطن، موجّهاً، بصورة خاصة، إلى هذا الناخب المستاء من بيروقراطية العاصمة. وإذا كانت الولايات الجنوبية المحافظة ضرورية لكسب ترشيح الحزب الديمقراطي فإن الولايات الغربية المتوسطة والغربية هي التي ترجح الكفة على الجمهوريين. وقد اضطر جورج بوش، بعد أن اختار كلنتون آل غور نائباً له، إلى التركيز على الجنوب مهملاً ولايات الغرب الأوسط والغرب التي تتفوّق بفارق هائل في الأصوات.

كان كلنتون واعياً أن استحضار النيو ـ ليبراليين من الشمال والغرب لبلورة البرنامج الاقتصادي الجديد، فضلاً عن اعتماده في الحملة على برنامج ليبرالي اجتماعياً، سيؤدي إلى احتمال خسارة بعض الأصوات الجنوبية على رغم أنه ينتمي، مع نائبه، إلى هذه الولايات. لكنه اعتبر أن كاليفورنيا وحدها جائزة تساوي غالبية هذه الولايات. وقد نجح، بالفعل، في كسب تأييد كاليفورنيا وميتشيغين ونيوجرسي على حساب تكساس الجنوبية التي تلعب، كما ذكرنا، دوراً حاسماً في ايصال أي مرشح ديمقراطي إلى البيت الأبيض.

كانت الاحصاءات الأولى تشير إلى أن كلنتون يسبق بوش في ولايات البحيرات الكبرى، ويسكانسن واوهايو وميتشيغين بنسبة ٦ إلى ١٠ نقاط وفي الينوي بـ ١٩ نقطة. وحاول بوش وقف الزحف الديمقراطي هناك ولو على حساب خسارته لكاليفورنيا. شرع يظهر فيها كثيراً غير أن ذلك أحدث ردة فعل سلبية. وبدوره، ركز كلنتون عليها مستخدماً مجموعة من الخبراء الشباب الذين خدموا في الصف

الثاني أثناء حملتي غاري هارت ومايكل دوكاكيس وكانت مهمتهم استقطاب أصوات الطبقة العاملة البيضاء. وبما أن هذه الولايات كانت تشكك ببوش، من غير أن تثق بكلنتون، فإن هذا الأخير «حاصرها» بالدعايات التلفزيونية الناقلة لأفكار الليبراليين الجدد المؤيدة للاستثمار في القطاعات التي تهم المنطقة. قامت حملة كلنتون على التركيز على ولايات وإهمال أخرى كانت ثانوية أو ميؤوساً منها مثل يوتا ونبراسكا وأيوا.

سبق لحملة وولتر مونديل في عام ١٩٨٤، أن أكدت على حقوق النساء والسود، ولحملة مايكل دوكاكيس، في عام ١٩٨٨، التأكيد على السود والأقليات. أما حملة كلنتون في عام ١٩٩٢ فركزت على الاستثمار في الاقتصاد وعلى الطبقة الوسطى البيضاء وضرورة تخفيض ضرائبها. وكانت هذه الشريحة تستمع جيداً إلى كلنتون يقول لها «إذا رفض اليابانيون أن يلعبوا لعبة التنافس الاقتصادي حسب قوانيننا فإننا سنلعبها حسب قوانينهم»، أو «علينا أن نطبق النظام الصحي الذي تطبقه دول شمال أوروبا»، أو «ان انتاجية العامل الأمريكي أكبر من انتاجية العامل الألماني إلا أن توفير هذا الأخير للطاقة يجعله، في النهاية، أكثر انتاجية من الأمريكي». تدل هذه المقارنات والشعارات على أن كلنتون أحسن مخاطبة شعور القلق الذي تشعر به غالبية الشعب، ولربما وجد هذا كله تتويجه في شعار «الاقتصاد يا غبي».

فبرنامج كلنتون المعتدل اقتصادياً والليبرالي اجتماعياً مثالي لولايات مثل كاليفورنيا ونيويورك، وهو الأفضل للولايات الصناعية الشمالية. وتدل استفتاءات الرأي العام أن غالبية المقترعين تميل إلى هذه الليبرالية

الاجتماعية على حساب المحافظة، وذلك على رغم ازدياد نفوذ هذه الأخيرة في الثمانينات. ولا شك في أن جورج بوش دفع ثمناً مرتفعاً بدل المنافسة التي واجهه بها المرشح اليميني المتطرف باتريك بوكانان، كما دفع لاحقاً مقابل انسحاب هذا الأخير إثر خطابه الشهير في مؤتمر الحزب الجمهوري.

تبدو وسطية كلنتون تقنية أكثر منها سياسية، وتكتيكية أكثر منها ايديولوجية. انه هكذا لأن هذا هو سر النجاح في هذه المرحلة. إنه وسطي لأن أمريكا وسطية ولأن الجمهور الغالب من الناخبين بات، تحت ضغط الريغانية، وسطياً. تريد الطبقة الوسطى أن تكون قيادية من دون أن تخسر أمريكيتها، ودولية من دون أن تخسر علمها ووطنيتها، وتؤيد حقوق الإنسان إنما ليس على حساب المصالح، وتفضل التجارة الحرة شرط ألا تكون على حساب العامل الأمريكي، وتميل إلى العائلة والمبادىء الإنسانية العامة إنما من دون التخلي عن الحريات الشخصية والاختيارات الفردية.

لهذه الأسباب كلها كانت نيويورك المدينة المثالية لاستضافة مؤتمر الحزب الديمقراطي، على رغم أن تهميش السود كان قد حصل. وفي هذا المؤتمر قدم الحزب الصورة الجديدة التي يريد تقديمها عن نفسه، معلناً انحيازه نحو الوسط واضعاً قاعدته السابقة، من السود إلى اتحادات عمال، أمام الاضطرار إلى تفضيل كلنتون على بوش، مع احتمال انحياز قسم ضئيل منهم إلى روس بيرو. وقد جرى التخفيف من «رصانة» البرنامج بقدر من التركيز على أوضاع الشباب. فلقد كان سبق للتلفزيون أن نقل صورة كلنتون الشاب (٤٦ عاماً) يعزف على الساكسوفون ويتحدث عن تفهمه لقضايا المخدرات (أخوه كان مدمناً)

وعن اهتمامه بقضايا التعليم وتعليم أبناء الأسر الفقيرة بشكل خاص. ولا شك أن هذا التركيز أعطى ثماره، فبعد أن كان بوش حصل على أصوات ٥٢ في المئة ممن هم بين ١٨ و ٢٩ عاماً في عام ١٩٨٨، إذا به يتحول الى عجوز لا يحصل إلا على نسبة ٣٣ في المئة من هذه الأصوات، في حين يحصل كلنتون على ٤٤ في المئة ويختار الباقون روس بيرو الذي بدا، في خلال الحملة، وكأنه المجدد الفعلي الوحيد.

دور المال: الاستثمار في الانتخابات

الحملات الانتخابية مكلفة جداً في الولايات المتحدة. ويحتاج المرشح الديمقراطي إلى ميزانية ضخمة ليخوض معركته في الولايات التسع والعشرين قبل مؤتمر الحزب. لكن بعد أن يفوز أي مرشح داخل حزبه تسهل عملية جمع الأموال من أقطاب المؤسسة الاقتصادية. والمشكلة الفعلية هي في الفترة الأولى حيث يفترض بالمرشح اقناع المتبرعين أن أموالهم لن تذهب هباء وأن لبرنامجه حظاً معقولاً في النجاح.

في الحملة الأخيرة حصل بول تسونغاس على دعم وافٍ من المؤسسة الاقتصادية لأنه دافع عن برنامج اقتصادي شبه ريغاني. ولكن هنا أيضاً ظهرت فائدة العلاقات التي نسجها كلنتون منذ مطالع الثمانينات، وهي علاقات جعلت منه المرشح الأقوى ولو أنه لم يكن الأكثر تمثيلاً للمصالح المباشرة للمؤسسة الاقتصادية كما كان تسونغاس. ومن علامات ما تقدم أن روبرت التمان استطاع أن يجمع ٧٠٠ ألف دولار لصالح كلنتون في حفلة عشاء واحدة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الحد الأقصى للتبرع الفردي هو ألف دولار أدركنا حجم

الشبكة الواسعة من العلاقات مع رجال الأعمال التي كان كلنتون نجح في انشائها.

يلعب المال والاعلام في الولايات المتحدة قسماً من الدور الذي يلعبه العمل الحزبي المنظم في البلدان الأوروبية. ويمكن لنفقات الحملة الانتخابية أن تتعدى المليار دولار كما حصل عام ١٩٨٠. تكفي أمثلة قليلة لتقدير أهمية المال في ادارة الحملة الانتخابية. ففي عام ١٩٧٢، مثلاً، خسر جورج دالاس ولاية كاليفورنيا المهمة أمام منافسه من الحزب الديمقراطي نفسه جورج ماكغفرن لأنه لم يؤمن الدعم اللازم. وفي الحملة إياها التي شارك فيها كل من بيل وهيلاري كلنتون إلى جانب ماكغفرن ضد الجمهوري ريتشارد نيكسون، نجد أن ماكغفرن أنفق ٣٠ مليون دولار وخسر، بينما أنفق نيكسون ٦١,٤ مليون دولار وربح. تبين، لاحقاً، مع فضيحة ووترغيت أن القائمين بحملة نيكسون استخدموا أساليب غير شرعية لجمع التبرعات، منها التهديد المبطن للشركات. أكثر من ذلك، تبرع ثلاثة أشخاص من شركات كبرى بمبلغ ٤ ملايين دولار. بعد ذلك أنفق جيرالد فورد ٢١,١ مليون دولار في الحملة ضد كارتر مقابل ٢١,٨ لهذا الأخير الذي عاد فأنفق ٢٩,٤ مليون دولار.

لقد تغيرت في السبعينات، وبصورة جذرية، القوانين الناظمة لجمع التبرعات، وذلك في اتجاه التقليل من دور رؤوس الأموال الكبيرة في الحملات الانتخابية. ففي عام ١٩٧١، وبعد حملات روكفلر وغيره حيث المرشح يتحمّل النفقات الباهظة وحده، وضع حد لما يستطيع أن يصرفه المرشح. ولكن محكمة العدل العليا أقدمت في عام ١٩٧٦ على الغاء هذا واعتبرت أن المرشح يستطيع أن يصرف من غير حدود على

حملته طالما أنه لا يتلقى، في المقابل، أموالاً من الحكومة (وهكذا كان في وسع روس بيرو أن ينفق ما شاء من أمواله في حملة عام ١٩٩٢). وتدخل الكونغرس بعد فضيحة ووترغيت في عام ١٩٧٤ ليسنّ قوانين جديدة ومهمة على صعيد «دمقرطة» العملية. فقد وضع سقفاً لكل تبرع هو ألف دولار وحرم الشركات الخاصة من أن تتبرع من ميزانياتها. وحصلت، في السنوات الأخيرة، ملاحقات لبعض الشركات التي حاولت الالتفاف على القوانين الجديدة من خلال زيادة معاشات موظفيها مقابل تبرعهم لهذا المرشح أو ذاك. هكذا قطعت «المؤسسة» الطريق على حفنة من الشركات كان في إمكانها تبني مرشح معين والانفاق عليه إذ بات المطلوب الحصول على تأييد واسع من أجل جمع التبرعات اللازمة.

إن ثمة أساليب ما زال المرشح، بواسطتها، يستطيع الحصول على دعم شركة ما: المساعدة في الدعاية، وضع وسائل الانتقال في تصرفه، تجيير عدد من الموظفين للانخراط في حملته. كما يمكن لمرشح ما أن يفعل ما فعله كارتر عام ١٩٧٦ ويستدين مباشرة من المصارف.

أدرك كلنتون منذ تجربته مع ماكغفرن المهزوم أمام نيكسون أهمية المال. وهكذا استنفر علاقاته السابقة التي ترجمت إلى اقدام مئات المحترفين، بل آلافهم، من المحامين والمستشارين على العمل معه في حين أنهم يقبضون رواتبهم من شركاتهم.

أنفق كلنتون القسم الأكبر من ميزانيته على الدعاية، التلفزيونية خاصة. وكان استفاد من حملة ماكغفرن أن الرسائل المباشرة مفيدة جداً خاصة إذا أرفقت بدعايات تلفزيونية. استقطب كلنتون أهم

خبراء الحزب الديمقراطي في مجال جمع التبرعات وادارة الحملة الانتخابية. واستطاع أن يوظف لصالحه عدداً أكبر بكثير من أولئك الذين اشتغلوا مع دوكاكيس. إلى ذلك لوحظ وجود عدد كبير من أبرع المحامين وممثلي المصالح الاقتصادية في إطار هذه الحملة. وليس صدفة أن المرشح الجديد من الولاية الجنوبية الصغيرة، أركنسو، جمع تبرعات لا تقل عن تلك التي جمعها الرئيس جورج بوش.

القطاع الخاص والاستثمار في. . . كلنتون

من الطبيعي أن يكون للشركات الكبرى و «اللوبيات الاقتصادية» تأثير على برامج المرشحين الانتخابية ومصاريفهم الضرورية. ويتأكد ذلك من ادراك أن أكبر ٥٠٠ شركة أمريكية تسيطر على ثلثي مصادر «البزنس» (المال والأعمال) وتوظف ثلثي العمال الصناعيين، مساهمةً في ٦٠ في المئة من المبيعات ومحققةً ٧٠ في المئة من الأرباح.

إن قرار شركة من هذه الشركات اغلاق مصانعها في ولاية يعني مباشرة ارتفاع البطالة وانخفاض الضرائب والميزانية والعجز عن الوفاء بالالتزامات. ومما يدل على مدى نفوذ هذه الشركات انه في السنوات ما بين عام ١٩٨٩ و ١٩٩٢، كانت «حصة» أربع منها تساوي «حصة» مجموع ما صرف من عمال صناعيين في الولايات المتحدة.

من الطبيعي، والحال هذه، أن تؤثر هذه المصالح على العملية السياسية وأن تحصل هذه المصالح على وزن في هذا المجال يوازي وزنها الاقتصادي. غير أن هذه الشركات ليست موحدة المصالح تماماً. فهي ربما التقت ضد تدخل الدولة في تحديد الأجور أو زيادة الضرائب

ولكنها تختلف حول التجارة والأولويات الصناعية أو التكنولوجية أو الخدماتية. فمنها ما هو مرتبط بشركات يابانية أو بالتسويق في السوق اليابانية أو الأوروبية، أو ما هو معني بتشجيع الصناعات المحلية وزيادة الحماية والجمارك وضبط الاستيراد (شركات السيارات)، وهذه تملك وجهة نظر خاصة بها. وتساند اتحادات العمال، القوية في الولايات المتحدة، التيار الأخير وذلك في معرض دفاعها عن حقوق العمال الأمريكيين في وجه المنتوجات الأجنبية المصنعة حيث الأيدي العاملة رخيصة، كما المكسيك، أو متقدمة، كما اليابان.

وتملك كل مجموعة من هذه المشار اليها مفكرين ومنظرين ومستشارين يحاولون التأثير على المرشح الرئاسي، أو على أي عضو في الكونغرس. ويضطر أي مرشح في خلال حملته إلى التوفيق بين هذه المصالح ومحاولة إرضائها جميعاً أو تفضيل قطاعٍ على آخر.

وقد نجح كلنتون في صياغة برنامج توفيقي. لقد أعلن في خلال حملته أنه سيوظف حوالي عشرين مليار دولار سنوياً، على أربع سنوات، من أجل تحريك عجلة الاقتصاد وتوفير فرص عمل لقسمٍ من العاطلين البالغ عددهم تسعة ملايين انسان. إلى ذلك وعد بدعم الشركات إذا ما استثمرت في تجديد نفسها وتخفيض الضرائب عن القسم المعاد استثماره من الأرباح. وأشار برنامج كلنتون، كذلك، إلى ضرورة التدخل الرسمي للتوفيق في البنية التحتية والتدريب المهني.

يتجاوب هذا البرنامج مع مطالب الشركات الصناعية واتحادات العمال ويستقطب المؤسسات الراغبة في رفع الضرائب على البضائع الأجنبية أو الحصول على دعم يمكّنها من المنافسة. من هذه الشركات.

مثلاً، شركات السيارات والالكترونيات. وبما أن كلنتون طالب برفع الحواجز أمام الصادرات الأمريكية أو تخفيفها، فإنه خاطب دعاة التجارة الحرة التي تحظى بدعم شركات الكيماويات، أو الالكترونيات المتقدمة («ابل»)، أو شركات الخدمات المالية («امريكان اكسبرس») والشركات التي تمثل أو تشارك شركات يابانية أو أوروبية في الولايات المتحدة.

تؤيد الطبقة الوسطى الجزء الأول من برنامج كلنتون الاقتصادي خاصة بعد التزامه التراجع عن سلوك الديمقراطيين السابق بصرف الميزانيات على البطالة ومساعدة الفقراء.

الفكرة المركزية لدى كلنتون تقول ان الشعب هو مصدر الثروة الأساسي وان التوظيف فيه يضع أمريكا في القرن الواحد والعشرين ويستعيد قدرتها التنافسية. انها الفكرة التي طورها روبرت رايش وايرا ماغازينر والتي تركز على ضرورة اعطاء الأولوية لقوة العمل الأكثر تثقيفاً والأفضل تدريباً والمرتبطة، في ما بينها، بشبكة راقية من المواصلات والاتصالات. ولعل هذه الطموحات هي التي جعلت مستشارين آخرين يرون في مبلغ العشرين مليار دولار مبلغاً عاجزاً عن تلبية هذه المهمة.

لم يأتِ مستشارو كلنتون الاقتصاديون من الجامعات والمعاهد فحسب، بل أيضاً من صلب المؤسسة الاقتصادية والقطاع الخاص. وقد ساعد هؤلاء في صياغة الشق الأول من البرنامج ويريدون المشاركة في تنفيذ الشق الثاني القائم على دعم القطاع الخاص والتجارة الحرة. وحدث، أحياناً، أن مارس هؤلاء تأثيراً في الحملة يفوق تأثير الأوائل

ويحول أطروحاتهم إلى شعارات انتخابية هدفها استقطاب الناخبين، لا التحـول إلى خطط فعليـة، تزيـح العوائق الضريبيـة وتسـد العجـز في الميزانية وتبرر التدخل الحكومي الكبير في الاقتصاد.

لم يتردد القطاع الخاص في دعم كلنتون وتحويله إلى بديل جدي أمام جورج بوش المتحول إلى كبش فداء غـير مهتم بالاقتصـاد. انها محاولـة لتحميل الرئيس السـابق الخسائـر التي أصابت الاقتصـاد الأمريكي في الثمانينات.

ولعـل الاشارة السريعـة إلى دور شركـات المحـامـاة الكـبرى، ممثلة الاحتكارات واللوبيات القـوية، في حملة كلنتـون ما يؤكـد على مـا ورد آنفاً.

وإلى جانب مكاتب المحاماة كانت شركات الاستثمار حاضرة في الحملة ومستعـدة لإرسال المتـطوعين المـدفوعي الأجـر. أحد أبـرز هؤلاء هـو روبـرت روبين، مـدير شركـة غولـدمان سـاكس الذي أصبـح، بعـد الانتخابات، رئيساً لـ «مجلس الأمن الاقتصادي» الـذي أسسه كلنتـون تدليلاً على رغبته في إعطاء الأولوية للاقتصاد.

من ناحية أخرى فإن روجر التمان (الذي أصبح النائب الأول لوزير المـالية) كـان سبق له العمـل في مجال الاستشـارات المصرفيّة وهـو أحد المسـاهمين في شركـة بلاك ستـون التي يُعدّ ديفيـد ستوكـمان أحد كبـار موظفيها. وستوكمان هذا هو رئيس لجنة الميزانيـة في بدايـة عهد ريغـان. والمسؤول عن سياسة تحرير الأسعار والسياسـات الاقتصاديـة التي أدت إلى أرباح كبيرة لشركة بلاك ستون المستفيدة، حتى اليـوم، من فضيحة افلاسات مؤسسات التوفير والقروض.

صحيح أن هاملتون جوردان، أحد أبرز مستشاري كلنتون، سبق له العمل كسائق باص براتب متدن (٤, ٢ دولار في الساعة) إلا أنه حالياً عضو في مجلس ادارة «أمريكان اكسبرس»، وكذلك في «جنرال الكتريك». كذلك أدار ايرا ماغازينر، وهو صديق كلنتون منذ أيام اكسفورد، الشركة الاستشارية أس. جاي. أس. (SJS) ويعمل لحساب «جنرال الكتريك». وبهذا المعنى فإنه ليس من باب الصدفة أن يؤيد برامج تحويل الصناعات العسكرية صناعاتٍ مدنية أو أن يتخذ موقفاً متصلباً في التعامل التجاري مع أوروبا واليابان. وفي مواجهة ماغازينر تقف بولا ستيرن رئيسة احدى شركات الاستشارة المهمة في واشنطن، ومن زبائنها شركات يابانية الكترونية وأخرى امريكية ترفض زيادة الضرائب على الفولاذ. لذلك فإن النصائح التي قدمتها ستيرن إلى حملة كلنتون الانتخابية تؤكد كلها على التجارة الحرة وفتح الأسواق. ويؤيدها في ذلك صموئيل بيرغر الشريك في مكتب المحاماة هوغان وهارتسون في واشنطن، وهو يمثل تويوتا اليابانية ـ الامريكية وشركات أخرى ترفض زيادة الضرائب على الاستيراد.

ان عودة سريعة الى الوراء، الى أيام «مجلس القيادة الديمقراطي» تظهر لنا أن المصالح الاقتصادية المهمة ساعدت في انشائه وأثرت في توجهاته. فبالإضافة إلى البيروقراطيين والأكاديميين ضمّت صفوف المجلس مايكل شتاينهارت الذي تقول عنه «واشنطن بوست» انه حقق ربحاً يوازي ٥٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وكان معه، أيضاً، ليندا بيك مديرة الاتصالات الاستراتيجية في شركة كوكا كولا، وريتشارد فيشر من دالاس الموظف في شركة لإدارة الأعمال، وتشارلز جونسون النائب الأول لرئيس شركة بايونير هايبرد انترناشونال التي تتعامل بما لا

يقل عن مليار دولار سنوياً في الصناعة الزراعية. ولا يخفي هؤلاء جميعاً أنهم لعبوا، منذ ذلك الوقت، أدواراً متفاوتة في بلورة الأفكار الاقتصادية التي يستند إليها برنامج بيل كلنتون الانتخابي.

يمكن، عملياً، تقديم مئات الأسماء من المقربين إلى «الرئيس» وهم، أيضاً، من ممثلي الشركات الكبرى ومن المدافعين عن مصالحها، أو القطاع الصناعي التي تعمل فيه، أو الدولة الأجنبية التي تمثلها.

الإعــــلام

كانت وسائل الإعلام أقرب إلى كلنتون منها إلى بوش خلال الحملة الانتخابية. ومن الأمثلة الدالة على ذلك عنوانان لـ «واشنطن بوست»، الأول ظهر في الصفحة الأولى يوم ٢٢ أيلول (سبتمبر) حول استقصاء للرأي العام يرجح فوز المرشح الديمقراطي: «تقدم كلنتون يبدو صلباً وربما ازداد». أما الثاني فظهر بعد أسبوع تماماً ـ على الصفحة السادسة هذه المرة ـ وجاء فيه، تعليقاً على الانخفاض في شعبية كلنتون «تراجع كلنتون في الاستطلاعات يظهر عيوبها». لم يظهر ميل الاعلام الى كلنتون من خلال تجاهل سجله في حرب فيتنام فقط، بل من خلال رفض التركيز على ما اعتبر فضيحة علاقته مع جنيفر فلاورز. لقد ادعت هذه أنها بقيت على علاقة حب مع كلنتون المتزوج لمدة ١٢ سنة، وأنه عمل على إيجاد وظيفة لها ضمن إدارته. أما كلنتون فاكتفى بالاعتراف بأنه تعرّض لأزمات في زواجه. وردت فلاورز على ذلك بتقديم تسجيل هاتفي عن حوار مع «صديقها» يعترف لها فيه بحبه لها ويطالبها أن تتجاهله في ما لو سئلت عن ذلك.

«فضيحة» من هذا النوع أخرجت غاري هارت من السباق الرئاسي

في عـام ١٩٨٤ . ولكن هـذه المـرة، وعـلى رغم وجـود التسجيـلات، تجاهلت وسائل الاعلام، في غالبيتها، ما أوردته مجلة «ستار» في كانون الثـاني (ينايـر) عام ١٩٩٢ . وفي حـين كان كلنتـون يعتذر إلى الحـاكم ماريو كومو عما نسب إليه في التسجيل من كلام مهين بحق هذا الحاكم «المـافيوزي»، كـانت «نيويـورك تايمـز» و«واشنطن بـوست» تكـذبـان فلاورز وتتهمانها بالتزوير. والتقت الصحيفتان مع «نيو ريببليـك» عـلى التعتيم على الخبر وعدم ابرازه. لعل السبب الأبرز وراء موقف الإعلام غير المتهاون مع «بطل حرب الخليج» هـو أن هذا القـطاع يعيش، منذ سنـوات، أزمة اقتصـادية تجعـل منه هـو الآخر صـاحب مصلحـة، في التغيير. ويمكن، فضلاً عن ذلك، ايراد أسباب أخرى، احـدها ذلـك الذي ذكرته بيغي نونان، كاتبة خطابـات ريغان، والقـائل ان كلنتـون قـاد حملته بشكـل جـذاب: الـرحـلات في البـاص، الفيس بـرسـلي، الساكسوفون، الظهور في برامـج التسلية التلفـزيونيـة الخ . . . كـذلك تحدث كلنتون بطلاقة، ومن دون تلعثم وأخطاء، حتى أن المواطن كان يعيش لحظات من «أحلام اليقظة» وهو يستمـع إليه ولـو أنه لا يتـابع، بدقة، كل كلمة يقولها. وفي المقابل بدا بوش محدّثاً غـير ناجـح، مملاً، يخطيء كثيراً، لا يكمّل جُمله، ويتورط في تعابير متطرفة من نـوع قولـه ان الاقتصـاد الأمـريكي يمـر في مـرحلة «سقـوط حـر» تُـذكـر بـركـود الثلاثينات.

كلنتون: نجم إعلامي

نجح كلنتون في استغلال البرامج التلفزيونية الشعبية لصالحـه وفعل ذلك أفضل مما فعل المرشح المستقل روس بيرو. وتقـول الاحصائيـات

ان المنـاظرات التلفـزيونيـة في حملة عام ١٩٩٢ شـوهدت أكـثر من أي حدث في التاريخ الأمريكي بما في ذلك الاحداث الريـاضية الكـبرى. شـاهد النـدوة الثانيـة ٨٩ مليون أمـريكي وشاهـد الأخيرة حـوالي المئة مليـون. وعلى خـلاف المـرات السـابقـة اعـترف نـاخبـون كثـيرون أن المناظرات أثرت على موقفهم من المرشحـين. وتصل نسبـة «المتأثـرين» الى ٧٠ في المئة في حين أنها كانت ٤٨ في المئة عام ١٩٨٨.

ظهور كلنتون في برنامج «ارسينو هول» يعزف الجاز لابساً النظارات السوداء، أعطى الانطباع بأنه شخص مجـدد فعلاً لا يشبـه السياسيـين التقليديين في واشنطن. كذلك كان مروره ناجحاً جداً في برنامج دانهيو اليومي الذي يـطرح المشاكـل الاجتماعيـة والعائليـة. ومع أنـه تعرّض لمنـافسة جـدية من روس بـيرو (حتى ان هـذا الأخـير كـاد يقـدم نشرة الأحوال الجوية، كما تقول احدى النكات)، فقد استفاد جداً من كـونه ابن امرأة عاملة تزوجت رجلاً سكّيراً، أي من كونه شبيهاً بأي مواطن عادي، وقادراً، بالتالي، على فهم قضايـاه. في المقابـل لم يعرف بـوش استخدام الشاشة الصغيرة لمصلحته، وقد صدم مواطنيه عندما نظر الى سـاعته ثـلاث مرات وكـأنه ينتـظر انتهـاء الـوقت في حـين أن السؤال المـطروح عليـه يتعلق، بـالضبط، بـالتـأثـيرات التي تـركتهـا الأزمـة الاقتصادية على حياته الشخصية.

ليس صدفة أن جيمس بيكـر حاول عنـد تسلّمه إدارة حملة بـوش، التقليل من المناظرات التلفزيـونية بـين المرشحـين الثلاثـة وزيادة عـدد الصحـافيين طـارحي الأسئلة. وكـان همـه انقـاذ بـوش من التـطويـل والتعمق في الاجابة لأن ذلك يزيد احتمالات الخطأ ويضعف ثقة الناس بالرجل.

والمعـروف أن الاعلام الأمـريكي يركـز، أساسـاً، على المـرشحـين وشخصياتهم ومبادئهم وأفكـارهم وأساليبهم ولا يهتم كفـاية بـالقضايـا الفعليـة المطروحـة في المجالـين الداخـلي والخارجي وبـبرامج التعـامـل معها.

وقد أظهرت الحملة أبعاداً في شخصية كلنتون يجهلها الجمهور. ولا شـك في أن شخصيتـه تـطوّرت في أثنـاء المعـركـة كـما تـطوّر خـطابـه السياسي. وهو أثبت أنه يستطيع الإفادة مما تعلمه في لجان الحزب ومن النقاشات الايديولـوجية والاقتصـادية التي خـاض فيها. وظهـرت آثار ذلك في الخطب التي ألقاها وبشكل خاص في خطابه لدى قبول ترشيح الحزب له.

ويـروي عارفـو كلنتون أنـه طلق اللسان منـذ الصغر وأنـه متى بدأ الحديث يصعب إيقافه. ويقال ان اللحـظة الصعبة في اللقـاء معه هـو لحـظة الـوداع لأنــه لا يتـوقف عن الكـلام. ومما لا شـك فيـه أن الصحـافيـين يحبـون هـذا النـوع من السيـاسيـين لأنـه يجيب عن كـل أسئلتهم ويجعل من أداء المهمة عبئاً خفيفاً.

ومن الصفات اللصيقة بكلنتون حبه السياسة وهو لا يحتاج إلى كثـير من التمرين كي يحسن الخطابـة. ويذكـر أصدقـاؤه أنه كـان يمضي فترة التحضير للبرامج التلفزيونية محاضراً في مستشاريه، بدل أن يستمع إلى آرائهم وإلى تصـورهم لإستراتيجيـة النقـاش. وينجـح كلنتـون في أن يقتبس من صـديقه الاقتصـادي روبرت رايش مضيفـاً إلى الجملة التي يستعيرها منه جملة من خبير آخر مقرب إليه هو ايـرا ماغـازينر. وكونـه كثـير الكلام لا يلغي أنـه مستمـع جيـد يحسن الافـادة من الـطاولات

المستديرة التي يحضّرها ويستعير منها ما يطور نظرياته ومفاهيمه. وتختلط هنا قدرتـه على الفهم بقـدرته عـلى الحفاظ حتى ليبـدو قادراً عـلى ايراد كمية كبيرة من الأرقام والاحصاءات.

تعلم كلنتـون أنـه من الأفضـل لـه أن يشرح القضـايـا المـطروحـة ويفسرها بدل أن يتخذ مواقف حاسمة منهـا. فاتخـاذ المواقف يمكن أن يرتد على صاحبه لاحقاً، ولذلك فإنه، في حـال الاضطرار إلى ذلـك، يستحسن إيجاد صيغة وسطى ترضي أكبر عدد ممكن.

تعـاطى كلنتـون مـع الإعـلام بهـدف كسب التـأييـد. كـان يشرح لساعات تفاصيل وحيثيات الملفات الاقتصـادية والاجتـماعية، واشتهـر بأنه يبدأ بطرح خمسة عناوين عامة، مثلاً، لموضـوع ما، ثم يتفـرع كل عنوان إلى ثلاث نقاط، وكل واحدة إلى ثلاثـة بنود، ثم يعـاد بناء كـل شيء من القاعدة إلى القمة مدعوماً بالأرقام والتواريخ والجمـل المنتقاة. وغالباً ما يبدو الارتجال وكأنه معد سلفاً.

فبينـما كان بـوش يتحدث عن الانتصـارات في العالم، كـان كلنتون يخـاطب العقول المضـطربـة بسبب الأزمـة الاقتصـاديـة، قـائـلاً لهـا، بطريقته، انـه لا يتفهّم الوضـع فحسب بل يملك حلولاً لـه. ومن هنا إصراره الدائم على إعطاء الأولويّة للوضع الـداخليّ، مـع الاعلان عن الاهتمام بالمصالح الأمريكية عـبر الحدود. وإذا كـانت بربـارة بوش قـد شكّلت عاملاً لعب لمصلحة زوجها، فإن كلنتون استغلّ سمعة زوجتـه هيـلاري، كواحـدة من أبرع المحـامين وكـأخصائيّـة في شؤون التربيـة والثقافة على المستوى الوطني. وربما كانت هيلاري المسؤولة عن جذب تأييد منظمات نسائية كثيرة لزوجها، فضلاً عن اتحاد المعلمين.

تؤكّد مجلة شهريّة مختصّة في مراجعة الصحافة، هي «مجلة صحافة كولومبيا» (Columbia Journalism Review) ان وسائل الإعلام قررت في عام ١٩٩٢ عدم السماح للمرشحين، ولبوش خاصة، بإدخال التغطية الاخبارية للانتخابات في قنوات هامشية: الصورة إلى جانب العلم الوطني، استغلال عفو دوكاكيس عن المجرم الأسود ويلي هورتون، إلخ. . ويدل هذا القرار على الإفادة من دروس التجربة في عام ١٩٨٨.

والعامل الآخر الذي لعب لصالح كلنتون في المجال الاعلامي له صلة بالحزب وبالعلاقات المؤثّرة لأصدقاء المرشح في هذا الوسط. ويتناول هذا التأثير المعلقين والصحافيين كما أنه متصل برؤوس الأموال الموظفة في الصحافة. هذه أمثلة عن الدور الذي لعبه عدد من الصحافيين والمعلقين. ان ستروب تالبوت معلق رئيسي في مجلة «تايم» التي تصل إلى ملايين من القراء. وتالبوت صديق لكلنتون منذ أيام أكسفورد وكذلك لمايكل ماندلبوم أحد أبرز مستشاريه للشؤون الخارجية. لقد درسا معاً في جامعة ييل وهما يكتبان ويسافران معاً ويستشير أحدهما الآخر قبل نشر مقالة أو دراسة له. وقد دافع تالبوت عن كلنتون في موضوع حسّاس من نوع الامتناع عن الخدمة العسكرية أثناء حرب فيتنام، راوياً قصة صديقهما المشترك الذي انتحر احتجاجاً على الحرب.

ومايكل مندلبوم هو مدير قسم شرق ـ غرب في فصلية «فورين أفيرز»، وهو يكتب دورياً في صحيفة «نيويورك نيوزداي»، أهم الصحف في منطقة نيويورك. أما كاترين غراهام صاحبة يومية «واشنطن بوست» وأسبوعية «نيوزويك» فمن المتحمسين لكلنتون،

وهي تعلن ذلك وتنظر بعين الرضى إلى المقالات التي تدافع عنه في مؤسساتها.

والمعروف أن «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» كتبتا افتتاحيتين تدعوان إلى التصويت لكلنتون. وفي «نيويورك تايمز» تميّز لزلي غالب، أحد أهم المعلقين، بكتابة المقالات الايجابية حيال المرشح الديمقراطي. وكان غالب قد عمل مع انتوني ليك (مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي حالياً) في وزارة الخارجية أيام جيمي كارتر ووضعا كتباً مشتركة. وعلى هذا الأساس لوحظ أن غالب كان على علم مسبق بمعظم التعيينات التي أقدم عليها الرئيس الجديد وذلك قبل الاعلان عنها رسمياً. وقد أبدى الصحافيان وليم سافاير. وأ. م. روزنتال تأييدهما لكلنتون بسبب تأييده لاسرائيل ونشرا تعليقات عدة في هذا الموضوع في «نيويورك تايمز» التي تستعيد صحف أمريكية عدة التعليقات المنشورة فيها وفي «واشنطن بوست».

إلى ذلك حظي كلنتون بدعم واضح من مجلتي «يو. إس. نيوز. إند وورلد ريبورت» و«نيو ريببليك» . ولا يمكن الحديث عن التأييد الاعلامي العام لكلنتون من دون الاشارة إلى الدور الخاص الذي يلعبه «اللوبي اليهودي» في هذا المجال، سواء في الصحف والمجلات الوطنية أو الصغيرة أو في شبكات التلفزيون.

لقد استاء المحافظون الجدد، أمثال وليم سافاير من بوش، لا لأنه تخلى عن جوانب في سياسة ريغان فحسب بل لأنه لم يدعم اسرائيل كفاية حسب رأيهم. وزاد في الطين بلة أن اعتُبر من قبل أشخاص من أمثال جيم هوغلاند مسؤولاً عن «عراق ـ غيت» وعن عدم الذهاب

حتى النهاية في الحرب ضد العراق. وانضم إلى هؤلاء ايديولوجيو الحرب الباردة من نوع بول نيتزي وادوارد لوتشاك ومجموعة من الجمهوريين المحافظين تعرف باسم «سكوب جاكسون».

أدرك بوش في منتصف حملته أن الاعلام لن يهادنه. ولذلك رفع أنصاره الشعار التالي: إذا أردت ازعاج الاعلام انتخب بوش! وقد استغل الرئيس السابق برنامج لاري كينغ التلفزيوني ليصفي حسابه مع الصحافة. ومع أن العلاقة السلبية استمرت فقد صرح مارلين فيتزوتر لاحقاً بأن التغطية الاعلامية لم تكن هي الحاسمة في خسارة رئيسه.

كلنتون الانسان

قبل الدخول في حيثيات الرئاسة والسياسة الخارجية، لا بد من عودة إلى الوراء للتعرف على طفولة الرئيس الجديد وسيكولوجيته. ويقال ان وزير الخارجية السوفياتي السابق إدوارد شيفاردنادزة طلب من الاستخبارات السوفياتية ملفاً عن مثيله الأمريكي جيمس بيكر قبل اجتماعه الأول به. واعترض بعد ذلك على نوعية التقرير المقدم وطلب تقريراً آخر عن بيكر. شخصيته، أسلوبه، طفولته، سيكولوجيته وكيف يتصرف مع «الإنسان بيكر»، وليس فقط الخلفية السياسية التي تؤثر فيه.

وبالفعل جاء التقرير عن بيكر يشير على سبيل المثال إلى أن الوزير الأمريكي ما يزال متأثراً بأبيه، وأن تعامله مع النتائج والانجازات يأتي من منطلق عدم الاقتناع وطلب المزيد دائماً بحسب ما كان والده يتوقع

منه وهو طالب. وأوصى التقرير أن يسير شيفاردنادزة خطوة إلى الوراء قبل بيكر حتى يعطيه الشعور بالقوة.

بالمعنى نفسه يقول القريبون من كلنتون (عندما كان حاكم ولاية أركنسو) أنه من النوع الذي يبذل جهده من أجل إرضاء الجميع أو على الأقل الأكثرية. وما عدا ذلك فهو حميم جداً ومن الصعب وداعه بسهولة من دون مصافحة قوية أو مداعبة. وبناء على هذا الانطباع نشأ أهم لقب له وهو (Slick Willie)، أي اللزج الأملس، والمقصود ذاك الذي يحاول أن يرضي الجميع.

ولم يتورع معلقون كثيرون خصوصاً الذين لاحقوه لسنواتٍ طويلة، عن تفسير سلوكه بالقول انه يعكس التناقضات الكثيرة في شخصيته، والأهم من ذلك أنه يعكس «الطفل» فيه وتربيته. إلا أن عملية التعرف بعمق وبصورة مفصلة على أخلاقه تترك السؤال معلقاً بعض الشيء بين ما إذا كانت مواقفه المتناقضة تعكس شخصاً كاذباً أم تربية تشجع الصدامية والتناحر.

لقد توفي والد كلنتون قبل مجيء ابنه بأربعة أشهر في حادث سير. وعندما وُلد أعطته أمه اسم وليم بلايت الرابع. وكان يشبه «المرحوم» كثيراً: شكلاً وحركات حتى في هزة رقبته المشهورة.

وبعد ولادته اضطرت أمه إلى إكمال دراستها الحِرفية والاعتناء به في الوقت ذاته. ثم ذهبت إلى نيو أورليانز لدراسة التمريض (اختصاص التخدير) وتركت الصغير وليم مع أبويها اللذين كانا يملكان دكاناً في حي تسكنه غالبية من السود في أركنسو حيث بقي حتى السابعة من عمرهِ (أي خمس سنوات)، في الوقت الذي أنهت الوالدة دراستها

وتزوجت من روجر كلنتـون الذي كـان يعمل مـع أخيه في وكـالة بيـع سيارات «بويك».

ويقال ان التناقض الأسـاس بدأ هنـا. إذ بعد قضـاء خمس سنوات من الحنـان عند جـدّيه، دخـل الصبي بيل إلى بيت أمـه المتزوجـة من رجل يشرب الخمر كثيراً في الليل ويصبح عنيفاً مع العائلة: الأم وبيل والأخ الجديد روجر جونيور. إلا أنه عـوّض ذلك بمـزيد من الاقـتراب من أمه، وبدا لاحقاً أن تأثيرها كان أكبر وأهم.

في وقت لاحق، عندما بلغ بيـل الرابعـة عشرة، وضع أمـه وشقيقه جانباً وصاح في «والده» بأنه إذا ما أراد أن يكون عنيفاً مع أي منهما فلا بد له أن يواجهه أولاً . . . وكانت هذه ربما أولى معاركه التي ربحها.

بعد ذلك طلّقت الأم زوجها روجر، ثم تـزوجته من جـديد (ومنـذ ذلك الحين تـزوجت وطلقت أربع مـرات). وفي هذا الـوقت كان قـد غلب عليه اسم بيل، الذي هو تصغير اسم وليم.

وعلى رغم تاريخ العائلة المليء بالعنف، فـإن تضحية الأم وحنـوها على بيل أديا في النهاية الى التغلب على الجانب المظلم. وبرز هذا الأمر جلياً عندما أدرك العشرين، إذ كان يعـود من جامعـة جورج تـاون إلى أركنسو ويقضي بعض الوقت مع زوج أمه المريض. وفي إحدى المـرات أعلن الأب و«الابن» محبتهما لبعضهما البعض على رغم الماضي البغيض لعلاقتهما.

علمته تلك الأيام الصعبة تحمل أعباء المسؤولية باكراً. ويقال انه في أيام دراسته الثانوية كان «يستقبـل» الطلاب الجـدد في بدايـة كل سنـة دراسية ليعلن لهم أنه رشح نفسه لهذا المنصب أو ذاك، بل إنه لم يفوت

فرصة واحدة لتأكيد هذا الأمر وإبراز جانب اللطف في التعامل مع زملائه وخصوصاً الجدد منهم.

درس كلنتون السياسة الدولية في جامعة جورج تاون في واشنطن. وفي العام ١٩٦٧ عمل لدى السناتور فولبرايت الذي كان معادياً للحرب الأمريكية في فيتنام في ولاية اركنسو. وأطلق آنذاك لحيته وتظاهر ضد الحرب. وبعد ذلك ذهب إلى انكلترا ودرس في جامعة اكسفورد، ومن ثم التحق بجامعة ييل حيث درس المحاماة، وهناك التقى بزوجة المستقبل هيلاري.

أثناء دراستهما في ييل عمل الزوجان كلنتون في الحملة الانتخابية لجورج ماكغفرن في العام ١٩٧٢، وقيض لهذه التجربة أن تكون من أهم تجاربه في الحقل السياسي الحزبي، إذ بدأ عمله فعلياً في القمة وكان في الخامسة والعشرين آنذاك.

ولئن كانت شخصيته تبلورت في طفولته، خصوصاً لجهة طباعه وتصرفاته (الإيجابية منها تحديداً)، فإن الخبرة في السياسة والتنظيم والعمل الجاد تشكّلت في فترة شبابه، فهو أدرك حينها أن طموحه السياسي لا بد وأن يتبلور في ولايته اركنسو، وليس من خلال الحملات الانتخابية والمكاتب الحكومية في تكساس وواشنطن، وعندما خسر الانتخابات لعضوية الكونغرس في العام ١٩٧٤ انتبه الى قلة خبرته في التعامل مع عامة الناس خارج الجامعات والمكاتب الحكومية. وعامة الناس في أركنسو ليست طبقة من المثقفين أو الأغنياء أو المسيّسين بل هي «عامة» فعلاً.

في العام ١٩٧٦ خدم في منصب المدعي العام لولاية أركنسو ما

مكّنه من التعرف على آلية صنع القرار في الولاية. ومن هنا بدا واضحاً أن لا نهاية لطموحاته وأنه يستغل كل انجاز ليبني عليه إنجازاً آخر. هكذا رشح نفسه لمنصب حاكم الولاية في عام ١٩٧٨، وفاز وأصبح أصغر حاكماً لها. أما خسارته المنصبَ ذاته بعد عامين، فقد علمته الكثير وغيرت في شخصيته الكثير أيضاً.

من أبرز ملامحه العصبية والنرفزة، على رغم أن ذلك لا يبرز أمام الإعلام أو أمام الجمهور. وخلال المرحلة الأخيرة للحملة الانتخابية الرئاسية، بدا أنه بدأ يخسر تفوقه على بوش في استطلاعات الرأي فصار عصبياً جداً في تعامله مع مساعديه. وبسبب ذلك، كان يصاب ببحة في صوته، حتى منعه الطبيب في العام الماضي مراتٍ عدة من الكلام.

وكلنتون هذا «شغّيل» ودؤوب بصورة مذهلة. فهو يعمل ساعات طويلة تزيد على الـ ١٥ ساعة يومياً ويتابع التفاصيل الصغيرة والكبيرة. لكنه من النوع الذي «يتفرغ» بعد العمل للعب الورق مع مساعديه، وهو يستطيع في هذا المضمار التصرّف كخبير في لاس فيغاس.

وعنده أيضاً روح دعابة من النوع اللطيف. ومن دون أن يكون بالضرورة صاحب نكتة، إلا أنه من النوع الذي يضحك خلال حديث عادي. ومع أنه يبدو في صحة جيدة، بطول قامته ومظهره اللائق وشعره الذي يختلط فيه الرمادي والأسود والوجه الذي يذكّر بوجوه الممثلين العالميين، فهو مرهق دائماً يتناول حبوباً طبية للمعدة والرأس، ويأكل مختلف أنواع الوجبات خصوصاً السريعة منها التي تُسمّى في الولايات المتحدة الأكل الرثّ (Junk food).

إلا أنـه نادراً مـا يشرب الكحول، وهـو يأكـل مربى الفستق والمـوز وبوظة المانغا، وباختصار، يأكل أي شيء تقريباً.

وعنـد العودة الى طفـولته، يبـدو أن المـدينـة التي تـرعـرع فيهـا في أركسنـو، وهي هوت سـبرينغ Hot Spring (أو الـربيع الحـار) تحتوي عـلى نوعـين من النشـاطـات: الكـازينـو وسبـاق الخيـل من نـاحيـة، والمعمدانية أو الأصـولية المسيحيـة الجديـدة من ناحيـة ثانيـة. ولم يكن مستغـربـاً أن يعيش هـذا التناقض في شخصيتـه، إذ أنـه يلعب الـورق (من دون رهان) فيما أمه لا تزال تـراهن على سبـاق الخيل، ويتحـدث كثيراً عن الأخلاق والعائلة ويقرأ كتب الروائي الكولـومبي الحائـز على جائزة نوبل للآداب غابرييل غارسيا ماركيز.

وإلى ذلـك يمـارس كلنتـون هـوايـة لعب الغـولف وحـل الكلمات المتقاطعة إلا أن هوايته المفضلة هي العـزف على الساكسوفون، ويقـال انه تدرب يومين كاملين على مقطوعتين قبل تقديمهما في برنـامج أرسينـو التلفزيوني الـذي كان جـزءاً رئيسياً من حملتـه الانتخابيـة، وان نقاشـاً استمر لساعات بين خبراء حملته في شـأن ما إذا كـان يجب عليه وضـع نـظارات سوداء عـلى عينيه خـلال العـزف أم لا. وفي النهـايـة وضـع النظارات وكان لها تأثـيرها الايجـابي الموازي للتـأثير السلبي الـذي نتج عن انتقاده مغنيةً سوداء تغني ضد السلم بين البيض والسود.

الفصل الثاني
الرئاسة وسياساتها ورموزها

«كان الجناح التنفيذي يمتلك سلطة كبيرة في مجال العلاقات الخارجية. لكنه، مع حصوله على حق إقحام الدولة في حرب فإنه اقترب من القدرة المطلقة على تقرير حياة أو موت كل أمريكي، لا بل ملايين الناس في العالم. ليس هناك إنسان أو مجموعة من الناس حية هي من الحكمة والقدرة بحيث يمنحها المرء هذه السلطة الهائلة. لقد أدى تركيز سلطة السلم والحرب في يد الرئيس إلى إزالة الحدود التي وضعها الدستور تنظيماً لأحد أهم أوجه الحياة الوطنية. وفي انتظار إعادة رسم هذه الحدود، سيبقى الشعب الأمريكي مهدداً».

(لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بعد حكم جونسون)

دخل بيل كلنتون البيت الأبيض وبدأ يتقاضى، اعتباراً من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٩٣، مرتّباً مقداره ٢٠٠ ألف دولار سنوياً بالإضافة إلى ٥٠ ألفاً للمصاريف، و١٤٥ ألفاً لنفقات التسلية. وسيكون تحت تصرفه ١٣ سيارة ليموزين، وعدد من المروحيات التي يطلق على الواحدة منها اسم (Navy-1) عندما يكون الرئيس على متنها، و١٨ طائرة بما في ذلك اثنتان من نوع بوينغ ٧٤٧ وتسمى احداهما (Force-1) عندما يكون فيها. يسكن الرئيس وعائلته في

البيت الأبيض المؤلف من ١٣٢ غرفة ويضم قاعة عرض سينمائية ومركز تدريب رياضي وقاعة بولينغ. إلى ذلك سيكون في تصرفه بيت لتمضية الإجازة في كامب ديفيد.

صحيح أن مرتّب كلنتون أقل مما يحصل عليه الكثيرون من مدراء الشركات الأمريكية الكبرى، أو زعماء العالم الثالث، إلا أنه نظرياً، صاحب أكبر نفوذ في العالم.

وفي الواقع فإن الحكومة تنفق على الرئيس ما بين مليار ومليار ونصف المليار من الدولارات سنوياً. ويعمل في البيت الأبيض حوالى ٥٠٠ موظف في خدمة الرئيس مباشرة. يستقبلون المعلومات ويحللونها ويعرضونها وينقلون الأوامر. وإذا كان الرئيس هو المسؤول الأول عن ثلاثة ملايين موظف في الحكومة الفدرالية فإنه يعين، فور دخوله إلى البيت الأبيض، أكثر من خمسة آلاف مسؤول جديد.

الرئيس، حسب الدستور، هو المسؤول الأول عن تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة. غير أنه أصبح، حسب كلمات هاري ترومان أمام مجموعة من ممثلي الطائفة اليهودية، «مبلور السياسة الخارجية». ينص الدستور، أيضاً، على أنه قائد القوات المسلحة غير أن التعديلات عليه توجب التنسيق مع الكونغرس قبل اعلان الحرب، وإلا امتلك هذا الأخير الحق في وقف صرف الميزانية للجيش بعد شهرين من العمليات.

يعطي الدستور صلاحيات للكونغرس أكثر مما يعطي الرئيس، إلا أن قلة المواد المكرسة لذلك وغموضها أديا، في ظل المعطيات المحلية



كلنتون مع جيمي كارتر



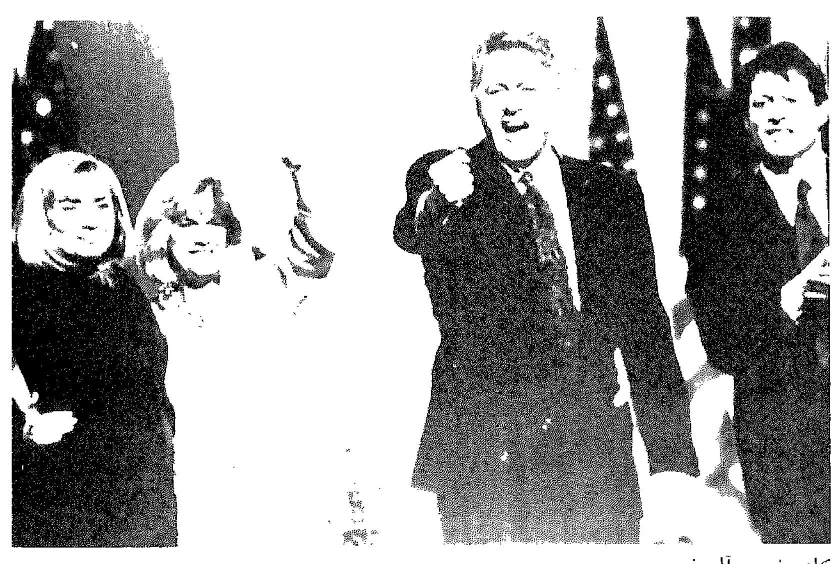
ل غور ـ نائب الرئيس



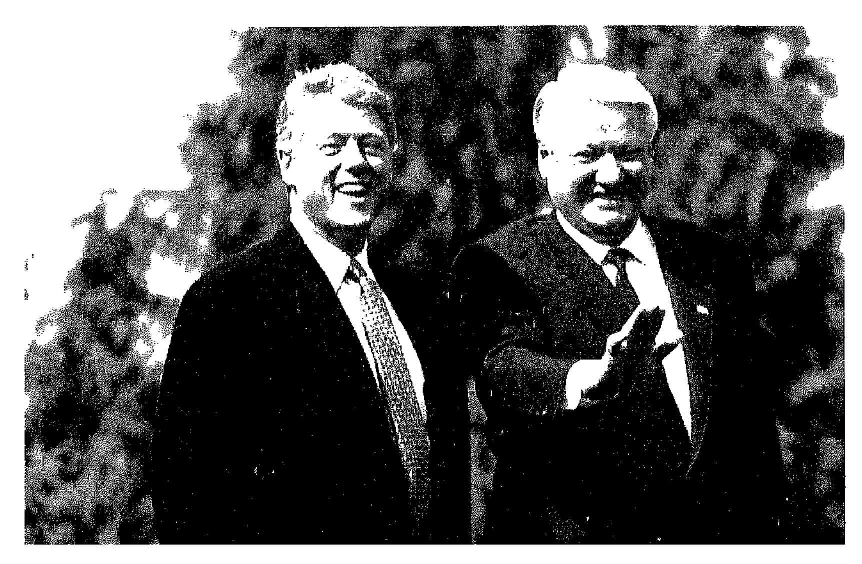
كلنتون في احدى الحملات الانتخابية



كلنتون يعزف على الساكسوفون في احدى الحملات الانتخابية



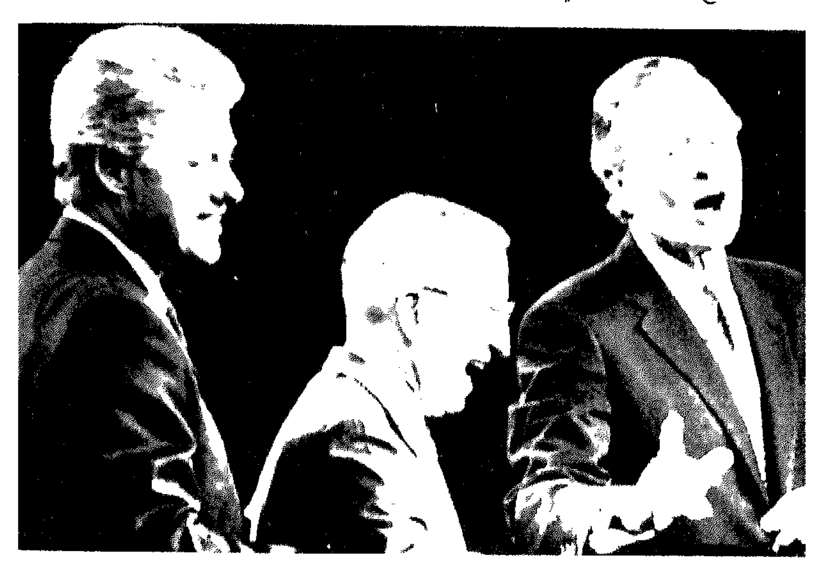
كلنتون مع آل غور



كلنتون مع يلتسن



ـلال لقاء مع الرئيس الفرنسي



لمنتون خلال احدى المناظرات التلفزيونية مع جورج بوش وروس بيرو



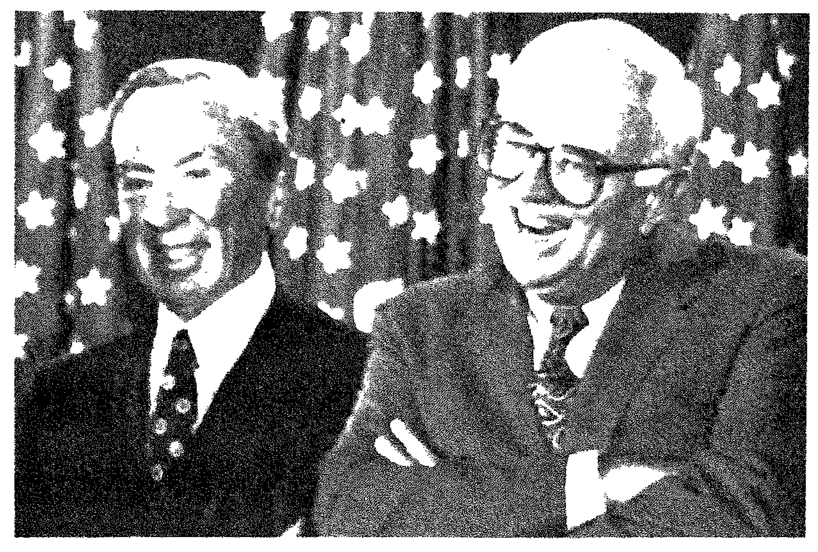
خلال الحملة الانتخابية ١٩٩٢



كلنتون مع جيسي جاكسون.



كلنتون مع وارن كريستوفر وليس آسبين



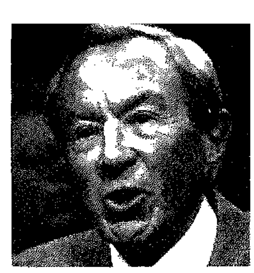
ارن كريستوفر (الى اليسار) يبتسم ويشاركه الابتسامة ليس آسبن



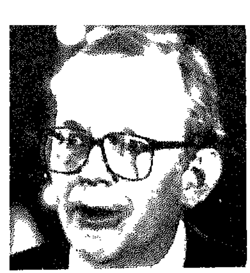
الرئيس كلنتون يحيي مؤيديه أثناء حملته الانتخابية في ديترويت

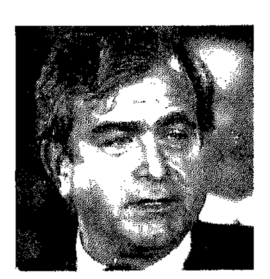


كلنتون في اليوم الاول
في البيت الابيض

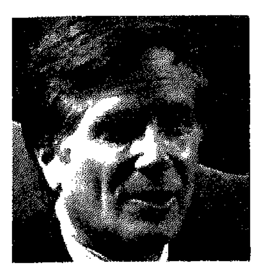

وارن كريستوفر
وزير الخارجية

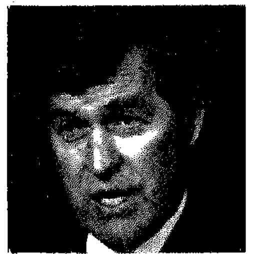

ليس آسبين
وزير الدفاع


انتوني ليك
مستشار الامن القومي


صاموئيل برغر
نائب مستشار
الامن القومي


وينستون لورد
مساعد وزير الخارجية
لشؤون شرق آسيا والهادىء


بيتر تارنوف
وكيل وزارة
الشؤون السياسية


تيموثي ويرث
وكيل وزارة الشؤون العالمية


ستروب تالبوت
سفير فوق العادة


وولسي
مدير المخابرات المركزية

والـدوليـة الجـديـدة، إلى إعـادة نفسـير النص لا بـل الخـروج عنهـا. والملاحظ أن «الآباء الأوائل» خصصوا فقرات من الدستـور تتناول من يمكنه أن يصبح رئيساً أكثر مما خصصوا لمهام هذا الرئيس.

لقد أدت عوامل عدة إلى ازدباد صلاحيات الرئيس أكثر مما هو محدد له في البند الثاني من الدسنور ومن هذه العوامل التـطور الديمـوغرافي واتساع رقعة الولابات المتحدة وارتفاع قوتها عبر المحبطات والـنطورات النكنولوجية.

وفي ما يتعلق بالسياسه الخـارجية حسم البيت الأبيض عـلاقته مـع الكونغرس لصالحه، ويمكن النأريخ لهذه العمليه بانتهاء الحرب العالميـة الثانية. وقـد نذمـر رؤساء كثـبرون من بطء البيروقـراطية وتخلفهـا عن مواكبة العصر وتفاقم النحديات الحارجية، الأمر الذي يستدعي سرعة أكبر في بلورة الخيارات واتخاذ الفرارات. وزاد في دلك تواتر الحالة التي نحد فيها أن الرئبس والكونغرس لا ينتميان إلى الحزب نفسه.

واضطرت الرئاسه إلى نطوير مؤسسـات صغيرة وفعـالة مـرتبطة بهـا وتتولى النعامل مع هذه البيروقراطيه الهـائلة النادره المثيـل في الناريـخ. من هذه المؤسسات «مكتب الرئبس التنفيذي» (E.O P.) الـذي ينسّق مـع جهاز الحكـومه الفـدرالنه، ثم انضم إلبـه «مجلس الأمن القـومي» (N.S.C.) الذى أنشيء عام ١٩٤٧، ومجلس المستشارين الاقتصاديـين (C.E.A.) ومكنب الادارة والميـزانيه (O M.B.) (يضم ٦٠٠ مـوظف وفـد تشكل في عهـد نبكسون)، وأضـاف كلننون إلى هـذه المؤسسات «مجلس الأمن الاقتصـادي» للنسيـق بـين البـيت الأبـيض ووزارات الخارجيه والتجارة والمالبة.

أدت هذه العملية إلى تركيز سلطات ضخمة بين أيدي أفراد قلائل في البيت الأبيض. ووجد الرئيس أن صلاحياته قابلة للاستغلال والتوسع في السياسة الخارجية أكثر من السياسة الداخلية. ويصح ذلك، في شكل خاص، عند التعارض بين انتماءات الرئيس والكونغرس. ثم ان هذا الأخير يبقى دائماً عرضة لضغوطات «اللوبيات» المحلية المؤثرة (سياسة الادارة في الشرق الأوسط هي عرضة لضغوطات الكونغرس لأنه يتلقى ضغط اللوبي اليهودي).

ولا تمنع الحدود القانونية والبيروقراطية الرئيس من اتخاذ مبادرات لا يحتاج فيها إلى موافقة الكونغرس. فقد سبق للرؤساء مكينلي وتافت وويلسون وكولدج استخدام الجيش من دون اذن. وهذا أيضاً ما فعله كارتر في ايران وريغان في غرينادا وبوش في بنما، وهذه كلها مهمات غير دفاعية حصلت من دون الموافقة المسبقة للكونغرس. وجدير بالذكر أن هذا الأخير دعم الدور الأمريكي في كوريا من دون أن يصوت على الحرب وخصص لها ولحرب فيتنام ميزانيات غير مشروطة باستشارته. وحتى عندما كان الكونغرس جمهورياً والرئيس ديمقراطياً، كما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩، نجد أن ترومان طبّق «خطة مارشل»، وأسس حلف شمالي الأطلسي وأعلن عن سياسة «النقطة الرابعة» من غير الرجوع إلى الكونغرس. لقد ازدادت صلاحيات الرئيس في مجال السياسة الخارجية تدريجياً مما جعل أي اتفاق يعقده البيت الأبيض مع دولة أهم من اتفاق يوقع عليه الكونغرس، علماً أن الدستور ينص على غير ذلك.

وقد سمح هذا الوضع لوولتر مونديل أن يقول، عندما كان سناتوراً في عام ١٩٧٥، أنه «بينما يبحث مجلس الشيوخ في معاهدة مع

المكسيك للحفاظ على الآثار القديمة فيها، يقوم الرئيس بتقديم ضمانات للدفاع عن أنظمة مؤيدة لأمريكا في جنوب شرق آسيا من خلال اتفاقات مباشرة مع البيت الأبيض». ومن التبريرات التي يستخدمها الرئيس القول ان التصرف الفردي اضطراري لأن حياة الأمريكيين أو ممتلكاتهم في خطر، أو لأن الكونغرس غير منعقد، أو لأن المطلوب توحيد الموقف بحيث لا تشعر الدول الصديقة بالإرباك.

وقد جاءت التطورات التكنولوجية والعسكرية لتدعم هذه الوجهة. فالرئيس يملك، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، «شيفرة» الأسلحة النووية التي يحملها مرافق دائم في حقيبة تسمى «الفوتبول» (كرة القدم). يعيش العالم عصر التكنولوجيا الحديثة، وتتوزع الصواريخ والغواصات وحاملات الطائرات في المحيطات واليابسة مدعومة بشبكة مذهلة من وسائل التجسس والأقمار الاصطناعية. وبما أن الرئيس هو الذي يحصل، أولاً بأول، على المعلومات، من التحركات العسكرية السوفياتية إلى الحشد العراقي على حدود الكويت، فمن «الطبيعي» أن يتصرف من دون استشارة الكونغرس. يمكنه، في بعض الحالات، الاستشارة ولكن لا يمكنه تعليق القرار إلى حين انتهاء المداولات. وهو يعتبر أن هذه الثقة هي أقل ما يمكن منحه لحامل «شيفرة» الأسلحة التي يمكنها تدمير العالم قاطبة.

وبما أن العادة درجت على عقد المقارنات يمكن القول ان بيل كلنتون يملك صفات رؤساء سابقين، وهي صفات طبعت أداءهم الرئاسي.

أدار كلنتون حملته بصورة مشابهة لتلك التي اعتمدها ترومان

والقائمة على التنقل السريع في الولايات. وأظهر قوة إقناع ومعرفة بالملفات الاقتصادية من نوع ذلك الذي ميز جيمس آدامز. وهو، مثل غيره، بدأ محامياً ومر عبر الحزب قبل أن يصبح رئيساً. وهو، في هذه الناحية، يشبه ثيودور روزفلت الذي حكم ولاية نيويورك وانتزع مواقع في الحزب واستفاد من فترة الركود في الثلاثينات لينتزع الرئاسة من ماكينلي كما انتزعها كلنتون من بوش.

والرئيس الجديد شاب ليبرالي كما كان جون كندي، يحمل الكثير من سمات التفكير «الولسوني». وإذا كان كلنتون قد فاز بنسبة ضئيلة مثل كندي فإنه ركّز في حملته، مثل ريغان، على عدد محدود من الموضوعات. وتصرف، منذ أيامه الأولى، على مثال كارتر لناحية طرح مواضيع عامة وتوزيعها إلى بنود متجنباً تحديد الهدف البعيد وتوضيح الخطوات المناسبة للوصول إليه.

فعلى نقيض ما هو شائع عربياً، يعتقد كلنتون أن حملة ماكغفرن لم تكن على صلة بهموم الناس، كما لم تكن واقعية في برنامجها.

لقد نفذ روزفلت سياسة «العقد الجديد» (New Deal) التي وسعت صلاحيات الرئاسة في الشؤون الداخلية وذلك قبل توسيعها في السياسة الخارجية بما شمل القنبلة النووية ومشروع مارشال. وقاد ترومان سياسة «العقد العادل» (Fair Deal) حيث ازداد دور الدولة في شؤون الاسكان والتعليم والصحة. وبعد استمرارية محدودة في عهد ايزنهاور، طرح جونسون «العقد الكبير» (Great Deal) الذي أدى إلى توسع كبير في النفوذ الاقتصادي والاجتماعي للحكومة. وحاول نيكسون التملّص من ذلك ولكن المحاولة ارتدت عليه بسبب معارضة

الكونغرس والجهاز الحكومي والصحافة، الأمر الذي أدى إلى وصول كارتر.

واليوم وبعد اثني عشر عاماً من حكم الجمهوريين، يُطرح السؤال مرة أخرى: هل سيستطيع كلنتون بلورة سياسات ومفاهيم تعبر عن عقد جديد.

السياسة الخارجية

اعتمدت الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سياسة «الاعتراف بالأمر الواقع» (Real Politique) القائمة على أن العالم مضطرب ولا يسير حسب «رغباتنا ومفاهيمنا»، ما يعني أن «علينا» امتلاك أكبر قدر من القوة لحماية الهيمنة. ومن هذا المنطلق كان المطلوب التركيز على الاتحاد السوفياتي «استيعاباً» حسب رأي جورج كينان، أو «مواجهةً» حسب رونالد ريغان، أو بمزيج من الاثنين كما طالب هنري كيسنجر.

أما وقد انتهت الحرب الباردة فإن هذه السياسة باتت من شقين يرى الأوّل، الاقتصادي، أن العالم المعقد لا يزال معقداً وأنه لا يأتمر بأوامر واشنطن. ومن هنا التفسير «المؤامراتي» لتراجع القدرة التنافسية حيال اليابان وأوروبا. ويرى الثاني، السياسي، أن العالم المضطرب زاد اضطراباً وأن العدو الرئيسي هو ذلك «المجهول» الذي اكتشفه رئيس أركان القوات المسلحة الأمريكية كولين باول. يبقى أنه من الأفضل منع قوى اقتصادية مثل أوروبا أو اليابان من أن تصبح قوى عسكرية تنافس الولايات المتحدة وتحاول استعادة نفوذ كان لها في مطلع القرن (هنري كيسنجر)، كذلك يجب الأخذ في الحساب أن روسيا قد لا

تكون تخلت نهائياً عن أطماعها في السيطرة على جاراتها كما كان حاصلاً منذ أربعة قرون.

ما يسهل على سياسة الاعتراف بالأمر الواقع الاقتصادي يصعب على سياسة الاعتراف بالأمر الواقع العسكري. تركّز الأولى بصورة واضحة على اليابان وأوروبا، أما الثانية ولأنها تعجز عن أن ترى في كوريا الشمالية أو العراق المهزوم أو كوبّا المحاصرة خطراً كبيراً يوازي الخطر السوفياتي المندثر، فإنها تكتفي بتحديد غامض يصبح معه التهديد قادماً من مكان ما في العالم الثالث.

بدأت ادارة كلنتون تمارس مسؤولياتها، وقد اعتاد أركانها على التحولات الديمقراطية التي حصلت في أوروبا الشرقية. لقد شهد هؤلاء تحول دول كثيرة إلى الليبرالية الديمقراطية، حوالى ستين دولة ومئات الملايين من البشر. ولا بد أن تشجع هذه التطورات الجناح الليبرالي في الحزب الديمقراطي كي يعاود التركيز على سياسة الرئيس ولسون المعروفة بـ «عقيدة ولسون» والتي جرى اعتمادها بعد الانتصار الأمريكي في الحرب العالمية الأولى. سيركز «النيوويلسونيون» على دعم التغييرات الديمقراطية في العالم واحتواء الأنظمة القمعية والاستبدادية وذلك على أمل تحقيق المزيد من «الاستقرار» الضامن للموقع القيادي الأمريكي.

لذلك لن تشهد الادارة، على الأرجح، تركيزاً على الخطر العسكري المستقبلي في اليابان بل على الصين، وعلى ضرورة الضغط عليها من أجل الانفتاح والسير وراء القيادة الأمريكية ليس استراتيجياً فقط، بل عسكرياً أيضاً. ويرى المسؤولون الجدد في واشنطن أن أولوية

السياسة الخارجية في آسيا تتمحور حول الوقوف مع اليابان لاحتواء الصين والسعي إلى تغييرها وليس الوقوف مع الصين لاحتواء اليابان الساعية إلى التوسع. ولقد لوحظ أن التعيينات في وزارة الخارجية الأمريكية، وتحديداً في القسم الذي يتعاطى الشؤون الآسيوية، إنما جاءت بمختصين في الشؤون الصينية. فمساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا هو السفير الأمريكي الأسبق في بكين، ومساعدوه كلهم من «خبراء الصين». وفي المقابل لا خبير واحداً في الشؤون اليابانية.

أما حيال روسيا فلن تسعى الإدارة إلى تجاهلها خوفاً من احتمال توسعها في مجالها الآسيوي والأوروبي. سيكون الخيار، هنا، دعم التغييرات الديمقراطية حتى لو أدى الأمر، كما كان يقول وزير الدفاع الحالي ليس اسبين، إلى اقتطاع مليارات من ميزانية الدفاع.

ستنفذ واشنطن الشق الأول، الاقتصادي، من سياستها عبر منظمات دولية مثل صندوق النقد والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الغات) ومنظمة الدول الصناعية السبع، وعن طريق المفاوضات الثنائية مع اليابان والضغوطات عليها وعلى أوروبا، الخ . . . وترغب واشنطن في تنفيذ الشق الثاني عن طريق منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً (كما سبق لولسون استخدام عصبة الأمم). ولكن لا يُفترض بذلك أن يمنعها من استخدام قواتها كما تشاء وبصورة انفرادية إذا تطلب الأمر.

لقد سبق لجورج بوش أن طلب من الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي رفع علم الهيئة الدولية فوق القوات الأمريكية في الصومال علماً انها لا تعمل تحت إشراف هيئة الأركان التابعة لمجلس الأمن.

رفض بطرس غالي الطلب لكنه اعترف لليسلي غالب، المعلق في «نيويورك تايمز» أنه لا يمكن للأمم المتحدة القيام بمبادرة عسكرية جدية من دون مشاركة الولايات المتحدة كحد أقصى، أو دعمها كحد أدنى. ولا شك في أن ادارة كلنتون تعي جيداً أهمية دورها في المنظمة الدولية.

لا يمكن، في هذا المجال، تجاهل التأثير الذي يمثله «المحافظون الجدد» وايديولوجيا الحرب الباردة سابقاً على الادارة الجديدة التي دعموا وصولها. ويترجم هذا التأثير نفسه بالاصرار على امتلاك حق الاستخدام المنفرد للآلة العسكرية الأمريكية، وهو الأمر الذي يدعمه البنتاغون بشدة. ويوصي هذا الأخير بالتكامل مع الأمم المتحدة وليس بإسقاط حق الانفراد.

ولكن عودة إلى التيار الأول «النيوولسوني» تُرينا أنه يضم بين صفوفه بعض المعروفين بالحماسة الشديدة لإسرائيل من أمثال تشارلز كرواتهايمر وجوشوع مورافتشيك. يؤيد هؤلاء التدخل العسكري في العالم الثالث لفرض القيم الأمريكية، وعند الحديث عن الشرق الأوسط فإن عيون هؤلاء تتجه نحو اسرائيل ودورها في المنطقة لأن هذه تعبّر عن اعتناق الديمقراطية وتحول دون «الحواجز الاجتماعية والثقافية وبينها الأصولية الإسلامية». ستضطر الإدارة الأمريكية إلى انتهاج سياسة خارجية تحاول الجمع بين التيارين المشار إليهما فتشجع الديمقراطية حيث استطاعت من غير المساس بالمصالح الحيوية وسيقودها ذلك إلى نوع من الانتقائية واختيار الأهداف.

لا يستطيع أحد أن يتخيل بقاء جميع الترتيبات العسكرية التي

تأسست في عهدي ريغان وبوش. ولكن من الخطأ الاعتقاد أن وصول رئيس جديد يعني اطلاق عملية شاملة لاعادة التخطيط والتنظيم طالما أن هذه تصطدم بالمؤسسات القائمة وتكلف فوق ما يستطيع الاقتصاد الأمريكي تحمله. إذا كان بوش لم يترك إرثاً كبيراً باستثناء الشرق الأوسط، فإن بصمات ريغان موجودة على غالبية مؤسسات الدولة من الجيش إلى البنوك إلى المحاكم (وعلى رأسها محكمة العدل العليا)، ناهيك عن تأثيره العميق في جيل كامل ترترع في عهده. ليس غريباً، والحال هذه، ان تصطدم ادارة كلنتون، منذ ساعاتها الأولى، بتضاعف العجز في الميزانية الجارية، وهو عجز هائل أصلاً قادها إلى ابتلاع وعود كانت قدمتها في الحملة. وعلى هذا المنوال، يتوقع أن تصطدم مشاريع كلنتون «التغييرية» في الجيش مع ما أصبحت عليه المؤسسة بعد العهدين الجمهوريين.

وبالطبع سيدافع الجمهوريون عن ارثهم ويفيدون من أن كلنتون فاز بفارق ضئيل في الأصوات، وسيحركون في وجهه الأصولية المسيحية المنظمة واللوبيات العسكرية وغيرها.

تقود هذه المعطيات إلى القول ان ثمة ضرورة لـ «عقيدة» جديدة للتعامل مع العالم. لقد فعل كل رئيس أمريكي ذلك بمجرد أن وجد نفسه أمام متغيرات ومعطيات مستجدة. هل تقوم ادارة كلنتون على صياغة هذه «العقيدة»؟ أم تكتفي بالشعار القائل «ان امريكا القوية أفضل أمل للعالم»؟

ينقسم المعنيون الأساسيون بالسياسة الخارجية إلى مجموعتين: تضم الأولى ليس اسبين وجيمس وولسي وآل غور وتتشكل الثانية من أنتوني

ليك ووارن كريستوفر. الأوائل هم من الديمقراطيين الذين كانوا مخلصين لسياسات ريغان. وكان سبق لهم الوصول إلى مناصبهم والحفاظ على مواقعهم من خلال دعم مواقف الجمهوريين. أما ليك وكريستوفر فكانا بعيدين، إلى حد كبير، عن واشنطن. وعلى رغم أن الثاني مثّل، كمحام، الكثير من الشركات والدول صاحبة المصالح المنتشرة في العالم إلا أنه لم يدعم السياسة الخارجية الريغانية. كذلك انتقد ليك سياسة ريغان في الوقت الذي امتدح كل من غور، وأسبين وولسي جوانب فيها. وفي حين يمكن وصف الثنائي كريستوفر - ليك بـ «النيو - ولسونيين» يعتبر الآخرون أن في العالم أخطاراً كبيرة يجب الاستمرار في محاربتها.

تلتقي المجموعتان تحت شعار دعم الديمقراطية في العالم الثالث بصفته أحد الشعارات الرئيسية للادارة الجديدة. وتميل المجموعة الأولى، القوية والمدعومة بالمؤسسة العسكرية و«اللوبي اليهودي»، إلى تأييد استخدام القوة. أما الثانية، الضعيفة نسبياً، فهي من دعاة اعطاء الأولوية للحلول الدبلوماسية.

ليس سراً أن كلنتون قليل الخبرة في السياسة الخارجية ولذلك فإن مساعديه سيلعبون دوراً كبيراً في تقديم المشورة إليه تاركين له أن يبلور موقفاً متكاملاً من الآراء المعروضة عليه.

لقد نشر «معهد السياسة التقدمية» (P.P.T.) كتاباً عنوانه «وكالة من أجل التغيير» (Mandate for Change) ويتضمن هذا الكتاب الصادر غداة فوز كلنتون في الانتخابات، تفاصيل السياسة الخارجية والاقتصادية التي وردت على شكل وعود في خلال الحملة، وقد جمع

الكتاب وحرره ويل مارشال، رئيس المعهد، بمساعدة كاتب آخر هو مارتن شرام. وبدورها اعتبرت مجلة «تايم» وغيرها من وسائل الإعلام أن هذا الكتاب أفضل دليل للتعرف على الكيفية التي ستحكم تحرك كلنتون.

يضم الكتاب ١٤ فصلاً يتناول واحد منها فقط السياسة الخارجية. ومحرر هذا الفصل هو ويل مارشال الذي عدد عشرة أهداف للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد كلنتون.

١ ـ وضع الدبلوماسية التجارية في مركز الاستراتيجية الأمنية بعد انتهاء الحرب الباردة.

٢ ـ تنظيم حملة طويلة الأمد من المساعدات الاقتصادية والتقنية والسياسية لتثبيت روسيا بحزم في معسكر الاقتصاد الحر.

٣ ـ استعمال السياسات التجارية وأساليب أخرى لتشجيع تغييرات سياسية في الصين.

٤ ـ وقف المساعدات الخارجية للأنظمة المستبدة والفاسدة.

٥ ـ تعزيز الدعم الأمريكي للمؤسسات الديمقراطية في الخارج.

٦ ـ ادخال تعديلات على القوات العسكرية الأمريكية لتحويلها إلى قوات متحركة ومرنة ومناسبة لمواجهة الأخطار الاقليمية.

٧ ـ إعطاء التعليمات لوزير الدفاع ليعيد تقييم أدوار الجيش ومهماته.

٨ ـ اعادة تنظيم وكالة الاستخبارات المركزية من أجل التركيز على مهام جيدة.

٩ ـ تحديث قرار «سلطات الحرب» لإعادة التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

١٠ ـ تقوية الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بالأمن الجماعي.

ويدعو الكتاب، أيضاً، إلى تشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة تكون مهمتها تطبيق قرارات مجلس الأمن، كما يؤكد على أن أي سياسة خارجية لا تصب في المصلحة الاقتصادية لن تحصل على تأييد شعبي.

السياسة الاقتصادية

ان تأسيس «مجلس الأمن الاقتصادي» في موازاة «مجلس الأمن القومي» دليل على مدى التداخل بين الاقتصادين العالمي والأمريكي، وعلى أن واشنطن عازمة على بلورة سياستين واحدة اقتصادية والثانية سياسية ـ عسكرية تساعد في تطبيق الأولى. على الصعيد الداخلي تنوي الادارة التركيز على الاستثمار في رفع مستوى الانتاج الأمريكي وتنويعه وتدريب العمال وتحسين أدائهم وتطوير البنيتين الانتاجية والتحتية وسيتأسس على النجاح في هذا المجال الإصرار على تحرير الاقتصاد العالمي من القيود.

اقترح كلنتون في حملته الانفاق الحكومي على تطوير القاعدة العمالية، وجاء في وثيقة صادرة عن الحملة عنوانها «لنضع الشعب أولاً» (Putting People First) ان المطلوب صرف ٤١,٩ مليار دولار على البنية التحتية للاقتصاد الأمريكي بما في ذلك التدريب المهني. وحتى في حال تنفيذ هذه الوعود فإنها تبقى قاصرة عما فعلته الدول

الصناعية المتقدمة في هذا المجال. فللوصول إلى مستوى المانيا يجب على الادارة الجديدة انفاق ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، و٣٠٠ مليار إذا شاءت الارتفاع إلى المستوى الياباني وحتى ١٠٠ مليار إذا أرادت محاكاة بريطانيا. وفي غمرة المناوشات التي اندلعت غداة فوز كلنتون حول حجم المبالغ المطلوب تخصيصها، أصدر «معهد السياسة الاقتصادية» (روبرت رايش هو أحد مؤسسيه) تقريراً يوحي بصرف ٦٠ مليار دولار، ٥٠ منها على البنية التحتية و١٠ لتغطية تخفيض الضرائب على استثمار الشركات.

يقول التقرير ان مثل هذه السياسة يسعها أن تخفض البطالة من ٧,٢ في المئة إلى ٥,٧ وترفع نسبة النمو في الناتج القومي من ٢ إلى ٣ في المئة.

قدمت أطراف أخرى أرقاماً أخرى. ولكن عندما تبين أن العجز في ميزان المدفوعات هو أكبر من المتوقع اعتبر المدافعون عن الشركات أن تخفيض ضرائب الطبقة الوسطى غير ممكن. وان اقتراحات «معهد السياسة الاقتصادية» صعبة التطبيق.

كان من المفروض أن تدعو سياسة كلنتون إلى التجارة الحرة وأن تساعد الاقتصاد الأمريكي على استعادة قدرته التنافسية. لكن العجز التجاري والاصرار البارز على موازنة المصروف والمدخول يجعلان التدخل الحكومي أكثر صعوبة وأقل مما وعد به في خلال الحملة. سيصرّ وزراء على ضرورة الحصول على الأموال اللازمة للانفاق في مجال البنية التحتية من خلال التوفير في برامج اجتماعية. ومن الطبيعي أن يرافق ذلك ضغط على حكومات البلدان المنافسة من أجل الامتثال

لمنهجية الاقتصاد الأمريكي في التسعير والتسويق، كما أن من الطبيعي أن ترد الحكومات المعنية بالتلويح بمواجهة اقتصادية واسعة.

لقد عبّر اليابانيون عن ارتياحهم، أو عدم انزعاجهم على الأقل، من تعيين لورا تايسون، التي تؤيد التجارة الحرة. لأنهم يدركون أن منصبها ليس طليعياً في السياسة الاقتصادية الدولية. كذلك فإن لوزارة العمل التي تسلّمها روبرت رايش القليل مما تقوله في مجال العلاقات مع اليابان وأوروبا والكثير مما تقوله في ما يتعلق بمعاهدة التجارة الحرة مع كندا والمكسيك. وينظر اليابانيون بارتياح إلى رون براون وزير التجارة، وميكي كانتور المبعوث التجاري الخاص لأنهما دعاة «التجارة الحرة»، كما أنهم يرون في وزير المالية لويد بنستين «شخصاً معتدلاً».

يملك لويد بنستين أفكاراً اقتصادية لا تتماشى بالضرورة مع الشعارات التي طرحها كلنتون في الحملة الانتخابية. فهل هناك مجال لحل وسط بين الاثنين؟ نعم من غير شك. فالشعارات الانتخابية أكثر دعوة إلى التغيير من أفكار كلنتون ومستشاريه الفعلية. هذا من جهة. ومن جهة ثانية، إن أفكار بنستين اليمينية هي، في الواقع، وسطية إذا ما قيست بالمواقف المتطرفة لريغان ثم لبوش. ثم ان وزير المالية الجديد يملك «سوابق» في مجال تأييد الانفاق على التدريب المهني ورفع المستى العلمي للطبقة العاملة الأمريكية. إذاً لا مشكلة لدى بنستين في التعاطي مع ادارة تضع في مقدمة أولوياتها دعم القطاعات الصناعية والسعي إلى تخفيض الضرائب عن الطبقة الوسطى. لقد كان الأمر مصيبة لو أن لويد بنستين عين وزيراً للخارجية وهو الذي سبق له أن دعا إلى ضرب كوريا بالصواريخ النووية عندما كان سناتوراً شاباً.

ولكن بما أنه عضو في مجلس الأمن القومي، حيث تصاغ السياسة الخارجية فإننا، أمام نصف مصيبة فقط.

رتّب كلنتون التعيينات بحيث تبقى الكلمة الأخيرة له. ولن يخلو الأمر من صعوبة نتيجة التضارب بين مؤيدي التجارة الحرة ومؤيدي الحماية أو بين دعاة التوظيف في الصناعة ودعاة حماية البيئة.

لن تكون الصدامات في الادارة وليدة الاختلاف في المواقف الايديولوجية والاقتصادية فحسب. ستتدخل الأمور الشخصية. فبنستين وبانيتا وبراون واسبين كانوا إلى حين تسلمهم حقائبهم مسؤولين عن لجانهم البرلمانية (براون رئيس الحزب) وأصحاب قرار. وليس مستبعداً أن يرفض الواحد منهم التجاوب مع طلبات الآخر. إلى ذلك فإن روبين والتمان وكانتور وكريستوفر من أهم وجوه القطاع الخاص، ومن جهة أخرى فإن رايش وتايسون وشلالا وريفلين من نجوم «الأكاديميا» في الاقتصاد والاجتماع. وما نجح فيه كلنتون في حملته الانتخابية من تنسيق بين متعارضين قولاً قد ينجح فيه عند ممارسته الرئاسة، لكن ليس معروفاً في أي اتجاه ستلعب شخصيته المسايرة: في تخفيف التوترات أم في التعايش معها.

لقد كان تشدد الديمقراطيين في القضايا العسكرية، أيام الحملة الانتخابية، مقصوداً لمخاطبة المقترعين. وقد أدى ذلك بلي هاملتون رئيس لجنة الشرق الأوسط في الكونغرس إلى القول ان كلنتون يدرك أهمية الجيش القوي والأسواق المفتوحة، وأن سياسته ستكون مبنية على مبادىء السياسة الخارجية الأساسية منذ الحرب العالمية الثانية. أضاف هاملتون: «سيجد كلنتون التوازن الأفضل بين السياستين الخارجية

والمحلية». أما كلنتون فإنه ردد غير مرة أن «الولايات المتحدة لن تستطيع قيادة العالم الذي بنته ما لم تكن قوية في الداخل».

يمكن تحديد هدفين أساسيين لإدارة كلنتون على الصعيد الاستراتيجي والعسكري. الأول هو إعادة بناء القوات الأمريكية في ظل تغير التحديات الدولية وهذه مهمة وزير الدفاع ليس اسبين ومدير وكالة الاستخبارات المركزية جيمس وولسي. والثاني الاهتمام بقضايا التغيير الديمقراطي والبيئة والمخدرات وما إليها مما يعني الاضطرار إلى التدخل المسلح. وهذا الملف من اختصاص وارن كريستوفر وانتوني ليك.

من هنا وافق كلنتون على تخفيض القوات الأمريكية في أوروبا إلى أقل من ١٥٠ ألف جندي كما اقترح بوش، وذلك بناء على مواقف اسبين و وولسي. وفي المقابل أكد كلنتون، استناداً إلى آراء ليك وكريستوفر، نية الإدارة الجديدة استخدامَ الأمم المتحدة قدر المستطاع لتنفيذ السياسة الأمريكية تحت مظلة دولية. وفي سياق ذلك يؤكد الرئيس الجديد أنه «يجب عدم نسيان الحقيقة المهمة القائلة ان القوة هي أساس الدبلوماسية الناجحة».

جاءت التعيينات في المجال الاقتصادي معبرة عن التيار النيو ـ ليبرالي. أما في ما يخص السياسة الخارجية ـ العسكرية فالأمر مختلف، فالإشارات كثيرة إلى أن الحملة الرئاسية لم تول السياسة الخارجية الاهتمام الكافي ولم تضعها في مقدمة اهتماماتها. وعدا شعارات من نوع «دعم الديمقراطية» والوقوف إلى جانب اسرائيل والتدخل في البوسنة، غلب الجانب الداخلي على ما عداه حتى في مجال تناول القضايا الخارجية. الحديث عن إعادة تركيب الجيش بعد الحرب الباردة،

مثلاً، تناول نوعية الأسلحة وحجم الخفض في الميزانية. وربما ساعد في تعزيز هذا الاتجاه عدم وجود خطر محدد يوفر عنصر التماسك لسياسة خارجية. «المجهول» الذي تحدث عنه كولين باول لا يكفي.

وبما أن الغموض النسبي يحيط بطبيعة التوجهات في مجال هذه السياسة، فإن المدخل الوحيد لالتقاط مؤشرات ذات معنى عنها هو التعرف على الأشخاص الذين سيلعبون الدور الأكبر في تحديدها وعلى ماضيهم السياسي وتجاربهم ومواقفهم وهي قضايا ستكون حاضرة بقوة عند تقديمهم مشورةً ما إلى الرئيس الجديد.

وارن كريستوفر

بعد انهائه ثلاث سنوات من الخدمة العسكرية في العام ١٩٤٦ دخل كريستوفر إلى جامعة ستانفورد لدراسة المحاماة وانتخب فيها رئيساً للجنة المراجعة القانونية قبل تخرجه في العام ١٩٤٩. إلا أن دخوله معترك «السياسة العام» تأخر عشرة أعوام، أي إلى العام ١٩٥٩، عندما أصبح مستشاراً خاصاً لحاكم ولاية كاليفورنيا أدمون براون، وذلك بعد فترة أمضاها عاملاً ثم شريكاً في ملكية وادارة واحدة من أهم شركات المحاماة الأمريكية.

بعد ذلك، انتخب في «مجلس الثقافة العليا» لولاية كاليفورنيا (بين عامي ٦٣ و٦٧) ثم عين نائباً لرئيس لجنة خاصة تضم ثمانية أشخاص دعا إلى تأسيسها حاكم الولاية براون وكلفها التحقيق في حوادث «واتس» العنصرية في مدينة لوس انجلوس، وإلى ذلك عمل مفاوضاً تجارياً ومستشاراً لمساعد وزير الخارجية في العام ١٩٦١ للشؤون الاقتصادية الدولية وعمل في العام نفسه على ايجاد صيغة دولية مشتركة

في ما يتعلق بتجارة الأقمشة وترأس الوفد الأمريكي المفاوض مع اليابانيين في شأن القطن. وتلا ذلك انتدابه كموفدٍ خاص لوزير الخارجية في مفاوضات الصوف في لندن وروما وطوكيو خلال عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥.

بعد اندلاع تظاهرات ديترويت في آب (أغسطس) عام ١٩٦٧ إنتدبه الرئيس ليندون جونسون ومعه نائب وزير الدفاع آنذاك سايروس فانس إلى المدينة. ثم عينه بعد ذلك بأشهر معدودة مسؤولاً عن لجنة الجهود المشتركة بين الجيش والقوات المحلية في شيكاغو بعد مقتل مارتن لوثر كينغ واندلاع تظاهرات نيسان (ابريل) عام ١٩٦٨.

ومع ان جونسون كان دعاه في العام ١٩٦٧ ليعمل نائباً للمدعي العام الأمريكي، فإن خلفه الرئيس ريتشارد نيكسون استغنى عن خدماته فعاد إلى مهنته كمحامٍ. وكادت فضيحة ووترغيت أن تعيده إلى الادارة مرة أخرى عندما عرض عليه الرئيس أن يكون المدعي الخاص، فرفض العرض وذهب المنصب إلى ارتشبولد كوكس. الا أنه عاد مرة أخرى في مطلع عهد الرئيس جيرالد فورد ليترأس اللجنة القانونية الخاصة بمراجعة ملفات المرشحين لمنصب حاكم محكمة العدل العليا.

وفي الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٦ أعلن الرئيس جيمي كارتر تعيين كريستوفر نائباً لوزير الخارجية سايروس فانس الذي كان سبق وعمل معه مراراً وخصوصاً في التحقيق بحوادث ديترويت في العام ١٩٦٧. إلا أن تعيينه واجه معارضة حادة من قبل اثنين من غلاة المؤيدين لإسرائيل وهما المعلق في صحيفة «نيويورك

تايمز» وليم سافاير والسناتـور اليهودي جاكوب جافيتش، وذلك باتهامه بأنه سمح بمراقبة عسكرية لمواطنين أمريكيين داخل الـولايات المتحـدة أثناء عمله نائباً للمدعي العام، إلا أن ذلك لم يحل دون اقرار تعيينه في منصبـه الجديـد من قبل الكـونغـرس في الـرابـع والعشرين من شبـاط (فبراير) عام ١٩٧٧.

ولربما كان كريستوفر أول من وضع قضية حقـوق الإنسان في سيـاق العـلاقـة الخـارجيـة الـرسميـة. وهـو أكـد ذلـك في التـاسـع من آب (اغسطس) ١٩٧٧ علناً عندما قال في خطاب له أمام «منظمة المحامين الأمريكيين» «أن مبادئنا وقيمنـا يجب أن تنعكس في سياستنـا الخارجيـة كي نحصل على تأييد الشعب (الأمريكي) لها وكي تكـون فعّالـة». ثم قـال في خطاب آخـر له أمـام المنظمـة ذاتها في الثـالث عشر من شباط (فبراير) عـام ١٩٧٨ (ان الأمور الأهم والأكـثر مدعـاة للقلق هي حق الإنسان في أن يكون متحصناً أمام خرق الحكومة لاستقلالـه وحاجـاته الأساسية من الطعام والملجأ والمعالجة الصحية والتعليم والحقوق المدنية والسياسية».

عـلى هذه الخلفيـة، حـاول أن يجمـع بـين الـدبلومـاسيـة الهـادئـة والمبادرات الرمزية والتصريحات العلنية والمغالطات الاقتصـادية لفـرض سياسة حقوق الإنسان على الدول التي تخرقها. وأثار، بصورة خاصة، أزمة كمبوديـا في العام ١٩٧٨ حـين «قتل الخمـير الحمر مئـات الآلاف من الكمبوديين»، كما أيد في العام نفسه وقف الدعم الأمريكي لرئيس نيكاراغوا أنستا' سيو سوموزا.

وبعد أشهر معدودة على تسلمه منصبه، بدأ النظر إلى كريستوفر على

أنه «حلّال مشاكل وأزمات» ادارة الرئيس كارتر. فهو مثلاً كان أساسياً ولا غنى عنه في اقناع الرأي العام الأمريكي والكونغرس واللوبيات الخاصة بأهمية اتفاقات بنها. وأقنع تركيا بالتراجع عن تهديدها بترك الحلف الأطلسي بسبب امتعاضها الشديد من الموقف الأمريكي حيال تدخلها في قبرص، بعد أن وعد رئيس الحكومة التركي بولاند اجاويد بوقف المقاطعة الأمريكية لتركيا. وعندما نشبت الأزمة بين تايوان والولايات المتحدة نتيجة اعتراف الأخيرة بالصين الشعبية استطاع بدبلوماسية «خطيرة» ايجاد صيغة توفيقية للحل بين الطرفين، على رغم تعرضه للتهديد شخصياً من قبل متظاهرين تايوانيين هاجموا سيارته في تايبيه.

في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٩ أصبح كريستوفر المعلن الرسمي الأول للموقف الأمريكي من الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وهو كان أول من أعلن مقاطعة الولايات المتحدة دورة الألعاب الأولمبية في موسكو في العام ١٩٨٠.

وزار في شباط (فبراير) من العام نفسه إسلام آباد وبحث مع الحكومة الباكستانية والرئيس محمد ضياء الحق في سبل مواجهة الموقف والتصدي له، كما تحدث في آذار (مارس) مطولاً عن «خرق القوانين الدولية في أفغانستان، خصوصاً قتل السجناء السياسيين».

وكانت أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران مفصلاً أساسياً في حياته السياسية العامة، إذ انه وافق على الخطة العسكرية التي وضعت لتحرير الرهائن ظناً منه أن الوزير فانس وافق عليها بدوره قبل مغادرته في اجازة، إلا أنه تبين لاحقاً، أن الوزير لم يكن يعلم بها واستقال من

منصبه احتجاجاً على ذلك في الخامس والعشرين من نيسان (ابريل) عام ١٩٨٠. وكان كريستوفر يعتقد مثل الكثيرين ان منصب الوزير سيُعهد إليه تلقائياً، إلا أنه ووجه بمعارضة شديدة كانت محاور حامليها تقول «انه تكتيكي ودبلوماسي ومنفذ أكثر منه مبلوراً ومبادراً».

وافق كارتر تبعاً لذلك، ولأنه كان يرتاح إلى دعم الكونغرس بعد فشل المحاولة العسكرية لانقاذ الرهائن، على تعيين ادموند موسكي وزيراً جديداً للخارجية، إلا أنه أصر على ابقاء كريستوفر في منصبه، فبدأ هذا، عملياً، في مواجهة أزمة الرهائن من دون صديقه ومسؤوله فانس، وهي على أي حال فترة لم تكن طويلة إذ أعقبتها الانتخابات الرئاسية في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) وفوز الجمهوريين برئاسة رونالد ريغان وبالتالي انتهاء الأزمة.

لكن قبل ذلك، قيِّض لنائب وزير الخارجية أن يكون الموجّه المباشر لسياسة بلاده في أخطر أزمة واجهتها إدارة كارتر على الاطلاق، إذ انه خرج في مطلع أيلول (سبتمبر) من مكتبه إلى الحقل التفاوضي المباشر مع الايرانيين. وهكذا اجتمع في السادس عشر والثامن عشر منه مع صادق طباطبائي، قنصل بلاده الذي سبق أن كان في بون، بعد أن أبلغ الايرانيون إلى المسؤولين الألمان الغربيين رغبتهم في التفاوض مع واشنطن لانهاء الأزمة استناداً إلى أربعة شروط هي: ارجاع ثروة الشاه إلى ايران، الغاء الاتهامات الأمريكية لايران، ضمان عدم تدخل واشنطن في ايران، وتحرير الاستثمارات والأرصدة الايرانية المجمدة في الولايات المتحدة. إلا أن بدء الحرب العراقية ـ الايرانية في الثاني والعشرين من الشهر نفسه جمّد هذه الاتصالات التي كان نائب الوزير الأمريكي رئيساً للجنة الخاصة بها، والتي قادها استناداً إلى «نظرية»

مفادها «التأكيد على ما هو مشترك في المصالح وليس الاختلاف فيها».

بعد تسلم ريغان الرئاسة عاد كريستوفر إلى كاليفورنيا لادارة شركة المحاماة «أوملفيني أند ميرز» وقاد في نيسان (ابريل) عملية التفاوض بين «شركة أنابيب الغاز الأمريكية» و«شركة غاز كولومبيا» و«شركة المصادر الطبيعية الجنوبية» و«شركة بترول الجزائر» (سونترا) ممثلاً الجانب الأمريكي، ثم أصبح رئيساً للشركة التي تضم اليوم نحو ٥٠٠ محام، واحتل موقعاً مهماً في صفوف الحزب الديمقراطي.

«حادثة رودني كينغ» التي برزت بعد تبرئة مجموعة من رجال الشرطة في لوس انجلوس ضربوا سائقاً أسود اللون، وما أدت إليه من تظاهرات واضطرابات دموية في مختلف أنحاء كاليفورنيا وعدد من الولايات الأخرى، أعادت كريستوفر إلى الواجهة المحلية. لقد عيّن أولاً رئيساً للجنة تحقيق خاصة بالقضية وأسبابها وملابساتها، ثم رئيساً للجنة خاصة أخرى حملت اسمه وأوصت بتغييرات جذرية في جهاز الشرطة في المدينة.

بعد ذلك قيّض لكريستوفر أن يتبوأ أهم المناصب في حملة الديمقراطيين للانتخابات الرئاسية الأخيرة. فهو أولاً عمل كواحد من مدراء حملة بيل كلنتون وكان وراء اختيار آل غور للسباق على منصب نائب الرئيس، ثم عُيّن إلى جانب هاملتون جوردان مسؤولاً عن ادارة الفريق الانتقالي المسؤول عن نقل السلطة من الجمهوريين إلى الديمقراطيين، واختيار شخصيات هذا الفريق من بين الألوف من المرشحين. وهكذا كان أقرب الناس إلى الرئيس الجديد وبرز ذلك على التوالي عبر تسلمه أهم منصب في الحملة الانتخابية، وأهم منصب في

الفترة الانتقالية، ثم أهم منصب في الادارة بعد التسلم والتسليم.

على أي حال، وبعد تعيينه وزيراً للخارجية، أكد كريستوفر على أهمية توظيف قوة الاقتصاد الأمريكي في السياسة الخارجية معتبراً أن المجالين «ينطلقان بشكل متواز وليس متتالياً»، ومشيراً إلى أن واشنطن ستستمر في اتخاذ المبادرات البنّاءة مثل تلك التي قامت بها ادارة الرئيس جورج بوش في الصومال وفي عملية السلام الخاصة بالشرق الأوسط.

وتحدث الوزير كريستوفر عن قضايا أخرى مثل أسلحة الدمار الشامل وخطورتها مستخدماً مصطلحات كانت الادارة السابقة للجمهوريين قد روجتها، إلا أنه أكد في الوقت ذاته أهمية اعتماد تفكير جديد وجريء في ضوء التطورات الدولية الحاصلة، وخصوصاً بعد انهيار «المعسكر الاشتراكي».

وسيستفيد كريستوفر حتماً، من قلة خبرة رئيسه كلنتون في السياسة الخارجية ليحاول لعب الدور الطليعي في هذا المجال مستنداً إلى سجله الحافل بالمفاوضات على المستويين التجاري ـ الاقتصادي والسياسي، على رغم أنه عمل دائماً ضمن اطار ايديولوجي وسياسي وضعه آخرون، خصوصاً خلال فترة رئاستي جونسون وكارتر.

وفي مقال كتب عنه في صحيفة «ديلي نيوز» مرّ هذا الوصف: «ان كريستوفر متكتم إلى حد أنه لا يخبر حتى زوجته بأي معلومات يملكها، مهما كانت غير مهمة أو طارئة». وعلى سبيل المثال برز ذلك بصورة واضحة، قبل تعيينه في منصبه الأخير، إذ قال انه سيعود إلى كاليفورنيا بعد انتهاء الفترة الانتقالية بين الرئاستين الجمهورية والديمقراطية، ولم يقدم أي تلميح أو إشارة إلى احتمال تعيينه وزيراً للخارجية، كما أن

خبر هذا التعيين لم يسرّب إلى وسائل الاعلام ولم يعرف إلا في اليوم السابق فقط على اعلان كلنتون ذلك.

صفة «الحفاظ على سره» تضاف إلى صفات أخرى فتعطي الانطباع الآتي: شدة، أدب، مواجهة وثقة بالنفس. واليها يعطي الرجل شكله الخارجي الكثير. فهو يفضل البدلات الأنيقة جداً و«الرسمية» جداً، ويؤكد لأصدقائه ومعارفه على أهمية الرؤية الهادئة وردة الفعل الرزينة مهما كانت الظروف. ويردد بعض معارفه مقولته الدائمة «لا تغضب إلا عن قصد»، فيما يشير البعض الآخر تبعاً لذلك، إلى «أن كريستوفر كان دبلوماسياً منذ وجوده في المهد».

آل (البرت) غور

يعتبر بعض المراقبين السياسيين أن آل غور هو الذي رجح كفة الديمقراطيين في الانتخابات الرئاسية، خصوصاً في الأسابيع الأخيرة للحملة وبعد مواجهته التلفزيونية لمنافسه نائب الرئيس دان كويل.

ومن بين أبرز المسائل التي ميزت هذا السياسي الشاب، (غير موضوع حماية البيئة) دفاعه العنيد عن اسرائيل والصهيونية. فقد تبنى الكثير من المشاريع المعادية للعرب وصوّت في الكونغرس إلى جانب جميع القرارات التي تدعم اسرائيل في شتى المجالات، ومن أهمها القرار الذي صدر في الحادي عشر من حزيران (يونيو) عام ١٩٩٠ باعتبار «القدس عاصمة أبدية لإسرائيل»، وقرار وقف التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية المتخذ في الحادي والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٩، والقرار الذي طالب الأمم المتحدة بالغاء قرارها الرقم ٣٣٧٩ والذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال

العنصرية. كما وقع على رسائل عدة موجهة إلى الادارة، ومنها تلك التي طلبت رفض منح رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة للتحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعترض في رسالة أخرى على اجتماع وزير الخارجية جورج شولتز مع الأمريكيين من أصل فلسطيني البروفسور إدوارد سعيد وابراهيم أبو لغد.

ويبدو من مراجعة سجل غور في الكونغرس أنه كان حريصاً على ابراز آرائه على الشكل الآتي: محافظ على المستوى الأمني الاستراتيجي، معتدل على المستوى السياسي، وليبرالي على المستوى الاجتماعي. وكل ذلك مغلف بصبغة من التدين والقيم العائلية.

والواضح أن هذا النمط من السياسيين سيستمر في المحافظة على موقعه في قلب الحزب الديمقراطي والحياة السياسية في واشنطن من دون تغييرات كبيرة ومفاجئة. وجوهر سياسة هذا النمط (وفريق كلنتون منه) الاستمرار في الاعتماد على البيروقراطية الواشنطونية مع أن شعاراته المعلنة تضج بالدعوة إلى التغيير.

وليس من المستغرب أن يلعب غور دوراً ما في صنع السياسة الخارجية لبلاده، من موقعه كنائب للرئيس، على رغم أن هذا المنصب كما عهدناه مع دان كويل في السنوات الأربع الماضية، وربما مع بوش قبله، لم يكن يخول صاحبه لعب دور مركزي مؤثر في عملية صنع القرار، خصوصاً على الصعيد الخارجي (مع بعض الاستثناءات عند بوش).

ولكن هناك وجهاً آخر للمعادلة، إذ يعرف كل من تابع عمل

الادارات المختلفة في البيت الأبيض أن نائب الرئيس الديمقراطي يلعب عادة دوراً أكبر مما يلعبه نائب الرئيس الجمهوري. ويُعتقد على نطاق واسع أن فعالية غور ستنعكس عملياً في مجلس الأمن القومي أكثر منها في أي مجال آخر.

ليس آسبين

يمكن القول ان مواقف آسبين في العامين ١٩٨٢ و١٩٨٣ كانت مهمة بالنسبة إلى مستقبله في الكونغرس والحياة السياسية العامة، إذ انه اعتمد دائماً الموقف المائل نحو اليمين مما أدى إلى تأييد الكثيرين من أقطاب هذا الصف له وكانوا من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، خصوصاً في رئاسته للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب بعد عزل رئيسها ميلفين برايس. ردّ هو على هذه التحية بأن أبقى على الجمهوريين ومسؤولي اللجان الفرعية في مناصبهم داخل اللجنة ثم أخذ يستدعي العديد من مسؤولي البنتاغون المؤيدين لموازنات كبيرة للادلاء بشهاداتهم أمام اللجنة.

وشكلت رئاسة هذه اللجنة في العام ١٩٨٥ منعطفاً آخر في حياته السياسية، إذ انه على رغم استمراره في مطالبة البنتاغون بتخفيض الموازنات المخصصة لبعض المشاريع، بدأ يقود تفكيراً ديمقراطياً جديداً على المستوى الاستراتيجي ـ العسكري يشبه إلى حد كبير تفكير سام نان. فكان مثلاً مع اتخاذ الديمقراطيين مواقف معينة في قضايا عسكرية كان سبق لهم أن رفضوها تلقائياً رداً على مواقف الجمهوريين المؤيّدة لها.

وأيد آسبين في خطاب له أمام «مركز الدراسات الاستراتيجية

والدولية» في جامعة جورج تاون في الثلاثين من أيار (مايو) عام ١٩٨٥ موافقة الكونغرس على موازنة برنامج حرب النجوم «لإعطاء العلماء فرصة تحقيق حلمهم في المبادرة الدفاعية الاستراتيجية (S.D.I.)»، كما أيد اعطاء الفرق المفاوضة للسوفيات في جنيف «فرصة، ولكن مع الحفاظ على تطوير قوة الردع الأمريكية».

لقد أيد آسبين «زيادة حذرة في موازنة حرب النجوم» وأشار إلى أهمية الصاروخ النووي المتحرك (ميدجيت مان) في حال فشل برنامج المبادرة الدفاعية الاستراتيجية (S.D.I.). وعلى رغم ذلك، فإن مقربين منه يقولون انه حارب ادارة الرئيس ريغان لخفض الموازنة المخصصة لهذه الأسلحة والبرامج، وكان يحاول دائماً الضغط على الادارة «للتوصل إلى اتفاق مع موسكو على الحد من انتشار الأسلحة».

لكن بغض النظر عن الزاوية التي يُنظر منها إلى هذا التطور، فإن الديمقراطيين تحت رئاسة آسبين في لجنة القوات المسلحة، مالوا نحو اليمين ونحو معادلات ريغانية في التسلح. وهناك من يدعي أنه عمل أحسن ما يمكن عمله في الكونغرس خلال الضعف الذي انتابه في مواجهة الادارة، خصوصاً في أواخر الثمانينات. وفي نهاية المطاف يسجل له تأييده صرف موازنة قيمتها ٣٢٠ مليار دولار للتسلح تُعتبر خرافية إذا ما قورنت بموازنات التسلّح عند السوفيات والصينيين.

على صعيد آخر، أخذ آسبين يعيد تفسير مواقفه (أو يوضحها) من التدخل الأمريكي في فيتنام. فقال، مثلاً، ان الدرس الذي يجب استخلاصه من هذه التجربة هو «الحذر وليس التقوقع»، وأنه يجب التأكد من أن «العملية تستحق القيام بها قبل اتمامها». وأيد بناءً على

«أفكاره الجديدة» هذه اعطاء مساعدات لحكومة السلفادور و«الكونترا» في نيكاراغوا وهو ما اعتبر أهم تحد للديمقراطيين وزعزع رئاستهم (رئاسته) للجنة التسلح.

وفي العام ١٩٩١ أيد استخدام مليار دولار من موازنة الدفاع الجديدة، لتقديم مساعدات إنسانية لجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. وكتب في الآونة الأخيرة مقالات ودراسات كثيرة في شأن كيفية التعامل مع جميع التحديات العسكرية التي تواجه الولايات المتحدة بما في ذلك حجم الموازنة الجديدة.

ويذهب البعض إلى القول ان تلك الدراسات والآراء كانت جزءاً من عملية تحضير نفسه لمنصب وزير الدفاع، خصوصاً انه وضع فيها فهمه الأخير لكيفية التعامل مع المؤسسة العسكرية ولكيفية تغييرها.

ومن دون أدنى شك، فإن كلنتون بنى برنامجه الدفاعي أصلاً على تحليلات آسبين ودراساته، خصوصاً في شأن الوجود العسكري الأمريكي «الضروري» في أوروبا والموازنات العسكرية عموماً.

جيمس وولسي

حصل وولسي على شهادة المحاماة من جامعة ييل في كونيكتيكات في العام ١٩٦٨. وخدم بعدها على مدى اثنين وعشرين عاماً في أربع ادارات متعاقبة بدءاً بإدارة الرئيس ريتشارد نيكسون، إذ عمل بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠ محللاً في مجلس الأمن القومي ولاحقاً كعضو في الوفد الأمريكي إلى مفاوضات «سالت» (S.A.L.T.) في فيينا وهلسنكي وبعدها كنائب لوزير البحرية في عهد كارتر بين العامين

١٩٧٧ و١٩٧٩. وهناك بدأ يشارك في عمليات الاستخبارات البحرية، وكان حسب آراء بعض المقربين منه، «يلاحق كل صغيرة وكبيرة». ومنذ ذلك الوقت عُرف بدقته ومواظبته «فهو عندما يبدأ عملاً يجب أن ينهيه».

في العام ١٩٨٣ عينه الرئيس الأسبق رونالد ريغان مندوباً عنه في محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية ـ السوفياتية، ثم أصبح مساعداً رئيسياً لمستشار الأمن القومي في البيت الأبيض برانت سكوكروفت، خصوصاً في إدارة اللجنة التي عبّدت الطريق أمام بناء الصواريخ النووية «أم. أكس» وتطوير الصواريخ النووية المتحركة ميدجيت مان. وكانت هذه التجربة كافية لتؤكد أنه ليس معتدلاً في السياسة الخارجية وأن منطلقاته في معاداة السوفيات تعدت البراغماتية ووصلت إلى ذروة «الفضاء الايديولوجي».

بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١ تسلم وولسي منصب سفير الولايات المتحدة وممثلها في المفاوضات على معاهدة «الأسلحة التقليدية في أوروبا» (C.F.E.)، ويقول جاك ميندلسون مدير «رابطة الحد من الأسلحة» شبه الرسمية، أن وولسي «عزز تحصيله الدبلوماسي في هذه المفاوضات على أفضل وجه».

ويبدو من سجله، الذي يعرف عنه القليل، أنه كان منذ خدمته في مجلس الأمن القومي بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠ متخصصاً في قضايا الاستخبارات، عسكرية كانت أم سياسية و«نووية أم تقليدية».

ومن بين الوظائف الأخرى التي شغلها كمحام عمله في مكتب شيا وغاردنر في واشنطن، ولفترة وجيزة في مكتب المحاماة التابع لكريستوفر

في لوس انجلوس، وعضوية معهد العلاقة الخارجية ورابطة المحامين. وكان حتى تعيينه في منصبه الجديد، مستشاراً لمعهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة جورج تاون، كما اشترك في عضوية لجان عدة منها «اللجنة الرئاسية» لمراجعة السلوك العام والقوانين في الحكومة الفدرالية عام ١٩٨٩ واللجنة الرئاسية لمراجعة الأداء في ادارة البنتاغون بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦.

ويختلف الخبراء في النظر إلى تفكير وولسي ومبادرته حيال مستقبل وكالة الاستخبارات الأمريكية عموماً، إذ عندما أعلن الرئيس كلنتون في الثاني والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩٢ تعيينه في منصبه، قال عنه انه «معتدل» ومقبول من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وأكد أن وكالة الاستخبارات «يجب أن تحضر نفسها للتحديات الجديدة». وتوقع أن يخدم «تحليل وولسي ومقدرته وصدقه الوكالة جيداً، خصوصاً في عملية تزويد الادارة بالمعلومات الدقيقة والكاملة وغير المتأثرة بالمفاهيم السياسية».

وعلاوة على اعتبار وولسي مقرباً من الديمقراطيين والجمهوريين على السواء، فهو ابن مؤسسة الاستخبارات التي ترعرع فيها، ويملك بعض الأفكار عن تغيير عبّر عن ضرورته مراراً. كما أن له من الاحترام والخبرة ما يمكنه من جمع نقيضين مفترضين: الأول الاستمرار في ما بدأته الادارة السابقة للوكالة من دون انقطاع، والثاني تهيئة الأجواء للتغيير الذي تطالب به ادارة كلنتون.

وعن الشق الثاني لهذه المحاولة يقول أحد مسؤولي الوكالة السابقين جورج كارفير أن وولسي ينظر إلى التغيير «من خلال عيون العاملين في

الوكالة أولاً». ويعلن مسؤول آخر أنه انسان قادر وسيغير في الوكالة «لكنه لن يكسر أية صحون»، بمعنى أنه لن يفتعل أي مفاجآت ولن يدعو إلى تغيير جذري قد يؤدي إلى اضطراب في صفوف الوكالة أو بين الوكالة والبيت الأبيض.

لقد سبق لكلنتون أن تعرف على وولسي قبل نحو العام واستعمل نصائحه في حملته الانتخابية وأضافها إلى ما سبق وحصل عليه من ماكيردي ونان وآسبين، إلا أن قرار تعيينه في منصبه جاء لاحقاً، والشائع أن ذلك عائد إلى أن وجوده في وكالة الاستخبارات سيكمل وجود آسبين في البنتاغون. كما أن بقاء ماكيردي في الكونغرس (علماً أنه عزل لاحقاً)، وبورين في مجلس الشيوخ (وكلاهما قوي جداً في لجنته) سيسهّل صوغ معادلة جدية للعلاقة بين الاستخبارات والجيش والبنتاغون. اضافة إلى ذلك، فإن تعيين الأدميرال وليم كراو (الذي عارض الخيار العسكري في الخليج) رئيساً للمجلس الاستشاري الرئاسي الخاص بالاستخبارات سيعطي كلنتون حصانة خاصة ورأياً «آخر» في شأن نوعية التغيير المطلوب في عمل الوكالة.

وبالمقارنة مع الادارة السابقة، لا يوجد بين المسؤولين الجدد خارج البنتاغون، من يعرف علاقات الشرق والغرب تماماً وقضايا الأسلحة النووية والمفاوضات مع «السوفيات» جيداً. ولا يمكن اعتبار كريستوفر صاحب الخبرة في مفاوضات الصوف والقطن، أو ليك الاختصاصي في شؤون العالم الثالث، من أصحاب الخبرات الكبيرة في المجال النووي. وهنا تبرز أهمية خبرة وولسي ليس على مستوى الوكالة فحسب بل أيضاً في مجلس الأمن القومي، لمساعدة الرئيس في اتخاذ مواقف ذكية ومدروسة في شأن المفاوضات النووية والتقليدية في أوروبا وخارجها

(مدير وكالة الاستخبارات عضو غير دائم في مجلس الأمن القومي).

واستتباعاً لذلك فإن تأثير وولسي في مجلس الأمن القومي سيتعدى الوكالة إلى السياسة عموماً. وهو كان ألمح إلى ذلك في خطاب له أمام «مجلس الشؤون الدولية» (W.A.C.) أكد فيه «أن العالم الذي نراه اليوم يظهر أكثر فأكثر كأحد أشكال العالم القديم القاتلة قبل عام ١٩١٤، حيث ظهرت الميول القومية التي أنتجت الهولوكوست». ورأى أنه «يجب أن يكون هناك عمود فقري لإدارة العمل ويجب استدراك الخلافات بين الجيش وسلاح الجو والبحرية مع الادارة في البيت الأبيض، وبذلك يمكن تفادي الكثير من الأزمات في التخطيط والتنفيذ العسكري والتفاوض مع العدو».

وإلى ذلك يستاء وولسي من الحركات المدنية الوطنية خصوصاً التنظيمات الكنسيّة التي تقف ضد التسلح والمنظمات الليبرالية التي تؤيد تجميد التطوير النووي. وينتقد علناً الادارات التي تركت المجال السياسي والاعلامي مفتوحاً أمام تلك المنظمات من خلال عجزها عن ايصال الأهداف السامية والتحليلات المطلوبة لابراز «سياسة الدفاع» الأمريكية.

وسبق لهذا الرجل أن كتب ينتقد ما سماه «الحملات الليبرالية» لكنه اليوم جزء من إدارة تعتبر نفسها ليبرالية. هذا «الارتباك الايديولوجي» بين ما هو داخلي خاص بالولايات المتحدة وشعبها، وبين ما هو خارجي يتعلق بتطوير الأسلحة النووية مثلاً، أدى برأيه إلى اضعاف الموقف التفاوضي حيال السوفيات. ويؤكد وولسي نفسه أن هؤلاء استغلوا نقاط الضعف هذه لضرب طرف بآخر.

وهو كان معجبا منذ البداية بـالتغييرات التي أضفـاها آسبـين، ونان غور على تفكير الديمقراطيين في شأن قضايا الدفاع والأسلحة النـووية، واعتبر قرار ستة من أعضاء الكونغرس بالعمل مع الادارة للتوصـل إلى حـل وسط في شـأن «تـطويـر الأسلحـة النـوويـة في اتجـاه المـزيـد من الاستقـرار» (أي تقليل عـددهـا عـبر التفـاوض مـع السـوفيـات) أهم المنعطفات لتقرير مصير الدفـاع الأمريكي ومستقبله، وهـو يرى أيضـاً التطورات السياسية والعسكرية من موقع السياسات الواقعية كما يفعـل هنـري كيسنجر، ولـذا فإنـه متشائم عمـوماً. لكنـه اليوم ومـع انتهـاء الحرب الباردة يعـبر عن نوع آخـر من التشاؤم بسبب انـدلاع الحروب القومية «والتحضير للهولوكوست» والحروب العالمية الجديدة.

وعلى حد تعبير جيم هوغلاند في صحيفـة «واشنطن بـوست»، فإن وولسي يرى الأمور في إطارها الكبـير على عكس الـذين ينظرون إليهـا نظرة تفصيلية. إنه في نهاية المطاف خبير عسكري رفيع المستـوى، ومن نتـاج الحرب البـاردة، ومعادٍ عمـوماً للعـالم الثالث، وهـذه من بقـايـا معاداته للشيـوعية والاتحـاد السوفيـاتي المرحـوم. وفي حين ينـظر اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة إلى كريستوفـر نظرة عـدائية، فـإنه يعتـبر وولسي من «مؤيدي اسرائيل».

وفي مقال نشره «مركز الدراسات الاستراتيجية الدوليـة» في واشنطن في آب (أغسـطس) عـام ١٩٩٢، كتب وولسي يقـول عن دور الحلف الأطلسي بعـد انتهاء الحـرب البـاردة «ان التـدخـل في الشرق الأوسط بواسطة الحلف صعب حالياً إلا أنه ممكن في ظروف معينـة، ويمكن أن يكـون مفيداً في جميـع الحـالات إذا مـا هيـأت لـه الـولايـات المتحـدة وحليفاتها القوة والتنظيم والقواعد المناسبة». ويعتـبر أيضاً أن السيـاسة

الفرنسية التي ترفض اقامة قواعد للحلف الأطلسي في فرنسا ولا تتماشى بالضرورة مع تفكير الولايات المتحدة في شأن الأمن في المتوسط والشرق الأوسط «من أهم العوائق». كذلك يرى في النهاية أن قوات الحلف يمكن أن تخدم بصورة فعّالة في الشرق الأوسط إذا كان التوقيت والتنظيم ملائمين»، لذا «فدورها خارج أوروبا مهم، والشرق الأوسط أفضل مثال على ذلك».

أنتوني ليك

يشاع في واشنطن أن تخصص أنتوني ليك (وبالتالي اهتمامه) في شؤون العالم الثالث وقضاياه بدأ مع متابعته لمسألة فيتنام إلى جانب هنري كيسنجر. وبدا واضحاً، في وقت لاحق، أن وقوفه ضد هذه الحرب وسياسة الولايات المتحدة إزاءها تحول في اتجاه أكثر ايجابية، وكان ذلك عاملاً مهماً، خصوصاً عندما أصبح مقرباً من صنع الحوادث السياسية في عهد الرئيس نيكسون.

وهناك ايجابيات أخرى في تفكيره. فهو، على الأقل، حتى تسلّمه منصبه الجديد، كان من المؤيدين لاعطاء الأمم المتحدة دوراً قوياً في حل القضايا والمشاكل الدولية. وكمفكر مجدد وخلّاق يعتبر من القادرين على صياغة سياسات جديدة وتحليل الأزمات التي تواجه الولايات المتحدة واقتراح سيناريوهات مختلفة للتعامل معها.

وبناء على كتاباته في السنوات الماضية يمكننا تفهم مواقفه من قضايا العالم الثالث، خصوصاً وقوفه ضد كيسنجر. ويبدو أن أهم تلك الكتابات كان في العام ١٩٨٥ عندما أجرى مقارنة بين سياستي ريغان وكارتر، أو بين «الاقليميين والدوليين»، أو بين «الليبراليين والمحافظين»

في ما يخص الأنظمة الراديكالية في العالم الثالث. ويمكن اعتبار هذا البحث حجر الزاوية في فهم تفكيره وتحليله للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه ذلك العالم: لمبادئها وأساليبها وأهدافها وأخطائها.

ويجوز الافتراض اليوم، أن فهمه هذه السياسة سيزداد تماسكاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي.

يقول ليك: ان سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول الراديكالية (ليبيا، ايران، افغانستان، جنوب أفريقيا، فيتنام، نيكاراغوا) يجب أن تتصف بـ «الليونة» و«الصبر» أكثر منها بـ «طهارة المبدأ». ويعتبر أن المبالغة في التصريحات المعادية توصل فقط إلى الاحراج في الداخل، والتصلب الديبلوماسي في الخارج ونفخ الذات عند الأنظمة المستهدفة، وعلى المدى البعيد فإن الناخب الأمريكي لا يرتاح ولا يصيبه الإعجاب عندما تكون النتائج أقل من التصريحات والوعود. (وهذا ما حصل مع بوش في «حربه» مع صدام حسين).

إلا أنه يتساءل عما إذا كانت براغماتية كهذه «عملية» في واشنطن. ويجيب عن نفسه بأن سياسة الليونة والصبر تعتمد في النهايةعلى الشعب الأمريكي، إذ تشكل الأنظمة المتطرفة (الراديكالية) وقيادتها أهدافاً رائعة للخطاب السياسي المحلي وتُنتج صوراً مثيرة على نشرات الأخبار المسائية. وبهذا المعنى لم يكن مفاجئاً أنه من خليج الخنازير الكوبي إلى محاولات انقاذ الرهائن في ايران، تماشى الرؤساء مع قلة الصبر الشعبية (بينت استفتاءات كثيرة أن الشعب يريد النجاح بسرعة في المواجهة مع الأنظمة المعادية، وبثمن قليل).

لقد سبق لوزيري الخارجية السابقين هنري كيسنجر وسايروس

فانس أن اكتشفا صعوبة بناء الدعم الشعبي لسياسة معقدة. فهناك الذين يضحون بفعالية السياسة في مقابل التأييد الشعبي، وهناك الذين يتخلون عن سياستهم المعقولة بعد اتهامهم بـ «التنازل» أو عرض آراء متنافرة أو مفككة، والولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل أياً من المسارين.

فالسياسة الأمريكية العملية (البراغماتية) في رأي ليك تعتمد أولاً على القيادة في واشنطن وعلى مثابرتها في اعتماد التوضيح والتثقيف لتسويق تحركها في الخارج مهما كان غير شعبي.

كانت هذه زبدة تفكيره في أدارة السياسة الخارجية حيال العالم الثالث عموماً والأنظمة الراديكالية خصوصاً. ويشير، لتأكيد رأيه، إلى أنه لا يمكن تطبيق نظرية واحدة على كل الحالات حيث تختلف الشروط والقواعد والعوامل المؤثرة. وهكذا فهو يرفض نظرية المحافظين «الايديولوجيين» الذين ادعوا في الثمانينات وفي أيام الحرب الباردة أن الأنظمة الراديكالية المعادية كلها ماركسية أو تكره الولايات المتحدة أصلاً، أو أنها جزء من «الخطة السوفياتية» للاستيلاء على المصالح الأمريكية، أو أن مصالحها جميعاً متوافقة مع مصالح الاتحاد السوفياتي (السابق) وأهدافه دائماً.

ويتوسع هنا، في شرح تقييمه ومنهجه ويأخذ السياسة الخارجية في السنوات الأربع الأولى من حكم ريغان كمثال، ويقول «ان الادعاء أن الأنظمة الوطنية كلها موالية للاتحاد السوفياتي يخالف المنطق إذ تكسرت الرسالة الشيوعية والسياسة السوفياتية الأممية على صخرة الشعور

والتفكير الوطني أو القومي وهذا ما شهدناه خصوصاً في مصر والعراق».

ويؤكد، تبعاً لذلك، أن «الأنظمة الراديكالية «المعادية» ليست كلها ماركسية أو يسارية. ففي ايران يمينية وفي جنوب أفريقيا يمينية أما في ليبيا فإن النظام هو خليط من اليسار واليمين». وغالبية هذه الأنظمة لم تولد لتتغذى على محبة الاتحاد السوفياتي بل انها على أكثر من صعيد، كانت أقرب إلى الولايات المتحدة وأحوج إليها من قربها إلى الاتحاد السوفياتي وحاجتها إليه. وعلى هذه الخلفية يفسر الدعم المالي الذي قدمته ادارة كارتر إلى نيكاراغوا في العام الأول لوصول الساندينيين إلى الحكم (٧٥ مليون دولار) على رغم معارضة الكونغرس. ويرى أنه كان يمكن الاستمرار في سياسة من هذا النوع تنافس المساعدة الكوبية (والسوفياتية) لكسب نيكاراغوا أو على الأقل منعها من الاستمرار في مساعدة الثوار في السلفادور. ويعتبر أكثر من ذلك أن هذا الأمر كان ممكناً أيضاً بالنسبة إلى سنوات الثورة الكوبية الأولى.

ويعود ليك إلى سياسة واشنطن حيال ليبيا ليقول انها كانت «معتدلة» في العام ١٩٧٠ بعد وصول القذافي إلى السلطة، وحاولت إدارة نيكسون ارضاء الزعيم الجديد ووافقت على اخلاء قاعدتها الجوية في طرابلس، كذلك حذرت القيادة الجديدة من محاولة للانقلاب عليها. إلا أن هذه السياسة لم تجدِ لأن ليبيا اتخذت مواقف معادية ما أدى إلى تجاهلها من قبل ادارة كارتر في الفترة المبكرة لولايتها.

وعلى رغم ترك الباب مفتوحاً لتحسين العلاقات، فإن ليبيا استمرت في سياسة «العداء للامبريالية»، وأخذت واشنطن من جهتها

تتهم النظام الليبي بـ «الارهاب وخرق حقوق الإنسان» مما أدى إلى اتخاذ بعض الاجراءات الخاصة بالمقاطعة، ثم هوجمت السفارة الأمريكية في طرابلس فانقطعت العلاقات وما بقي في ليبيا كان بعض الشركات «ورجال استخبارات يتنكرون كرجال أعمال».

الايجابي بل الخارج عن العادة في تفكير ليك وتحليله ينبع من أنه يرى في حالات كثيرة، ان فشل سياسة «الجزرة» مع الأنظمة الراديكالية يرجع إلى أن الادارة في واشنطن لم تحاولها كفاية، عدا عن أن سياسة العصا غالباً ما أنتجت الفشل، إن كان حيال ليبيا، أو في المحاولة العسكرية لانقاذ الرهائن في ايران، أو في مقاطعة الصين الشعبية وعدم الاعتراف بها، أو في المقاطعة لموسكو بعد أفغانستان الخ. ويؤكد في هذا الاطار أهمية تفحص كل حالةعلى حدة قائلاً ان بعض الحالات تستدعي «الجزرة» و«العصا» معاً لكن يجب أن لا تدخل أي ادارة إلى واشنطن مفترضة أنها تملك الحلول لجميع القضايا الإقليمية.

وبحسب قاموس معيّن للمصطلحات السياسية، يشير إلى «الإقليمية» في التعامل مع الأنظمة، أو بكلمات أخرى أخذ العوامل المحلية وطبيعة النظام وطريقة تفكير قادة هذا النظام في الاعتبار. ويؤكد مثلاً أن التعامل مع ليبيا يجب أن يأخذ في الاعتبار طريقة تفكير معمر القذافي ونوعية النظام وشعبيته، إضافة إلى المقارنة بين سياسة النظام خارج الحدود وداخلها من ناحية و«ثمن» السياسة الأمريكية تجاهه من ناحية ثانية.

ويتطرق ليك إلى سياسات هافانا وموسكو وطهران ليؤكد «أن الثورة

لا تصدَّر»، ولهذا فإن التركيز يجب ألا يكون على الأنظمة المتهمة بذلك، بل على الوضع الاقتصادي والسياسي والظروف الاجتماعية في الدول التي من الممكن أن «تستورد الثورة». ويقول ان قابلية هذه الدول «لاستيراد الثورة» مردها إلى رغبتها في البحث عن حلول لمشاكلها، وهنا تماماً يوجد دور مهم للولايات المتحدة يتفوق على أدوار اللاعبين الآخرين مثل الاتحاد السوفياتي ونيكاراغوا وايران وكوبا.

العلاقة مع كلنتون

لقد أكد الرئيس كلنتون أن ليك «مفكر خلّاق يملك شجاعة التمسك بمبادئه في الأزمات، وكان يعبر عن صوت المنطق والعقل في ظل الارتباك أثناء الحملة الانتخابية للرئاسة. وهو إنسان راجح العقل يقدم النصيحة التي يعتمد عليها ويمكن احترامها».

لم تكن تلك مجرد كلمات للإعلام (وكان يمكن أن تكون كذلك فقط) وإنما تعبر فعلاً عن العلاقة بين الرجلين. إذ بينما أخذ الرئيس النصائح السياسية الخاصة بالخارج من شخصيات مثل لي هاملتون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، وديف ماكيردي، رئيس لجنة الاستخبارات، وغيرهما من مفكري المعاهد المهمة مثل روبرت هنتر و ويل مارشال، رئيس «معهد السياسة التقدمية» التابع للحزب الديمقراطي، وآل فروم رئيس مجلس قيادة الحزب، أو صموئيل بيرغر، إلا أن كلنتون اختار ليك لرئاسة مجلس الأمن القومي واضعاً بذلك ترجمة عملية لكلام قاله سابقاً وأثبت صدقيته... هنا على الأقل.

والحقّ أن ازدياد التحديات الدولية في وجه واشنطن يؤدي إلى ارغام كلنتون على الاعتماد على مساعديه والتنسيق مع الكونغرس ذي الأكثرية الديمقراطية. ويمكن التقدير أن الرئيس سيتبع، في سياسته الخارجية، توجهاً مستوحى من القرارات التي دعمها الكونغرس في الاثنتي عشرة سنة الماضية. كما أن سياسته ستعكس توازن القوى بين مساعديه وما يمثلون من ايديولوجيات و«لوبيات» خاصة وقوى في الكونغرس وخارجه. لن يفرض كلنتون، كما كان يفعل بوش وبيكر، سياسة على هؤلاء المستشارين. سيوزع مع كريستوفر المسؤوليات ولا يكتفي بتوجيه الأوامر.

ان كلنتون، اليوم، هو غيره من ربع قرن. لا مبدأ عزيزاً على قلبه أكثر من النجاح. قربه من الناس وقدرته على مخاطبتهم نابعان من التجربة والغريزة السياسية أكثر من صدورهما عن الحب. يريد كلنتون، كما تدل سيرته كلها، أن يبني لا أن يهدم، ولذلك ليس طبيعياً أن يبدأ بمواجهة ما هو موجود فعلاً: المصالح الخاصة و«اللوبيات».

لن يكون كلنتون رئيساً ضعيفاً ولكنه قد لا يكون رئيسا مبادراً. وليس من المستبعد أن يرد بعزم وقوة على أي أزمة خارجية في محاولة منه للبرهنة على صلابته. ولكن ميله الفعلي، إذا ما سنحت له الفرصة، هو إلى الاهتمام بالشؤون الداخلية ومحاولة انهاض الولايات المتحدة من عثرتها. وهو يعتبر أن هذا الأمر الضروري في حد ذاته يصبح ضرورياً أكثر إذا ما اضطرت الولايات المتحدة إلى التدخل في الخارج. إلى ذلك فإن الاجتماعات الأسبوعية ـ وخاصة على وجبة غداء

الأربعاء ـ بين آسبين وليك وكريستوفر لها أبعد الأثر على صوغ النصيحة التي سيتلقاها كلنتون.

الشرق الأوسط

يحتل الشرق الأوسط مكاناً خاصاً في السياسة الخارجية الأمريكية قياساً بقضايا العالم الثالث. ويرجع ذلك إلى الأهمية البترولية والاستراتيجية من جهة وإلى العلاقة مع اسرائيل من جهة ثانية. يصطدم، هنا، الحديث عن الديمقراطية بالمصالح الحيوية وباللوبي اليهودي القوي مما يجعل السياسة الأمريكية في المنطقة أمراً محلياً بامتياز يهمّ الكونغرس ويؤثر في شعبية الادارة. إن سياسة أمريكا في كينيا والبرازيل، مثلاً، لا تتأثر بالعوامل المحلية كما يحصل مع سياستها حيال القضية الفلسطينية.

يشكل اليهود من ٢ إلى ٤ في المئة من نسبة السكان في الولايات المتحدة وحوالي ٦ في المئة من المقترعين للحزب الديمقراطي. غير أن قوتهم التنظيمية وتبرعاتهم تعطيهم وزناً مضاعفاً خاصة أنهم موجودون في المدن والولايات المهمة التي كانت محور استراتيجية بيل كلنتون الانتخابية. إذ يقطن ٨٥ في المئة منهم في نيوجرسي وكاليفورنيا وفلوريدا وألينوي وميريلاند وأوهايو وبنسلفانيا ونيويورك وماساتشوستس وميسوري.

حصل في الانتخابات عام ١٩٩٢ ما يحصل عادة من ذهاب معظم الأصوات اليهودية إلى الحزب الديمقراطي. فإن يهود الولايات المتحدة كانوا مستائين من لهجة ادارة جورج بوش وأسلوب دعمها، الأمر

الذي توّجته برفض إعطاء ضمانات القروض قبل الحصول على موقف واضح في شأن الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة. ومع أن بوش تراجع وقدّم الضمانات فإن داعمي إسرائيل وجدوا في سجله وسجل بيكر ما يعزز مخاوفهم. فلقد سبق لبيكر، أيام كان نائباً لوزير التجارة في إدارة جيرالد فورد، أن وصف المقاطعة العربية لاسرائيل بأنها قضية سياسية واقتصادية لا أخلاقية مانحاً كل شركة حق اختيار زبائنها. وقد دعم الاثنان صفقة «الأواكس» للمملكة العربية السعودية، وتحدث بيكر في خطاب شهير له أمام مؤتمر لـ «ايباك» (اللوبي اليهودي في أميركا) داعياً اسرائيل إلى التخلي عن برنامج «أرض اسرائيل الكبرى». إلى ذلك أثارت الإدارة عدداً من المشاكل الفرعية سمحت للبعض باتهامها بأنها «لا تكنّ وداً لاسرائيل ولا تصدر، في دعمها، عن قناعة ايديولوجية راسخة».

في المقابل كان كلنتون كريماً في الوعود التي اطلقها لصالح الدولة العبرية وصريحاً في انتقاده الادارة السابقة لممارستها الضغوط على هذا «الحليف الاستراتيجي والديمقراطي». وجاء في رسالة بعث بها إلى الناخبين يطلب دعمهم ما حرفيته: «نعم اسرائيل وأمريكا على منعطف طرق اليوم... نطلب منكم دعماً مالياً سخياً... إن بوش يستطيع أن يجمع الملايين بدعوة اصدقائه الاغنياء إلى العشاء... هل تساعدوني على إرجاع المنطق إلى العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية... الرجاء أجيبوا اليوم وكونوا كرماء... أقسم أني، إذا انتخبت رئيساً، لن أخيّب أمل اسرائيل أبداً...».

لقد تمادى كلنتون في إظهار الدعم لاسرائيل مستغلاً استياء أوساط

يهودية واسعة من «لهجة» تعامل بوش مع تل أبيب ومعوضا عن تقلص الدعم القوي له من اتحادات العمال بالدعم الذي يلقاه من «اللوبي».

وجاء في تقرير لمنظمة «الكونغرس الأمريكي اليهودي» أن ٨٥ في المئة من أصوات اليهود ذهب إلى كلنتون، و١٠ في المئة الى بوش، و٤ في المئة الى روس بيرو. ولا يمكن حسبان ذلك باعادته الى الموقف من إسرائيل حتى لو افترضنا صحة هذا التقرير، إذ انه من المعروف أن اليهود يميلون، في غالبيتهم، إلى الليبرالية الاجتماعية والسياسية. وقد لحقهم الضرر الذي أصاب الولايات المشار إليها. وبما أن الكثيرين من الفعّالين سياسياً بينهم يعملون في الوظائف الإدارية فقد خاطبهم كلام كلنتون مباشرة وأثار حماستهم. وعند انتهاء مؤتمر الحزب الديمقراطي في نيويورك كانت التبرعات المقدمة من اليهود توازي ١٥ مليون دولار. ويقدر الصحافي توماس فريدمان أن تبرعات اليهود شكلت ٦٦ في المئة من التبرعات غير المؤسساتية لحملة كلنتون.

غير أن الذي حصل، مع بداية التعيينات في الإدارة الجديدة، هو ادّعاء أصوات يهودية أنها غير ممثّلة كفاية مثلما هي حال النساء (٥٠ في المئة من السكان على الأقل!) أو ذوي الأصل الاسباني (١٨ في المئة). ومع أن وجه الصحة في الشكوى أن اليهود لم يمثلوا في الإدارة الحكومية كما كانوا ممثلين في إدارة الحملة، فقد نالوا حصة كبيرة من الأصدقاء. فليس آسبين وجيمس ولسي هما من داعمي اسرائيل المعروفين وهما عضوان في المجلس الاستشاري لمعهد «جنسا» اليهودي الذي تأسس على مبدأين: دعم القوة العسكرية الأمريكية ودعم العلاقة الاستراتيجية الأمريكية ـ الاسرائيلية. ومن مواقف هذا المعهد تأييد

اغتيال اسرائيل الأمين العام لـ «حزب الله» اللبناني عباس موسوي واعتباره خدمة للمصلحة الأمريكية، وانتقاد إدارة بوش لاضطرارها إلى إدانة هذا العمل، وهو يرى أن وزراء مسيحيين مثل الكسندر هيغ وجورج شولتز أكثر أهمية وتأييداً من وزراء يهود مثل واينبرغر وشليسنجر وبراون وان ليس آسبين يكمل السلالة الأولى. وجاء تعيين صموئيل لويس السفير الأمريكي السابق لدى اسرائيل مديراً للتخطيط السياسي في وزارة الخارجية ليعزز الاتجاه نفسه، فلويس قد عمل حتى تعيينه كأحد مدراء بنك لئومي الاسرائيلي. وإذا كانت للويس مؤهلات للتخطيط، فذلك لكونه أحد مدراء مركز دايان للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، ورئيس مجلس مدراء معهد ترومان في الجامعة العبرية. أضف إلى ذلك أنه عضو مجلس مدراء معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ورئيس معهد السلام الذي استضاف إتمار رابينوفيتش قبل أن يصبح سفير اسرائيل في واشنطن. ويمكن اعتبار مادلين البرايت مندوبة أمريكا إلى مجلس الأمن وعضو مجلس الأمن القومي، صديقة لتلك البلاد، بحسب معلقين مؤيدين لاسرائيل، «متفهمة لحاجاتها الأمنية»، وكذلك ميكي كانتور وجيمس كارفيل.

ولعل أبرز المعبرين عن هذا التوجه نائب الرئيس آل غور. لقد سبق له أن أعلن في عام ١٩٨٥ أن «إسرائيل أقوى حليف لنا، وأفضل صديق، ليس في الشرق الأوسط فقط بل في العالم كله»، ومثالاً على ذلك اقترعت اسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة في مجلس الأمن في ٨٨ في المئة من الحالات مقابل ٨٠ لمصلحة بريطانيا، و٧٠ لكندا، و٨ للعراق. وقد اعتبر الكثيرون من قادة اليهود الأمريكيين أن

دخول غور المعركة إلى جانب كلنتون سيرفع شعبية هذا الأخير لديهم ووصل الأمر بالسناتور اليهودي الديمقراطي عن ولاية كونيكتيكات، جوزيف ليبرمان، حد القول ان «غور مرشح يهودي جداً»، وان آراءه متوافقة جداً وفي غالبية المواضيع بما في ذلك البيئة، مع آراء الجالية اليهودية، وقد لعب الرجل دوراً مركزياً في تنظيم أول مؤتمر وطني يهودي حول البيئة. ويؤكد روبرت لفتين رئيس «الكونغرس اليهودي الأمريكي» أن غور «مؤيد جداً جداً للعلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية وقد كان حاضراً في كل مرة احتجنا فيها إليه». وبالفعل فإن غور صوّت إلى جانب جميع الاقتراحات التي تتضمن مساعدات مالية أو عسكرية إلى اسرائيل وضغط من أجل إعطائها ضمانات القروض. وكان قام برحلته الأولى إليها في عام ١٩٨٦ عن طريق الرحلات المنظمة التي ترتبها منظمة يهودية معروفة هي «الرابطة اليهودية ضد التشهير». لا يمنع ما تقدم أن الأوساط المؤيدة لاسرائيل حاولت أن تضغط لمنع تعيين وارن كريستوفر في منصب وزير الخارجية (كما تكشف ذلك المكالمة الهاتفية الشهيرة بين أحد المتبرعين لـ «إيباك» وبين رئيسها ديفيد ستاينر الذي استقال لاحقاً)، ثم استقبلت تعيينه بفتور شديد إن لم يكن بسلبية. وقد أوضح ذلك باتريك كلاوسون من معهد السياسة الخارجية في فيلادلفيا بقوله «إن كريستوفر هو أسوأ رجال كارتر لناحية استخدام القوة» وتكشف هذه العبارة وجهي التعارض بين مؤيدي اسرائيل وشخص مثل كريستوفر.

الوجه الأول هو «استخدام القوة». فإذا كانت الإدارة تضم جناحاً ولسونياً فإن هذا الجناح يريد خلع ليبراليته عند أبواب الشرق الأوسط ليطالب بعدم التخلي عن استخدام القوة هناك. وكريستوفر الميال إلى

الحلول الدبلوماسية قد يعرقل التمسك بهذا الحق.

الوجه الثاني هو «رجال كارتر». ثمة اشكال فعلي بين اللوبي اليهودي و«رجال كارتر»: وارن كريستوفر، انتوني ليك، صموئيل برغر وبيتر كارلوف. صحيح أن ليك انتقد هذا اللوبي مرة في عام ١٩٨١ لأنه يشوّش على سياسة الإدارة في سعيها إلى بيع طائرات آواكس الى السعودية، إلا أنه يحاول اليوم جاهداً أن يقنع أعداءه بأنه تغيّر وأصبح يفكر مثلهم، لكن كريستوفر لم يُعرف عنه موقف واحد سلبي حيال اسرائيل ولا هو في عداد «مستعربي» الخارجية الأمريكية مثل وليم كوانت. التهمة الموجهة إلى كريستوفر وليك هي علاقتهما بسياسة سايروس فانس الشرق الأوسطية. فلقد واجه اللوبي اليهودي الخاضع حتى الآن لسيطرة أنصار «الليكود» «رجال كارتر» وذلك عندما كان مناحيم بيغن رئيساً للوزراء في اسرائيل. ويتناسى اللوبي دور كارتر في «كامب ديفيد» وما أدت إليه من إخراج لمصر من الصراع ليتذكر حوادث أخرى: منها، مثلاً، أن فانس هدد اسرائيل بأنها إذا بنت مستوطنة جديدة فإنه لن يلتزم تعهد الولايات المتحدة عدم الاتصال بمنظمة التحرير. كذلك كانت العلاقة بين كارتر واسحق رابين، السفير الاسرائيلي في واشنطن، باردة في أيامها الأولى.

والمعروف أن زبغنيو بريجنسكي، مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي، كان لا يمانع في الحوار مع المنظمة إذا اقتضى الأمر ذلك ويحذر من ارتكاب الخطأ الذي ارتكبه الفرنسيون بعدم الحوار مع «جبهة التحرير الوطني» في الجزائر. وجدير بالذكر أن كلاً من وولتر مونديل ووارن كريستوفر اعترضا على الأمر. أما كارتر فيبدو أنه كان متردداً إلى أن انفجرت قضية اللقاء السريع بين اندرو يونغ سفير أمريكا إلى الأمم

المتحدة و«زميله» الفلسطيني زهدي الطرزي. ومع أن القضية أدت إلى استقالة يونغ فإن الإدارة الأمريكية فتحت خطاً على منظمة التحرير أملاً بالحصول على مساعدتها في إطلاق الرهائن الأمريكيين في طهران. وبالفعل أدى ذلك إلى إطلاق ١٣ أمريكياً بصورة مبكرة، غير أن مساعد وزير الخارجية نيكولاس فيليوتس اعتبر أن الاتصالات تمت لأهداف محدودة وهي لا تعني تغييراً في سياسة الإدارة.

يبقى أن فانس هو «رجل الإدارة» الذي ذهب بعيداً في موقفه من الفلسطينيين مشيراً إلى طردهم من منازلهم، وتجذرهم، وعيشهم في البؤس، وبقائهم العنصر المركزي وغير المحلول في قضية حقوق الانسان في الشرق الأوسط، وذلك في كتابه «سنوات صعبة، سنوات حاسمة في السياسة الخارجية» (ص ٦٧).

وكان كارتر أكد، في الأشهر الأولى لحكمه، على ضرورة حصول الفلسطينيين على وطن (١١ آذار (مارس) عام ١٩٧٧) وعاد إلى الفكرة في ٢٦ أيار (مايو) من العام نفسه، داعياً إلى تعويض الفلسطينيين خسارتهم. غير أن كارتر تراجع عن مواقفه في نهاية عهده وبدل استخدام هارولد ساندرز وألفرد اثيرتون، مساعدي فانس، لمتابعة تطبيق كامب ديفيد، قام بضغط من اللوبي، بتعيين روبرت ستراوس ثم صول لينوفيتش مبعوثين عن الإدارة، الأمر الذي كاد يؤدي إلى استقالة وزير الخارجية. ووصل تراجع كارتر إلى ذروته حين تراجعت أمريكا عن التصويت في مجلس الأمن ضد الاستيطان في القدس مدعية حصول خطأ بيروقراطي. ولاحقاً، عندما أثار فانس مع كارتر قضية المستوطنات، أشار هذا الأخير إلى ضرورة أن يحمي نفسه

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية وقال لوزيره مازحاً: «اهتمّ بها انت».

إن مشكلة اللوبي اليهودي مع كريستوفر هي، إذاً، علاقته بكل من فانس وكارتر. ويدل تعليق لـ «واشنطن تايمز» ضد تعيين كريستوفر على طبيعة هذه المشكلة. تروي الصحيفة أنه عندما أُبلغ كارتر، بحضور فانس، أن خطة إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في طهران تقضي بإطلاق رصاصتين في جبين كل خاطف، علق هذا الأخير بقوله «ألا يمكن إطلاق النار على أرجلهم، مثلاً، أو اكتافهم».

والخلاف مع كريستوفر وليك وتارنوف (رئيس الدائرة السياسية في الخارجية) لا يقوم إذاً حول مدى دعمهم لاسرائيل بل حول مدى استعدادهم لاستخدام القوة في الشرق الأوسط. ولا علاقة لهذا الخلاف بما أشيع، عربياً، عن أن التعيينات الجديدة مطمئنة بالنسبة إلى العرب وهي إشاعة انطلت على الكثيرين من دبلوماسيي الشرق الأوسط في واشنطن الذين قيّض لكاتب هذه السطور مناقشتهم في معرض الإعداد للكتاب. ولعل الدليل على ما تقدم أن مؤيدين لاسرائيل مثل ادوار ساندرز الرئيس السابق لـ «ايباك» وايزنستات، أحد أهم مستشاري كلنتون، أكدا أن كريستوفر صديق لاسرائيل واليهود ومعارض دائم لأي تعاط مع منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كان الشرق الأوسط حاضراً، إلى حد ما، في حملة كلنتون الانتخابية للأسباب المشار إليها آنفاً وعلى رأسها أنه «قضية داخلية». وإذا كانت التعيينات تعكس الأرجحية الواضحة لأصدقاء اسرائيل فإن مفتاح الموقف يبقى ميل الرئيس بيل كلنتون الشخصي، وميل زوجته هيلاري (وهذا ليس بتفصيل) إلى دعم إسرائيل.

لا يلغي هذا الميل احتمال تعديل السياسة عند الممارسة كما أنه لا يلغي استمرار السجال الداخلي. ولكن الأمانة تقضي القول ان هذا السجال يعكس، في وجهه الأبرز، النقاش الدائر في اسرائيل نفسها بين الصقور والحمائم. ولقد كان واضحاً في خلال الحملة أن المواقف كانت حصيلة حوارات دارت بين مايكل مندلبوم وستيفن سبيغل وهما يهوديان مقربان من اللوبي في صيغته «الليكودية»، إضافة إلى ريتشارد شيفتر (مساعد بيكر لشؤون حقوق الانسان الذي استقال من منصبه وانضم إلى الديمقراطيين بسبب الموقف من اسرائيل والضمانات لاسرائيل من دون شروط، وتعزيز التحالف مع «الديمقراطية الوحيدة» في الشرق الأوسط، وعدم الاهتمام بإرضاء العرب في المفاوضات)، وبين صموئيل بيرغر وإيلي سيغل وهما من مؤيدي حزب «العمل» الاسرائيلي وحركة «السلام الآن».

ولعل المطلوب هو التوقف، بعض الشيء، عند تسليم ملف الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الى مارتن انديك الرئيس السابق لـ «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» المقرّب من «ايباك». وكان طُلب منه أن يعد تحليلاً يخدم في صياغة مشروع إدارة كلنتون حيال الشرق الأوسط، وساعده في ذلك بعض من هم في الإدارة اليوم: ليس آسبين، اولبرايت، صموئيل لويس، الخ . . .

حاز مارتن انديك على الجنسية الأمريكية في غمرة فوز كلنتون بالرئاسة. انه اوسترالي انتقل إلى واشنطن سنة ١٩٨٢ وعمل مساعداً لستيفن روزين مدير الأبحاث ومسؤول السياسة الخارجية في اللوبي اليهودي (ايباك). وهناك لفت نظر باربي زوجة لاري واينبرغ أحد كبار

المتبرعين للوبي ورئيسه السابق. وقد استطاع مارتن بمعاونة باربي تأسيس معهد واشنطن الذي لا يخفي صلته العضوية بـ «ايباك»، وإن كان ينتقد، احياناً، جوانب في السياسة الليكودية بتأثير من حزب «العمل».

يؤكد اندايك في كتاباته أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في «النظام العالمي الجديد» وان عليها استغلال نفوذها الكبير في الشرق الأوسط لانتاج نظام اقليمي جديد يضمن مصالحها وأمن اسرائيل.

وهو يدعو إلى مراقبة التوازنات التالية في المنطقة وتطوراتها الدراماتيكية في الثمانينات:

١ ـ التوازن العربي ـ الاسرائيلي بات شبه محسوم لصالح تل أبيب، ولكن ذلك لا يجوز له أن يؤثر في عمق التحالف الاستراتيجي بينها وبين واشنطن.

٢ ـ التوازن العربي ـ العربي. إنه ذلك الذي يحمي التوازن الأول بقدر ما يكون لأصدقاء أمريكا نفوذ قوي فيه. وهذا ما حصل منذ «كامب ديفيد» والدخول الاسرائيلي إلى لبنان والحرب العراقية ـ الايرانية وتُوّج في حرب الخليج الثانية.

٣ ـ التوازن العربي ـ الايراني والمطلوب هنا التحييد المتبادل من دون أن يؤدي الأمر إلى بروز قوة تشكل خطراً.

٤ ـ التوازن الأمريكي ـ السوفياتي وقد انتهى لصالح الولايات المتحدة مع انتهاء الحرب الباردة.

التدخل الأمريكي في هذه التوازنات يمكنه أن يُحدث ارتباكاً. مثلاً، من أجل دعم التوازن العربي ـ العربي لصالح أصدقاء أمريكا تضطر واشنطن إلى تسليحهم بحيث يتأثر التوازن الأول. غير أن أندايك إذ يستعرض مثل هذه التفاصيل فإنه يعرب عن راحته لما «استقرت» عليه الأمور معتبراً أن ذلك يفتتح عهداً جديداً في المنطقة تعبر عنه المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية وبالشروط التي تجري فيها. وهو يدعو إلى ربط هذه المفاوضات بمصير أوضاع الخليج العربي، ورفض الفكرة القائلة ان وزن اسرائيل الاستراتيجي قد تراجع. ويقترح سياسة أمريكية في مجال المفاوضات تأخذ، حرفياً إلى حد بعيد، بوجهة النظر الاسرائيلية سواء في قضايا المفاوضات الثنائية أو الاقليمية. يصر اندايك على حيوية رفض منظمة التحرير وفكرة الدولة الفلسطينية، وعلى ضرورة حصار سوريا والضغط عليها وإفهامها أن لا بديل سوى السلام، وعلى إعطاء الأولوية المطلقة لحاجات اسرائيل الأمنية وعدم التضييق، أمريكياً، عليها والفصل، بالتالي، بين المساعدات المقدمة لها وبين الاستيطان.

وقد أدرك أندايك أن تعيينه في هذا المنصب الحساس يمكنه أن يثير ردة فعل عربية غاضبة، لذلك حرص على «طمأنة» المعنيين بقوله انه تلقّى عدداً كبيراً من رسائل التأييد بعث بها إليه سفراء ومسؤولون عرب. كذلك اجتمع إلى عدد كبير من الوفود العربية وعرض عليها آراءه فخرجت راضية عن ذلك وكان سوريون وفلسطينيون في عداد الراضين.

لاحقاً وبعد تعيينه، تسرّب لأسبوعية «جويش ويك» حديث دار

بين اندايك وأحد أصدقاء اسرائيل يقول فيه ان على الولايات المتحـدة أن لا تكـون متوازنـة في تعاملهـا مع العمليـة السلميـة بـل عليهـا أن تضغط على العرب كي يتقبلوا الموقف الاسرائيلي.

الخاتمة

انتخب الشعب الأمريكي رئيساً جديداً في الوقت الذي تشهد البلاد أزمة اقتصادية واجتماعية، ويعيش العالم تغييرات درامية: من أوروبا الوسطى والشرقية إلى الصين مروراً بأفريقيا والشرق الأوسط. ويضاف التوتر التجاري بين الدول المتقدمة إلى هذه التغييرات، وهو توتر يمكنه أن يتحول، في أي لحظة، إلى حرب اقتصادية.

توضح هذه العوامل أهمية اختيار الأمريكيين لقيادتهم رجلاً ليس ذا تجربة كافية بسبب ابتعاد حزبه عن السلطة منذ ١٢ عاماً. وهو، فوق ذلك، بعيد عن عالم السياسة الخارجية ولا يعرفه بالإلفة نفسها التي يعرفه بها جورج بوش.

وتزداد هذه الأهمية من أن مصير مئات الملايين من غير الأمريكيين مرتبط، إلى حد ما، بجهاز الحكم الأمريكي، وأيضاً بأولويات الرئيس الجديد ومزاجه وحكمته وميوله الايديولوجية ونفسيته ومبادئه.

من المقدر أن يعمل الرئيس كلنتون كرجل مؤسسة وأن يعيد لها أهميتها وتأثيرها.

إنـه نتاج المؤسسـة ووفي لها. ولـذلك فهـو لن يتخذ مـواقف فرديـة وانفعالية.

إنه من النوع الذي يستشير أولاً ثم يستشير ثانياً إلى أن يبلور موقفاً أقرب إلى الحل الوسط. لقد عبر عن هذا الميل في حياتـه العامـة ثم في الحملة الرئاسية، وقد ساعده، في هذه المرحلة الجديدة، انه لم يتعرض إلى أي تحـدّ جدي من عـلى يساره كـالذي كـان يمكن أن يمثّله مـاريـو كومو.

لن يمـارس كلنتون مـا قام بـه جيمي كارتـر من تصدّ لنفـوذ المركـز الحكومي ومواجهة لـ «البيروقـراطية». سينفـذ ما سبق لـه أن تعلمه في اللجان والمؤسسات الحزبية والحكومية. وإذا طرح برنـامجاً اقتصـادياً أو مشروعـاً حول البيئـة أو الضرائب أو خفض النفقات العسكـريـة فـإن ذلـك سيكـون ثمـرة نقـاشـات وحـوارات جـديـدة في إطـار اللجـان المختصة.

لقد انتهى العمل بهذا الكتاب في منتصف شهر شباط (فـبراير) مـع القـاء الرئيس بيـل كلنتون خـطابه «حـال الاتحـاد». لم يكن قـد عقـد اجتماعاً واحداً لمجلس الأمن القومي، كـما أنه لم يكن، كـما يبدو، قـد وضع أياً من الشؤون الخارجية على جدول أعمال المئة يوم الأولى. تأكد أنه يركز مثل «شعـاع اللايـزر» على المـواضيع المحليـة، لا الاقتصاديـة فقط، ويترك السياسة الدولية لمساعديه. كان كل من وارن كـريستوفـر وأنتـوني ليـك وليس آسبـين يعكفـون عـلى صيـاغـة أوراق العمـل والاقتراحات والحلول والمبادرات تاركين للرئيس أن يقرر سلباً أو إيجابـاً من غير أن يكون طرفاً مباشراً في النقاشات التمهيدية.

ينبع سلوك كلنتون هذا من خلفيتين سبق شرحهما. تقوم الأولى على اعطائه الأهمية للوضع الداخلي وتركيز الميزانية الأولى في الكونغرس، خاصة وأنها تتضمن بنوداً وسياسات نادى بها أثناء حملته: رفع بعض الضرائب، تقليص الميزانيات الحكومية، زيادة الانفاق في التدريب والاستثمار. . . وهو يحتاج، في سبيل ذلك، إلى نوع من المهدنة مع الكونغرس.

وتقوم الثانية، وهي لا تقل أهمية، على اتضاح الحقيقة التي أخفتها الحملة بعض الشيء، وهي ضعف اطلاعه على القضايا الخارجية. ولعل التعيينات توضح هاتين الحقيقتين. فقد حصل نوع من التجديد في تسمية المسؤولين عن القطاعات الداخلية في حين بقيت المناصب الخارجية في أيدي الأكثر تقليدية. .

ينتمي جل المسؤولين عن القضايا المحلية (لوبيّات هذه القضايا) إلى القطاع الخاص، غير أن مسحة التجديد جاءت من وجود بعض الإضافات مثل لورا تايسون وروبرت رايش، وهيلاري إلخ . . .

يبقى أن المناصب الأهم والأكثر مركزية في الإدارة هي بين أيدي أناس قليلين أمثال لويد بنستين ورون براون وميكي كانتور في الاقتصاد، وآسبين وكريستوفر في الشؤون الخارجية. وتشير هذه التعيينات إلى أن كلنتون ليس معنياً بإيجاد حلول سريعة وانه يفضل العمل من خلال المؤسسة البيروقراطية والاقتصادية.

ولعله محق في ذلك. فمشاكل الولايات المتحدة، اليوم، سواء كانت الأزمة الاقتصادية أم التحديات الدولية، لا تتطلب حلولاً درامية أو «استثماراً» ضخماً من جانب البيت الأبيض سواء في الجهد أو

السمعة أو الوقت. ان قضايا من نوع البطالة والركود الاقتصادي والتعليم والبنية التحتية والعجز في الميزانية (٣٠٠ مليار دولار)، والديون (٤٠٠٠ مليون دولار) تستدعي معالجات على الأمد الطويل مقرونة بممارسة حذرة جداً للسلطة تبقي على آمال الطبقة الوسطى. وربما كان هذا هو التحدي الأهم الذي يواجه الديمقراطية الليبرالية على الطراز الأمريكي، والقائمة على تقديم الفرد على المجتمع. وفي هذا يقول المفكر جورج كينان في كتابه الأخير «حول الهضبة الشعثاء» (Around the Ragged Hill) «إننا، نحن الأمريكيين، محتاجون أساساً، لنعلم كيف نحتوي أنفسنا في نواحٍ عدة». فالصومال، العراق، النزاع العربي ـ الاسرائيلي، البنية المستقبلية لحلف شمالي الأطلسي، كوبا، جنوب أفريقيا، «الغات»، التجارة الحرة... هذه كلها تحديات لا تهدد الأمن القومي الأمريكي. لقد عاش هذا المجتمع عقوداً مع مشاكل المخدرات والجريمة واختراق حقوق الانسان في العالم الثالث.

إن قضايا كثيرة تقرع باب البيت الأبيض من نوع المشار إليها آنفاً. إلا أنها، في مجملها، لا توازي الخطر الفعلي الذي واجهته الولايات المتحدة بسبب الخطر النووي الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي. وعلى هذا الأساس يمكن الافتراض أن لروسيا مكانة خاصة في سياسة الإدارة الجديدة التي يرى مسؤولوها وبخاصة آسبين (ذو الدور المؤثر جداً في الخطوط العريضة للاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة) وليك وتوماس بيكرنغ (المندوب الى موسكو) وستروب تالبوت (المبعوث الخاص لدى الجمهوريات السوفياتية سابقاً)، إنه من الضروري جداً مساعدة بوريس يلتسين على تجاوز الأزمة الاقتصادية وحث الخطى في

الطريق الرأسمالية، ناهيك عن مساعدة أوكرانيا على الانضمام إلى معاهدات تخفيض الأسلحة النووية.

و«الاهتمام» بروسيا، الآن، سياسياً ومادياً، يقطع الطريق على تحدٍ خطير في المستقبل يبرز من خلال احتمال انفجارها أو انفجار أوكرانيا أو انفجار العلاقة بينهما. ولكن، هنا أيضاً، لا بد من سياسة أمريكية تواكب التحولات الدولية وتكون السياسة حيال روسيا جزءاً منها.

تملك الولايات المتحدة، اليوم، مبادىء تعرضت للاهتزاز بعد حساب الأرباح والخسائر في السنوات الخمس الماضية، وتملك، كذلك، قوة هائلة تستطيع تدمير العالم، لكنها لا تملك هدفاً محدداً. ومن أجل صياغة مبدأ جديد وغاية جديدة وجيش جديد لا بد من قيادة على مستوى عالٍ من المسؤولية والخبرة والشجاعة والابتكار. والملاحظ أن الإدارة الحالية لا تضمّ من يمكنه القيام بذلك كما فعل روزفلت أو ترومان أو أشيسون أو كينان أو حتى، ولو بصورة أقل، نيكسون وكيسنجر. ويزيد هذا النقص من احتمال استمرار جوانب عدة في السياسة السابقة في ظل دعم من قطاع واسع في الإدارة.

من جهة مقابلة لا تكفي «الولسونية الجديدة» لتكون مبدءاً عاماً يتحكم بأسلوب التعامل مع التحدي الذي يمثله نشر الديمقراطية (وفرضها) في العالم. لقد شهدت السنوات الماضية محاولات فاشلة في هذا المجال. ولن يرضى «الولسونيون»، مثلاً، إذا ما قادت الديمقراطية والانتخابات الحرة إلى وصول الأصوليين إلى السلطة في مصر. أو إذا أدى المزيج المتفجر من الديمقراطية والبؤس في روسيا إلى نوع من الفاشية. من هنا سيكون مطروحاً بإلحاح العمل من خلال مؤسسات

«ديمقراطية» دولية مثل الأمم المتحدة من دون أن تلغي هذه «الجماعة» إمكان الأعمال العسكرية الانفرادية.

يقول المؤرخ آرثر شلينجر «إن الحكومات، عبر التاريخ، تأتي من الأقلية أو انها حكومات الأقلية ولكن الأمل أن تكون هذه ذكية أو أن يكون الرئيس كذلك». ومع أن كلنتون ذكي ومحب للسياسة والتسويات فإن أمريكا أكبر منه، وهي، بالمناسبة، أكبر من أي رئيس. وهكذا لا يمكن إيجاد حلول اقتصادية فعلية لها من غير تدفيع الطبقة الوسطى الثمن علماً أنها الطبقة الوسطى الأكثر تدليلاً في العالم. إنها مطالبة، اليوم، أن تتحمل عبء الإصلاح إما عبر الضرائب أو عبر الانتقاص من ثلاثة أخماس المصاريف الفدرالية التي تذهب لتسديد حقوقها الاجتماعية والطبية والتقاعدية. وهكذا فإن مهمة كلنتون الحقيقية هي مطالبة الطبقة التي انتخبته بكثافة بأن تضحي من أجل حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد رأينا كم اخترق كبار الأغنياء وأرباب الشركات الاحتكارية حملة كلنتون أولاً، ثم إدارته الجديدة. وسيكون صعباً اقناع هؤلاء بتحمل عبء الحلول والتعويض عن المديونية الهائلة التي تسببوا بها في الاثنتي عشرة سنة الماضية. ومع أن كلنتون طالب المسؤولين لديه أن يكفوا عن أعمالهم الخاصة للسنوات الخمس المقبلة فقد شرع بعضهم، كروبرت روبين مثلاً، بدعوة زبائنه في شركة الاستشارات «غولدمان وساكس» إلى البقاء على اتصال معه في منصبه الجديد كرئيس لمجلس الأمن الاقتصادي. وجدير بالذكر أن القانون الأمريكي لم يعاقب، ولو مرة واحدة، أي مسؤول عمل لصالح القطاع الخاص أثناء تسلمه منصبه أو بعده، وهذا لافت للنظر في بلد يضم ٦ آلاف عضو «لوبي»

مسجل في حين تقدرهم مجلة «نيو ريببليك» بما لا يقل عن ٨٠ ألفاً!!

أما أشخاص مثل براون وكانتور وبنستين وروبين والتمان فهم أمثلة نموذجية عن الترابط العضوي بين القطاع الخاص والاحتكارات الكبرى من جهة، والبيروقراطية في واشنطن من جهة ثانية. من هنا ليس مبالغاً فيه توقع أن تترافق زيادة الضرائب على الأكثر غنى، وهؤلاء منهم، مع تقديم عدد من الامتيازات الجديدة لهم.

يبقى أن يسعى كلنتون إلى ترجمة القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، وأهمية السوق الأمريكية بالنسبة إلى الدول الصناعية الأخرى، إلى تنازلات اقتصادية وتجارية تقدمها هذه (اليابان ـ آسيا أو ألمانيا ـ أوروبا)، وإلى مساعدة مالية لإدارة النظام الدولي الناشيء. وهنا أيضاً فإن القوى المنافسة وشركاتها و«لوبياتها» (بمن فيهم براون وكانتور وبيرغر...) لن تساير الادارة كثيراً. وفي حال وقع التصادم بين هذه القوى الكبرى المتنافسة فإن اقتصاد العالم معرض للإصابة بأضرار كبيرة ترتد، فوراً، على الداخل الأمريكي.

ينطبق هذا الكلام على الشرق الأوسط أيضاً. فالمحافظة على مصالح أمريكا على المدى البعيد، وضمان «أمن إسرائيل»، يتطلبان حلولاً غير آنية ويعنيان «تغييرات جذرية ومديدة». وقد تبين، بعد الأسابيع الأولى، لانتخاب كلنتون، أن اليهود، ذوي الميول الصهيونية، قد خسروا العالم وربحوا الشرق الأوسط في مناصبهم الجديدة، وبالفعل فإن اختيار كريستوفر، وليك وتارنوف هو صفعة للذين سبق لهم معارضة سياسة فانس في الشرق الأوسط. ولكن اللذين يتوليان ادارة الحلف فعلاً، اندايك ولويس، هما من المتحمسين

لإسرائيل. وقد جاء تعيين اسبين ووولسي ليحسم لصالح الطرف الثاني. ومن الضروري الاشارة هنا إلى أن أي ضغط أمريكي على إسرائيل لن يحصل في اطار الصراع في الشرق الأوسط وإنما في اطار السياسة الأمريكية الدولية. من ذلك، مثلاً، ان «زيادة الفضول» الأمريكي في شأن مفاعل ديمونا النووي وتصنيع البلوتونيوم ليست مرتبطة بالحديث عن وقف سباق التسلح في المنطقة بل بتبلور موقف دولي على صعيد انتاج الأسلحة النووية وانتشارها. فإذا شاءت واشنطن التعاطي مع الباكستان أو أوكرانيا في هذا المجال لا بد من «لفتة» في اتجاه إسرائيل. ومن ذلك، أيضاً، قضية المساعدات الخارجية. فهذه مرتبطة بالحاجة إلى احداث قدر من التوفير يتوجه نحو شرقي أوروبا ووسطها. وهذا الأمر هو الذي سمح لباتريك ليهي، رئيس «لجنة توزيع المساعدات» في مجلس الشيوخ أن يصرح في اسرائيل «بأنه ما من بقرات مقدسة» في هذا المجال. ويدل الاتفاق الأمريكي ـ الإسرائيلي في قضية المبعدين على أن واشنطن إنما رغبت في «ارضاء» مجلس الأمن أولاً وقبل أي شيء.

لقد تحدثنا في مقدمة الكتاب عن فوكوياما وكندي، ها نحن نعود إليهما.

يعترف «الولسونيون الجدد» أن قسماً كبيراً من العالم لن يتغير في اتجاه الديمقراطية الليبرالية بسبب الحواجز الاجتماعية والثقافية وعلى رأسها الأصولية الإسلامية. وفي هذا الاعتراف اشارة إلى حدود «الانتصار» الذي بشر به فوكوياما. أما بول كندي فيقول في كتابه الأخير «تحضيراً للقرن الواحد والعشرين» أن الغرب دخل

الشرق الأوسط عنوة وقسّمه عبر حدود غير طبيعية كجزء من دبلوماسية المساومة بعد الحرب العالمية الأولى، ليطوّر لاحقاً، القوة الأمريكية للحلول محل النفوذ الأوروبي، مقحماً إسرائيل بين الشعوب العربية ومحرّضاً على الانقلابات ضد قيادات شعبية محلية». ويضيف «ان الاشارة إلى هذا العالم مرتبطة ببتروله فقط. وأن الدول الغربية ساهمت في تحويل العالم الإسلامي إلى ما هو عليه اليوم، وذلك بأكثر مما يعترف به المعلقون الغربيون. وإذا كانت الأمم الإسلامية تعذبت من مشاكل هي مصدرها، وإذا كان الكثير من غضبها وأساليبها التصادمية في التعامل مع النظام الدولي هو الخوف المزمن والطويل من ابتلاع الغرب، فإن المطلوب توقع قدر من التغيير قبل زوال الخوف».

يأمل أبناء الشرق الأوسط أن يكون الرئيس بيل كلنتون أقرب إلى مدرسة كندي منه إلى أفكار فوكوياما، ولكن الواقع يقول ان الرئيس ومساعديه، هم خليط من الاثنين، وربما كانوا أقرب إلى الثاني.



المراجع

١ ـ الدوريات

Aei Foreign Policy & Defense Review, Washington, D.C., American Enterprise Institute
American Spectator, Bloomington, IN., Alternative Educational Foundation
Annual Report to the President and Congress, Washington, D.C., Secretary of Defense
Atlantic Monthly, Boston, MA., Atlantic Monthly CO.
Aviation Week & Space Technology ,New York, NY., Mcgraw-Hill Publications
Backgrounder, Washington, D.C., The Heritage Foundation
Brookings Papers on Economic Activity, Washington, D.C., Brookings Institution
Business Week ,New York, NY., McGraw-Hill
Challenge; the Magazine of Economic Affairs, Armonk, NY., M.E. Sharpe, Inc.
Christian Century, Chicago, IL., Christian Century Foundation
Christian Science Monitor, Boston, MA., Christian Science Publishing Society
Columbia Journalism Review ,New York, NY., Columbia University
Commentary ,New York, NY., American Jewish Committee
Commonweal ,New York, NY., Commonweal Publishing Co

Congressional Digest, Washington, D.C., Congressional Digest Corp
Congressional Quarterly Weekly Report, Washington, D.C., Washington Monitor
CRS Issue Brief, Washington, D.C., Library of Congress
Current Biography, Bronx, NY., H.W. Wilson
Department of State Bulletin, Washington, D.C., U.S. Department of State
Dialogue, Washington, D.C., U.S. Information Agency
Dissent ,New York, NY., Foundation for the Study of Independent Social Ideas
Economist, London, The Economist Newspaper Ltd
Forbes ,New York, NY., Forbes Inc.
Forward, Washington, D.C., Forward Publishing Co
Foreign Affairs ,New York, NY., Council on Foreign Relations, Inc
Hearings before the Committee on Foreign Relations, Washington, D.C., United States Senate
International Security, Cambridge, MA., Harvard University
The Jerusalem Report, Jerusalem, Israel, Jerusalem Report Publications, Ltd
Journal of Conflict Resolution, Beverly Hills, CA., Sage Publications, Inc
Journal of International Affairs ,New York, NY., Columbia University
Journalism Quarterly, Columbia, SC., University of South Carolina
Los Angeles Times, Los Angeles, CA., Times Mirror Co
Middle East Journal, Washington, D.C., Middle East Institute
Middle East Report, Washington, D.C., Joe Stork
Military Review, Fort Leavenworth, KS.,
Monthly Energy Review, Washington, D.C., U.S. Department of Energy
Nation ,New York, NY., Nation Enterprises, Inc
National Journal, Washington, D.C., Government Research Corporation
National Review ,New York, NY., National Review
Near East Report, Washington, D.C., American Israeli Public Affairs Committee

New Leader ,New York, NY., American Labor Conference
New Republic, Washington, D.C., New Republic, Inc
New York Magazine ,New York, NY., News Group Publications, Inc
New York Review of Books ,New York, NY., New York Review, Inc
New York Times ,New York, NY., New York Times Co
New York Times Biographical Service ,New York, NY., New York Times Co
New York Times Index ,New York, NY., New York Times Co
New Yorker ,New York, NY., New Yorker Magazine, Inc
Newsweek ,New York, NY., Newsweek Inc
Orbis, A Journal of World Affairs, Philadelphia, PA, Foreign Policy Research Institute
Policy Review, Washington, D.C., The Heritage Foundation
Presidential Studies Quarterly ,New York, NY., Center for the Study of the Presidency
Security Affairs, Washington, D.C., Jewish Institute for National Security Affairs
Survival, London, England, International Institute for Strategic Studies
U.S. News & World Report, Washington, D.C., U.S. News & World Report, Inc
USA Today, Formerly Intellect School & Society,New York, NY., Society for the Advancement of Education
Vital Speeches of the Day, Southold, NY., City News Publishing Co
Wall Street Journal ,New York, NY., Dow Jones & Co., Inc
Washington Journalism Review, Washington, D.C., Washington Journalism Review Inc
Washington Monthly, Washington, D.C., Washington Monthly Co
Washington Post, Washington, D.C., Washington Post Co
Washinton Quarterly: A Review of Strategic & International Issues, Washington, D.C., Center for Strategic & International Studies, Georgetown University
Washington Times, Washington, D.C., Washington Times
Weekly Compilation of Presidential Documents, Washington,

D.C., Office of the Federal Register
Wilson Library Bulletin, Bronx, NY., H.W. Wilson
World Politics: A Quarterly Journal of International Relations, Princeton, NJ, Princeton University Press
World Press Review ,New York, NY., Stanley Foundation

٢ ـ الكتب

Abshire, David M.: Burt, Richard R.; and Woolsey, R. James
The Atlantic Alliance Transformed
The Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C., 1992
Alexander, Herbert E., Financing Politics: Money, Elections, and Political Reform, Congressional Quarterly Press
Beyle, Thad L., State Government: CQ'S Guide to Current Issues and Activities, 1985–86 and Bradlee, Benjamin C., Conversations With Kennedy, Norton, 1975
Brenner, Lenni, Jews in America Today, Lyle Stuart Inc., 1986
Brzezinski, Zbigniew, Power and Principle, Ferrar, Straus and Giroux, New York, 1983
Carter, Kimmy, The Blood of Abraham, Houghton Mifflin, Boston, 1985
Carter, Jimmy Keeping Faith, Bantam Books, New York, 1982
Clinton, Governor Bill, Putting People First, 1992
Davis, James W., Presidential Primaries, Greenwood Press, 1980
Dershowitz, Toby,
The Reagan Administration and Israel, Findley, Paul, ed. Aidac, 1987
Foreign Policy Association, Editors of the, Elections 1992, Guide to The U.S. Foreign Policy Issues, Foreign Policy Association
Findley, Paul, They Dare to Speak Out, Lawrence Hill & Company, 1985
Freedman, Leonard, Power & Politics in America, Brooks/Cole Publishing Co., 6th ed., 1991
Greer, John G., Nominating Presidents, Greenwood Press, 1989
Hargrove, Erwin C. and Nelson, Michael, Presidents, Polittics, and Policy, John Hopkins University Press Ltd., London, 1984

Kissinger, Henry, White House Years, Little Brown, Boston, 1979
Lenczowski, George, American Presidents and The Middle East, North Carolina, Duke University Press, 1990
MacArthur, John Second Front, Hill and Way, 1992
Nelson. Michael, ed., Guide to the Presidency, Congressional Quarterly
Nelson, Michael, ed., Historic Documents on Presidential Elections 1787-1988, Congressional Quarterly, 1991
Platt, Alan, ed., Arms Control and Confidence Building in the Middles East, United States Institute for Peace, 1992
Reichley, A. James, ed., Elections American Style, The Brookings Institute, 1987
Reinsch, Leonard, Getting Elected, Hippocrene Books, Inc., 1988
Rosenthal, Alan, Governors & Legislators: Contending Powers, Congressional Quarterly Inc., 1990
Schram, Marshall and Martin, Mandate for Change, Washington, D.C., The Progressive Policy institute, 1993
Schwartz, Michael, ed., The Structure of Power in America, Holmes & Meier, 1987
Smith, Jeffrey A., American Presidential Elections, Praeger, 1980
Spiegel, Steven, The Other Arab-Israeli Conflict, University of Chicago Press, 1985
Steed, Robert P. Baker, Tod A. and Moreland, Laurence W., eds.,
The 1984 Presidential Election in the South, Praeger Publishers, 1986
U.S. News & World Report, Triumph Without Victory, Random House, 1992
Vance, Cyrus, Hard Choices, Simon and Schuster, 1983
Washington Institute for Near East Affairs, Pursuing Peace; An American Strategy for the Arab-Israel, Peace Process, 1992
Watson, Richard, The Presidential Contest, John Wiley & Sons, 1980



المحتويات





لم يكن بيل كلنتون «صاعقة في سماء صافية». هذا ما يحاول الكتاب عرضه عبر العودة إلى الماضي السياسي للرئيس الأمريكي الحالي منذ أن كان حاكماً لولاية أركنسو.

ليست هذه «قصة نجاح» على الطريقة الأمريكية. لقد بدأ كلنتون حملته عملياً منذ بداية الثمانينات مع فوز رونالد ريغان واكتساح «الثورة المحافظة» الولايات المتحدة. خاض معركته في الولاية وضمن الحزب الديمقراطي ودخل في علاقات قوية مع أوساط رجال الأعمال والاعلام واستمال إلى جانبه القيادات الديمقراطية التي غازلت ريغان ثم جورج بوش. وكان أن نجح، وها هو يقف اليوم على رأس ادارة تتولى شؤون الدولة الأقوى في العالم.

لذلك يستعرض الكتاب موقع الرئاسة ضمن النظام الأمريكي ويقدم صورةعن أبرز الشخصيات المشاركة في الحكومة. وكان لا بد في الختام من وقفة طويلة إلى حدٍ ما عند السياسة الخارجية التي يمكن للولايات المتحدة اتباعها، مع تركيز على ما ستكون عليه في الشرق الأوسط بشكل خاص.


ISBN 1-85516-629-1
9 781855 166295

